وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإستقرار السياسي و أثره على التنمية في الجزائر 2000 - 2025

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص : علاقات دولية

إعداد الطالب:

- فيلالي معمر

إشراف الأستاذ:

د. خروبي شوقي

أعضاء لجنة المناقشة:

د. شاهد أحمد..... أستاذ محاضر ..... جامعة سعيدة ..... رئيسا

د. خروبي شوقي ..... أستاذ محاضر ..... جامعة سعيدة ..... مشرفا

د. العطري علي ..... أستاذ محاضر ..... جامعة سعيدة ..... عضوا

السنة الجمعية 2026/2025

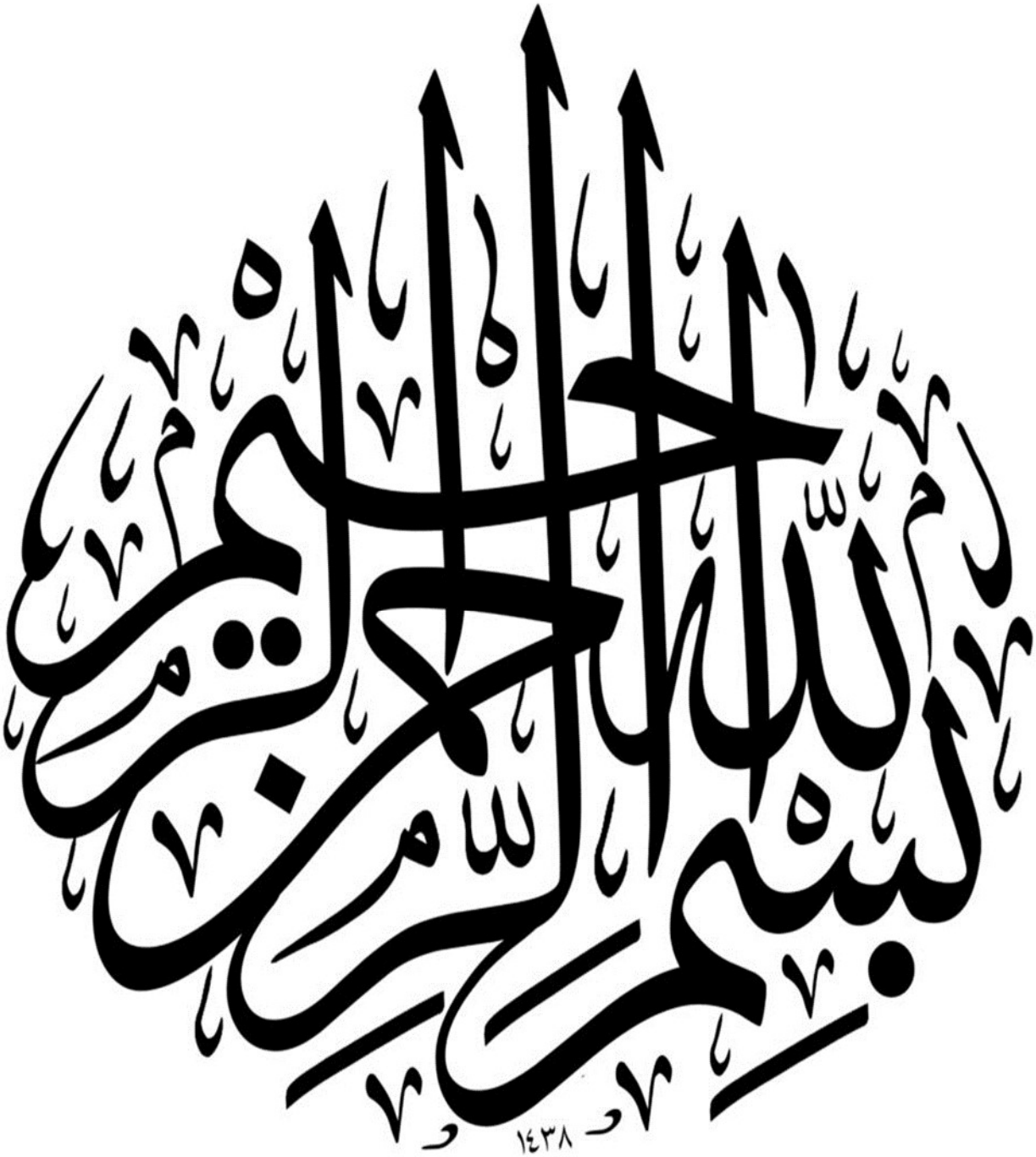
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و التقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور خروبي شوقي على هذه المذكرة، لما قدّمه من توجيهات قيّمة، ونصائح علمية، ومتابعة مستمرة كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل البحثي وإخراجه في صورته الحالية.

كما نتوجّه بالشكر إلى كافة أساتذة الكلية الحقوق و العلوم السياسية القسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم ومعارفهم طيلة المسار الجامعي، وساهموا في تكويننا العلمي والمنهجي.

ولا يفوتنا أن نتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد، وساندنا معنوياً أو مادياً، سواء بكلمة طيبة أو نصيحة صادقة.

وفي الأخير، نتوجّه بالشكر الجزيل إلى العائلة الكريمة، التي كانت السند والداعم الأول، وإلى جميع الأصدقاء والزملاء الذين رافقونا خلال هذه المرحلة، سائلين الله عزّ وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء.

الإهداء

إلى من علّماني معنى الصبر والعطاء،
إلى من كان دعاؤهما سرّ توفيقي،
إلى والدتي العزيزة ، رحمها الله و أسكنها فسيح جناته.

والدي العزيز حفظه الله و أطال في عمره

إلى كل من ساندني وشجّعني وآمن بقدرتي،
إلى إخوتي وأفراد عائلتي الكريمة.

إلى أصدقائي وزملائي،
الذين شاركوني لحظات الجدّ والتعب،
وكانوا خير رفقة في مسيرتي الجامعية.

إلى كل من قدّم لي يد العون من قريب أو بعيد،
أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

مقدمة

مقدمة

مقدمة:

يُعتبر الثبات السياسي الحجر الأساس الذي تستند إليه الأنظمة الحاكمة لتنفيذ خططها النهضوية وترجمة برامجها التنفيذية ميدانياً. وفي هذا السياق، طرأ تبدل عميق على وظيفة السلطة؛ إذ غادرت مربع "الكيان الحمائي" الذي ينحصر عمله في مجالات الأمن والقضاء والجيش، لتتحول إلى "سلطة فاعلة" تتولى مسؤولية رعاية المنافع العامة والاستجابة لطموحات المجتمع. غير أن فاعلية هذا النموذج تظل مشروطة بضبط المعادلة بين الحضور الحكومي وصون المسار التعددي، وهي صيغة لا يمكن صياغتها إلا بوجود مناخ يسوده السلم والاستقرار.

تُمثل دراسة الاستقرار السياسي وتأثيره على التنمية المحلية مدخلاً رئيساً لفهم التحولات الراهنة في البنية الدولية، خاصة تلك المتعلقة بملفات الحريات، الحقوق، والمواطنة الفاعلة التي تسعى لتعزيز دور الأفراد في رسم السياسات العامة والخطط التنموية عبر توسيع دوائر المشاركة السياسية والمجتمعية.

وتتطلب ديمومة استقرار النظام وقدرته على التكيف مع المتغيرات الوطنية والدولية تبني استراتيجية ثنائية الأبعاد؛ تقوم أولاً على ترسيخ الممارسة الديمقراطية عبر كفالة حرية التعبير وإشراك المواطنين في صنع القرار، وترتكز ثانياً على دعم المشاريع الاقتصادية وتحفيز الاستثمار المحلي كمحرك أساسي للنمو. ويتكامل هذا المسار التنموي من خلال تفعيل آليات الرقابة، والمحاسبة، والمساءلة، جنباً إلى جنب مع العمل الميداني والتوعوي.

اتخذت الجزائر من ترسيخ الاستقرار السياسي منطلقاً أساسياً لخططها التنموية، مراهنةً على التكامل بين الأجهزة الإدارية والمجالس المحلية المُنتخبة لدفع عجلة البناء. ففي أعقاب تجاوز أزمة التسعينيات الصعبة، انصبت جهود الدولة على استتباب الأمن، وتحفيز قطاع المقاولات الناشئة والمؤسسات الصغيرة، ودمج التقنيات الحديثة، مستندةً في ذلك إلى أطر تشريعية فارقة تمثلت في مبادرتي الوئام المدني والمصالحة الوطنية.

مقدمة

ومع الانتقال إلى العقد الحالي (2020–2025)، دخلت البلاد مرحلة من الإصلاحات الهيكلية العميقة سياسياً واقتصادياً؛ حيث ركزت الرؤية الرسمية على إطلاق مشاريع استراتيجية وفتح آفاق التعاون الدولي في قطاعات الطاقة والمنشآت القاعدية. ورغم هذه التطلعات، اصطدم المسار التنموي بكوابح داخلية وخارجية معقدة، جاء في مقدمتها:

- **عدم استقرار سوق الطاقة** :المتمثل في تقلبات أسعار الخام عالمياً وتأثيرها المباشر على العوائد المالية العامة.

أهميـة الدراسـة

تنبع القيمة العلمية والعملية لهذا البحث من محاولته فك التداخل والترابط بين استحقاقات التحديث السياسي ومقومات الثبات الهيكلي في البيئة الجزائرية. ويمكن بلورة هذه الأهمية عبر المحاور الاستراتيجية التالية:

أهداف الدراسـة

تفكيك مقومات الاستقرار السياسي ومحدداته : يسعى البحث إلى سد الفجوة المعرفية حول طبيعة الثبات السياسي في البيئة الجزائرية، وذلك عبر رصد مؤشراته الميدانية، واستقصاء الروافد (التشريعية، والمؤسساتية، والأمنية، والاقتصادية، والسوسيومعرفية) التي تساهم في تعزيزه وتحصينه.

تأطير المنجز التنموي وتشخيص كوابحه : تحديد المفهوم الشامل للتنمية بأبعادها المتعددة، وإبراز دورها كمتغير مستقل في هندسة الاستقرار العام، مع رصد وتحليل التحديات البنيوية والعقبات الراهنة التي واجهت وتواجه مسارات التحديث التنموي في الجزائر منذ مطلع الألفية.

نمذجة العلاقة الارتباطية بين الكفاءة التنموية والتحصين السياسي: قياس مستوى التفاعل والأثر المتبادل بين مدى نجاعة السياسات التنموية المنتهجة ومخرجات الاستقرار السياسي في الواقع الجزائري المعاصر.

دوافع الدراسة ومبرراتها

يتأسس اختيار هذا الفضاء البحثي على حزمة من المسوغات الذاتية والموضوعية التي تمنح الموضوع مشروعيته العلمية، نوجزها فيما يلي:

أولاً: المبررات الذاتية

الاهتمام المعرفي بالراهن الوطني: الرغبة الأكاديمية الذاتية في سبر أغوار القضايا الاستراتيجية التي تمس الدولة الجزائرية بشكل مباشر، وتحليل تحدياتها الراهنة.

الاستجابة للاهتمام العام: الإدراك الشخصي لأهمية "الاستقرار السياسي" باعتباره تطلعاً مجتمعياً ومطلباً رسمياً ملحاً، يستوجب البحث الأكاديمي المقارن لفهم أبعاده.

الرغبة في الإضافة العلمية: السعي لخوض تجربة بحثية تقدم مقاربة متجددة للموضوع، ومحاولة تقديم استنتاجات تتجاوز الطرح التقليدي لتصل إلى نتائج أكثر تقدماً وعمقاً.

ثانياً: المبررات الموضوعية

تصدير التجربة الجزائرية كموديل للدراسة: استخلاص المؤشرات العلمية التي تمكن الباحثين من فهم الظواهر السياسية الناشئة، وتحليل كفاءة "النموذج الجزائري" في هندسة الأمن وصناعة الاستقرار.

تقييم أداء المنظومة الحاكمة: إبراز الأدوار السياسية والمؤسساتية للنظام الجزائري في تحصين السلم الأهلي، وبيان انعكاس ذلك على تعزيز الشرعية الدستورية وتكريس المسار الديمقراطي، باعتبارهما الرافعة الأساسية لتمرير المخططات التنموية والاقتصادية.

مواكبة التحول نحو الاقتصاد الجاذب: تأتي هذه الدراسة في سياق رصد توجهات الجزائر الجديدة الرامية إلى إصلاح البيئة الاستثمارية وتحديث المنظومة التشريعية والمؤسساتية؛ وذلك باعتبار الاستثمار الأجنبي والمحلي الملاذ الآمن لفك الارتباط بالتبعية للمحروقات، وتجنب فخاخ المديونية، وتوطين المعرفة، وصولاً إلى الانفتاح المتوازن على الأسواق العالمية.

رصد وتقييم استراتيجيات التحديث: تسليط الضوء على الواقع التنموي الميداني في الجزائر، وعرض الخطط الحكومية الرامية لتهيئة مناخ الأعمال عبر إطلاق البنى التحتية الكبرى، مع دراسة الأطر القانونية المنظمة لهذه العملية، وتشخيص التحديات البنيوية التي تعيق مرونة السياسات التنموية.

حدود الدراسة

يتحدد النطاق الموضوعي والتحليلي لهذا البحث عبر الأبعاد الجغرافية والزمنية التالية:

أ- الحدود المكانية (المجال الجغرافي)

تتخذ هذه الدراسة من **الجمهورية الجزائرية** مجالاً تطبيقياً لها، وينطلق هذا الاختيار من خصوصية التجربة الجزائرية في هندسة السلم الأهلي والتعافي التنموي عقب أزمة أمنية عميقة (العشرية السوداء) خلفت تداعيات هيكلية ممتدة.

كما يستند التركيز على الرقعة الجغرافية للجزائر إلى وزنها الجيوسياسي وموقعها الاستراتيجي المحوري على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلاً عن مقوماتها الاقتصادية والحضارية التي تؤهلها للعب دور فاعل في منطقة حوض المتوسط وإفريقيا .ومن ثم، يسعى البحث إلى استقراء مسار بناء الاستقرار واستعراض الخطط التنموية التي تبناها النسق السياسي الجزائري لتجاوز كوابح الإرث الأمني السابق.

ب- الحدود الزمانية (المجال الميقاتي)

مقدمة

يغطي البحث حقبة زمنية تمتد لربع قرن، وتحديداً من عام **2000إلى غاية 2025** .وتكتسب هذه الحدود الزمانية مشروعيتها المنهجية من كونها مرحلة مفصلية شهدت مخاضاً سياسياً واقتصادياً عميقاً في الجزائر؛ حيث تميزت هذه الفترة بإطلاق استراتيجيات تنموية كبرى، والتوجه نحو الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، وتحديث البنى التحتية، وقطاعات الطاقة والتجارة الخارجية.

بالمقابل، تتيح هذه المدة الطويلة نسبياً تتبع المنحنى البياني للأداء الحكومي ورصد مدى مرونته في مواجهة الصدمات الهيكلية، والتي تمثلت أساساً في تذبذب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتأثيرها على الخزينة العمومية، إلى جانب معضلة البيروقراطية ومكافحة الفساد الإداري والمالي.

إشكاليـة الدراسـة

يُمثل الطموح نحو بلوغ مستويات متقدمة من التحديث الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي في الجزائر ركيزة أساسية لتلبية التطلعات المجتمعية؛ إذ إن تحسين المؤشرات المعيشية للمواطنين، والحد من مظاهر التهميش، وخلق فرص العمل المستدامة، يشكل الضمانة الحقيقية لتحقيق الانسجام المجتمعي وتخفيف حدة النزاعات حول الموارد.

وفي سياق التحولات التي تشهدها البنية السياسية الجزائرية، تبرز **التنمية المحلية** بوصفها الآلية التنفيذية والعمود الفقري لإسقاط هذه المستهدفات على أرض الواقع؛ حيث لم تعد مجرد خيار اقتصادي بل ضرورة حتمية لتحصين البناء المؤسساتي للدولة. من هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى استكشاف وفك التداخل في العلاقة الارتباطية بين نجاعة آليات التنمية المحلية ومدى مساهمتها في تثبيت دعائم استقرار النظام السياسي.

بناءً على ما تقدم، يمكن بلورة المعضلة البحثية في **السؤال الجوهري التالي:**

إلى أي مدى تساهم التنمية المحلية في تعزيز وترسيخ الاستقرار السياسي واستدامة النظام في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية للدراسة (لتكتمل الإشكالية منهجياً):

1. ما هو الإطار المفاهيمي لكل من التنمية المحلية والاستقرار السياسي في الأدبيات العلوم السياسية؟
2. كيف تطورت البرامج التنموية المحلية في الجزائر في الفترة الممتدة بين (2000-2025)؟
3. ما هي أبرز العقبات الهيكلية والاقتصادية التي حدّت من فعالية التنمية المحلية في تحقيق الموازنة السياسية المستهدفة؟

فرضيّات الدراسة

تأسست هذه الدراسة على فرضية محورية رئيسة مفادها:

"توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية وسياسية بين كفاءة التنمية المحلية واستقرار النظام السياسي؛ فكلما ارتفعت نجاعة البرامج التنموية على المستوى المحلي، ساهم ذلك في امتصاص الاحتقان الاجتماعي، وتعميق شرعية المؤسسات، وبالتالي تحصين الاستقرار السياسي العام في الجزائر."

ومن هذه الفرضية الأم، تتفرع حزمة من الفرضيات الجزئية لتفكيك أبعاد الدراسة:

الفرضية الفرعية الأولى: يُشكل الانتقال المنهجي والمفاهيمي نحو تكريس المقاربة التشاركية في التنمية المحلية مدخلاً أساسياً لتعزيز دور الفرد والمواطنة الفاعلة، مما يؤدي إلى تقليص الفجوة بين السلطة والمجتمع.

الفرضية الفرعية الثانية: إن نجاح الطموحات الاقتصادية للجزائر (الفترة 2000-2025) واهتمامها بالمنشآت القاعدية الكبرى، يظل رهيناً بمدى قدرة النظام السياسي على عزل هذه البرامج عن ارتدادات الأزمات الخارجية (كتذبذب أسعار الطاقة) وعن مظاهر الفساد الإداري.

الفرضية الفرعية الثالثة: تُمثل المناطق النائية والريفية في الجزائر المحكّ الفعلي لصدق الفرضية التنموية؛ حيث إن عدالة التوزيع التنموي في هذه المناطق يرفع من منسوب "الشرعية الإجرائية" للنظام ويعزز مستويات الاستقرار المستدام.

تقسيم الدراسة: قسمنا دراستنا إلى فصلين حيث كل فصل يتكون من ثلاث مباحث حيث:

الفصل الأول: يتمحور حول التأصيل النظري ولمفاهيمي للاستقرار السياسي والتنمية في الجزائر، تطرق المبحث الأول إلى الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات والمفاهيم ذات الصلة، وكذا قياس الاستقرار السياسي ومؤشراته ومعيقاته، أما المبحث الثاني تطرق إلى دراسة التنمية من خلال تطور مفهوم التنمية، وذكر أبعاد ونظريات التنمية، ثم أشكال التنمية، أما المبحث الثالث فتطرق إلى تأثير الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2025.

الفصل الثاني: المعنون ب ديناميكية العلاقة بين التنمية و متطلبات الاستقرار السياسي في الجزائر 2000 –2025، تطرق المبحث الأول إلى المقومات و المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية في الجزائر 2000–2025، أما المبحث الثاني تطرق إلى آليات دعم الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 2000–2025 ، أما المبحث الثالث فتطرق إلى الآفاق المستقبلية للتنمية و الاستقرار السياسي .

الفصل الأول: التأصيل النظري و المفاهيمي للإستقرار السياسي و التنمية في الجزائر

الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهومي الاستقرار السياسي و التنمية في الجزائر

توطئة:

لطالما ارتبط مفهوم الاستقرار السياسي لقرون طويلة بكيان الدولة المركزي، مستحوذاً على مساحة معتبرة من أدبيات الفكر السياسي الغربي. غير أنه يُعاد إنتاجه اليوم بقوة ليتشابك مع أبعاد التنمية المحلية بمختلف حقولها ومستوياتها. وفي هذا السياق، يُجمع باحثون على وجود علاقة تفاعلية تبادلية بين المتغيرين؛ إذ يرى هؤلاء أن الهندسة التنموية في بيئة تفتقر للثبات السياسي تظل محكومة بنمط توجيهي أحادي ينحدر من الأعلى إلى الأسفل (من القمة إلى القاعدة). وفي المقابل، يتيح توفر الاستقرار إرساء المسار المعاكس التشاركي الذي ينبع من القاعدة إلى القمة؛ وبذلك تلتقي ديناميكيات التنمية في قنوات متكاملة تجعل من تمكين المجتمع الضمانة الحقيقية لتحصين السلم الأهلي، شريطة إيجاد مناخ ديمقراطي يفتح المجال واسعاً أمام الشراكة المجتمعية الفاعلة.

من هذا المنطلق، يبرز الاستقرار السياسي كأولوية قصوى وغاية جوهرية تتطلع إليها المنظومات الحاكمة والمجتمعات على حد سواء، بمعزل عن درجة تقدمها الاقتصادي أو طبيعة أيديولوجيتها ديمقراطية كانت أم سلطوية. وتتأتى الأهمية المحورية لهذا المتغير من كونه الركيزة البنيوية التي تتقاطع عندها أبعاد التوازن المجتمعي؛ فلا يمكن التأسيس لنمو اقتصادي مستدام أو سلام مجتمعي دائم في غياب بيئة سياسية متماسكة، مما يجعله دائماً في صدارة أولويات النخب الأكاديمية، وصناع القرار، والرأي العام العالمي والمحلي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستقرار السياسي

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

أولاً: المفهوم اللغوي للاستقرار السياسي

يتألف مصطلح "الاستقرار السياسي" بنيوياً من ركنين: اللفظ ونعته. وبالعودة إلى الجذور اللغوية العربية، فإن كلمة "استقرار" مشتقة من الفعل (قَرَّ، يَقرُّ، قراراً)، وتحمل في طياتها معاني الثبات، السكون، والتمكين في المكان. وقد حفل القرآن الكريم بالعديد من المواضع التي تؤصل لهذا المدلول اللغوي؛ ومن ذلك قوله تعالى في سورة إبراهيم:

﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾

أي ما يضمن لها الثبوت والدوام. وجاء في سورة غافر قوله عز وجل:

﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾

بمعنى المآل الثابت والمنزل الحقيقي للإقامة والسكينة[1]. وفي ذات السورة تبرز دلالة التهيئة الجغرافية لمصالح البشر في قوله تعالى:

﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾

وهو ما يفسره ابن كثير بأن الله جعل الأرض مهاداً مستقراً وبساطاً موائماً للعيش والتصرف، مستندة إلى الجبال لئلا تضطرب بالبشر[2].

---

[1] خالد مزابية الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة (لبنان) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2012 – 2013 ص 09

[2] كريمة بقدي الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا (دراسة حالة الجزائر) رسالة ماجستير جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2011-2012، ص 49

كما تكرر لفظ الاستقرار للدلالة على المتاع والسكون الموقوت في سورة البقرة:

﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾

أي موضع سكن وإقامة. وجاء الإنعام بتسوية الأرض وتثبيتها في سورة النمل:

﴿أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا﴾

أما في سورة الأعراف، فقد ارتبط اللفظ بالثبات والجمود في قوله تعالى:

﴿وَلَٰكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسوفَ تَرَانِي﴾

أي إن ثبت ولم يتزلزل.

ولا يبتعد هذا المفهوم العربي والقرآني القائم على التوازن والسكون عن دلالات المعاجم الأجنبية؛ إذ يُشير قاموس "لاروس (*Larousse*) "الفرنسي إلى أن الاستقرار (*Stabilité*) يعكس ديمومة الحالة وحفاظ الوضعية على توازنها المستمر دون تبدل مفاجئ. وفي السياق ذاته، توضح الموسوعة البريطانية (*Encyclopædia Britannica*) الاستقرار السياسي باعتباره قدرة النسق الحاكم على صون كيانه واستمراريته وإدارة أزماته بكفاءة دون الانزلاق إلى صراعات داخلية مدمرة[3].

ثانياً: المفهوم الاصطلاحي للاستقرار السياسي

شهد التحديد الاصطلاحي للمفهوم تداخلاً وثيقاً مع مقولة "الشرعية السياسية". وفي هذا الصدد، يربط **آلان بال** (*Alan Ball*)الاستقرار بوجود حالة من التوافق والانسجام العام بين النخبة الحاكمة والقواعد الجماهيرية حول الركائز والمبادئ الناظمة للعمل السياسي. كما

[3] أحمد الرجوب سلامة رضوان الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، 2005 ، ص 75.

يُنظر إليه كمتغير نسبي يقيس كفاءة المنظومة في إدارة مؤسساتها بكيفية تستجيب لتطلعات المجتمع، وتستوعب النزاعات البينية قبل تحولها إلى عنف سياسي يهدد شرعية الدولة[4].

وفي سياق متصل، يستعرض **ريتشارد هيغوت** (*Richard Higgott*) ثلاثة اتجاهات نظرية لتأطير الاستقرار:

1. **الاتجاه الهيكلي**: يربطه بغياب التغيرات الجوهرية في طبيعة الأنظمة السياسية.
2. **الاتجاه الحكومي**: يقيسه بمدى ديمومة الطاقم التنفيذي وغياب التعديلات الحكومية المتكررة والمربكة.
3. **الاتجاه السلوكي**: يركز على غياب العنف السياسي بكافة تمظهراته.

ويعقب الباحثون على هذه الأطروحات بأن الاستقرار لا يعني بالضرورة جمود البناء السياسي أو انعدام التحول، بل يعتمد على اتجاه التغيير ومضمونه؛ فالتغير الإيجابي يُسهم في تعزيز شرعية وفاعلية النظم. كما أن غياب العنف الظاهري لا يعكس بالضرورة استقراراً حقيقياً، إذ قد يؤشر كثرة اللجوء إليه إلى انسداد قنوات التغيير السلمي؛ ومن ثم يخلص *هيغوت* إلى أن الاستقرار هو الكفاءة المؤسساتية في إدارة الأزمات واحتواء الصراعات وتجفيف منابع العنف مع تنمية شرعية المنظومة[5].

من جانبه، يقدم **سيمور ليبسِت** (*Seymour Lipset*) مقاربة وظيفية يرى فيها الاستقرار كمحصلة لأداء النظام السياسي، شريطة اقتران هذا الأداء بالفعالية والكفاءة الاقتصاديّة والاجتماعية، إلى جانب قدرته على توليد وصيانة الشرعية السياسية.

أما **صامويل هانتينغتون** (*Samuel Huntington*)، فيؤسس تعريفه للاستقرار على طبيعة المعادلة الرابطة بين مستويات "المشاركة السياسية" الجماهيرية من جهة، ودرجة "المأسسة

---

[4] المرجع نفسه، ص 75.

[5] عبد القادر بدر الدين (إكرام) ، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر أطروحة دكتوراه جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 1981 . ص 36.

السياسية" من جهة أخرى. وبناءً على خلل أو توازن هذه العلاقة، قسّم الأنظمة إلى ثلاثة مستويات (منخفضة، متوسطة، مرتفعة) وضمن نموذجين رئيسين هما: النظام المدني ونظام البريتوري (الذي يفتقر للمؤسسات المستقلة القادرة على استيعاب المشاركة[6].

وفي إطار صياغة تعريف جامع، يطرح **ديفيد هورويتز** (*David Hurwitz*)مقاربة كلية تختزل الاستقرار السياسي في قدرة النسق على تجنب الانهيارات الدستورية أو الانقلابات الفجائية التي تعصف بالهياكل التأسيسية للحكم، مما يقي الدولة مشقة إعادة بناء مؤسساتها من نقطة الصفر[7].

المطلب الثاني: التطور التاريخي والنظري لظاهرة الاستقرار السياسي

استقطبت قضية الاستقرار السياسي اهتمام الفلاسفة والمنظرين منذ البدايات الأولى للفكر السياسي الكلاسيكي. ورغم تباين الرؤى والمقاربات عبر المدارس الفكرية المختلفة، إلا أن نقطة التحول المفصلية في دراسة هذا المتغير برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ حيث فرضت أجواء الحرب الباردة واحتدام التنافس الأيديولوجي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ضرورة صياغة مقاربات علمية وتعاريف إجرائية تخدم استراتيجيات البناء والتحصين السياسي.

ولم يتفق المنظرون على صياغة تعريف أحادي جامع لظاهرة الاستقرار ، نظراً لحداثة المعالجة السلوكية لها، فضلاً عن تداخلها البنيوي مع حقول مفاهيمية أخرى كالنخبة، والقيادة، والثقافة السياسية. ومع ذلك، تشكلت اتجاهات فكرية كبرى حاولت تأطير الظاهرة؛ حيث ربط **أفلاطون** الاستقرار بالقدرة الإشباعية للمنظومة، في حين ركز **أرسطو** على الأثر البنيوي لعدالة توزيع

[6] صامويل هانتجتون الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين (ترجمة عبد الوهاب غلوب)، مرجع سابق ص 79

[7] يفين عبد المنعم مسعد الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1988، ص 05.

الثروة، بينما اتجه فلاسفة عصر النهضة كـ **ميكيافيلي** نحو التمييز بين الاستقرار الطبيعي المبني على التوافق، والاستقرار السلطوي القائم على أدوات الإكراه والسيطرة.

.المقاربة الوظيفية عند غابرييل ألموند(Gabriel Almond)

تبنى المفكر الأمريكي **غابرييل ألموند** مفهوم الاستقرار السياسي استناداً إلى أبعاد منهجية، وفلسفية، وأيديولوجية متكاملة، يمكن تفكيكها كالتالي:

- **البُعد المنهجي والأدائي** :ارتكز ألموند على **المقترب البنيوي الوظيفي** في تحليل الأنساق السياسية، وهو مقترب يستعير نموذجه من العلوم البيولوجية؛ حيث يُنظر إلى النظام السياسي ككائن حي يسعى تلقائياً نحو التكيف، والتوازن، والمحافظة على ذاته، في حين يُعتبر التغير المفاجئ أو الاضطراب حالة مرضية عارضة تستوجب التصحيح[8]. وقد استلهم ألموند هذا المدخل من أطروحات السوسيولوجي **تالكوت بارسونز** (Talcott Parsons) وعمل على إسقاطه وتطويره في حقل العلوم السياسية.
- **البُعد الفلسفي والمعرفي** :تُمثل الوظيفية ثمرة من ثمرات المدرسة الوضعية والمادية التي آمنت بوحدة المنهج وعالمية العلم، متبنيةً أدوات التجريب والاستشهاد المادي المحسوس؛ ونتيجة لذلك، تأثر ألموند بالمدرسة السلوكية، وتواتر استخدامه لـ "الاستعارة الميكانيكية" وتشابه النظام السياسي بالسيارة في تكامل أجزائها ووظائفها، أو بالكائن العضوي في تفاعله مع البيئة.
- **البُعد الأيديولوجي والبراغماتي** :انطلق ألموند من خلفية ليبرالية تمنح نموذج "الديمقراطية الغربية" الأنجلوسكسونية طابع المثالية، مسخراً أدواته التحليلية لتعزيز تماسكها وثباتها في وجه المد الشيوعي. وقد تضاعفت هذه المساعي مع تقلد ألموند مهام استشارية لدى الإدارة الأمريكية إبان الحرب الباردة؛ حيث سعت مراكز القرار في

[8] يفين عبد المنعم مسعد الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1988، ص 05.

واشنطن لإنشاء كراسي بحثية ولجان متخصصة — مثل "لجنة السياسة المقارنة" التي قادها ألموند — لدراسة التحولات السياسية في الدول حديثة الاستقلال، بهدف تحصينها ضد الأيديولوجيات الماركسية وضمان دمجها في الفلك الرأسمالي.

.الاستقرار السياسي ومعضلة التنازع الاجتماعي

تشابكت دلالات الاستقرار في الأدبيات السياسية مع قضايا البناء الاجتماعي وتوزيع القوة والثروة؛ حيث ركزت القراءات السوسيولوجية على معضلة "الصراع الاجتماعي" كمهدد مباشر لتماسك النسق السيادي. ويبرز هذا التهديد عندما تعجز السلطة عن تدبير التناحرات الداخلية، سواء اتخذت طابعاً اقتصادياً (بين النخبة الرأسمالية والطبقات العمالية الكادحة)، أو طابعاً هوياتياً (عبر صراع الأعراق والقوميات)، أو طابعاً عقدياً (من خلال النزاعات الطائفية والمذهبية). إن عجز السلطة عن صياغة توافقات تضمن التوازن بين هذه المصالح المتعارضة يفضي حتماً إلى تآكل وحدتها البنيوية، ويقوض من ثمّ "الشرعية السياسية" للنظام ويهدد استمراريته[9].

.قراءة في الفكر الإغريقي والامتدادات الحديثة

أسس الفكر الإغريقي لنظريتين رئيستين في مجال الاستقرار والموازنة السياسية:

- **أولاً: المقاربة الإشباعية عند أفلاطون** :ربط أفلاطون الاستقرار بقدرة الدولة الوظيفية على تلبية الاحتياجات؛ حيث انطلق من فرضية أن نشأة الكيان السياسي تتأسس على حاجة الأفراد الفطرية للتعاون وتبادل المصالح، مما يفرز علاقات اجتماعية تستوجب قيام سلطة ناظمة ومحفزة. ويرى أفلاطون أن الاستقرار مؤشر على قوة الدولة وتماسك نسيجها المجتمعي؛ لذا حذر من الانقسامات الطبقية الحادة كونها كابحاً للنمو، وربط

[9] يفين عبد المنعم مسعد الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1988، ص 07

طردياً بين الاستقرار وتوفير الرفاهية والأمن، مبرهناً على أن غياب التوازن السياسي يشل قدرة الدولة عن الوفاء بالالتزامات الوجودية التي قامت من أجلها.

- **ثانياً: المقاربة الطبقية والتوازنية عند أرسطو** :وعلى النقيض من الطرح الأفلاطوني المثالي، قدم أرسطو مقاربة واقعية تربط بين استقرار النظم ووجود **طبقة وسطى** قوية ومؤثرة؛ حيث اعتبرها صمام أمان يحول دون استقطاب المجتمع بين فئتي الأثرياء والمعدمين. فالطبقة الوسطى تمثل جسر التوافق الذي يمنع الصدام المباشر والمجابهة العدائية، مما يقي النسق السياسي مخاطر الهزات والانقلابات الداخلية[10].

وقد امتد هذا الرابط الأرسطي بين العدالة التوزيعية والاستقرار إلى الفكر السياسي المعاصر؛ حيث يبرز الطرح السوسيولوجي لـ **ريمون أرون** (Raymond Aron)، الذي أكد فيه أن ديمومة واستقرار النخبة الحاكمة مشروطة بقابليتها وقدرتها على تحقيق توزيع عادل للقيم والموارد الاقتصادية، بما يضمن استئصال مظاهر الاستغلال الطبقي وتأمين السلم الأهلي والمؤسساتي.

ظاهرة الاستقرار عند كارل ماركس(Karl Marx)

تتأسس الرؤية الماركسية لـ "الاستقرار السياسي" على حتمية الصراع الطبقي، حيث يربط **كارل ماركس** استدامة النسق الحاكم أو اضطرابه بطبيعة البنية الفوقية (الدولة ومؤسساتها) وقدرتها على حماية المصالح الاقتصادية للبنية التحتية (علاقات الإنتاج). ويرى ماركس أن التاريخ البشري هو تاريخ من الصراع المستمر بين الطبقات، وأن حالة عدم الاستقرار السياسي ما هي إلا انعكاس طبيعي وحتمي للتناقضات الناجمة عن احتكار أدوات الإنتاج. ووفقاً لهذه المقاربة، تظل حالة الاضطراب ركيزة بنيوية في المجتمعات الرأسمالية ولا يمكن حسمها إلا بالانتقال الثوري نحو **المرحلة الشيوعية**؛ حيث تُلغى الملكية الفردية، وتزول الفوارق الطبقية، ويتحول

[10] يفين عبد المنعم، المرجع السابق

مفهوم الدولة والحكومة من أداة للقمع الطبقي إلى وسيلة للإدارة الذاتية للمجتمع، وبذلك يتحقق الاستقرار الحقيقي والدائم[11].

وفي ذات السياق، تُحمّل الماركسية الدولة المسؤولية الوجودية عن غياب التوازن؛ إذ يُعتبر الهدف المحوري للتنظيمات السياسية، والتشريعية، والدينية في الفكر المادي هو شرعنة المصالح الاقتصادية للطبقة المهيمنة وحمايتها. ففي كل حقبة من حقبات التطور التاريخي، تبرز طبقة حاكمة تحتكر مصادر الثروة الفائقة، مما يتيح لها بسط نفوذها على كامل مفاصل المجتمع. غير أن هذا الاستقرار الطبقي يحمل في أحشائه بذور فنائه؛ فمع تطور قوى الإنتاج، تتخلق مصادر جديدة للثروة تسيطر عليها طبقة صاعدة تدخل في مجابهة تنافسية وصراع إستراتيجي ضد النخبة الحاكمة، لتطيح بها في النهاية وتتحول هي إلى القوة السائدة الجديدة[12]. وتستمر هذه المتتالية من "الديالكتيك التاريخي" حتى تصفية كافة التناقضات الطبقية المستندة إلى اللامساواة الاقتصادية، ليولد الاستقرار السياسي بانتهاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

ظاهرة الاستقرار السياسي في الفكر العربي والإسلامي

.الاستقرار المؤسساتي والديناميكي عند أبي الحسن الماوردي

يتمحور مفهوم الاستقرار السياسي في أطروحات **الإمام الماوردي** حول "استقرار السلطان"، ويقصد به كفاءة السلطة العليا على الصمود والديمومة أمام مختلف التحديات السوسيوسياسية والاقتصادية. وقد صنف الماوردي هذه المهددات إلى أربعة أبعاد رئيسة:

- **تحديات مادية** :ترتبط بعناصر التمكين الاقتصادي والثروة.
- **تحديات فكرية عقائدية** :تتعلق بانتشار المنظومات الفكرية المنحرفة.
- **تحديات سياسية داخلية** :تنبع من مظاهر الفساد الإداري وجور الحاشية.

[11] إكرام عبد القادر بدر الدين ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر أطروحة دكتوراه جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 1981، ص 13.

[12] المرجع داته، ص15.

- **تحديات سياسية خارجية** :تتربص بها القوى الإقليمية المعادية.

وقد أولى الماوردي مسألة الثبات السياسي أهمية كبرى؛ إذ جعل الاستقرار بمثابة المحرك العضوي (القلب) الذي تتوقف عليه ديناميكية وحركية النسق الحاكم بالكامل، وهو ما يظهر جلياً في منجزه النظري "تسهيل النظر وتعجيل الظفر" الذي سيقت شواهده وبياناته التاريخية لخدمة فكرة ديمومة السلطة.

ويرى الماوردي أن أركان الملك تتأسس على جدلية (التأسيس والسياسة)، فالتأسيس يعنى بتحصين المنطلقات الأولى للدولة وإرساء دعائمها الهيكلية، والتي تتكامل مع عدالة السلطان ليتشكل "ملك تفويض وطاعة" راسخ وثابت، محذراً من أن غياب هذه الركائز يُعجّل بزوال الدولة. كما حدد الماوردي ثلاثة أساليب لإدارة الملك: (القوة) للحماية والتحصين، (الرأي) للتدبير والتنظيم، و(المكيدة) لردع الخصوم؛ لتمر الدولة تَبَعاً لذلك بثلاثة أحوال تضمن استقرارها وهي: تثبيت القواعد، تدبير الرعية، وضمان استقامة وبناء الأعوان[13].

2.التوازن السوسيولوجي والقيادة العادلة عند ابن سينا والفارابي

قدم الفيلسوف **ابن سينا** مقاربة عميقة لخطاب الاستقرار السياسي انطلق فيها من فلسفة "الحكمة الإلهية في التمايز البشري"؛ حيث اعتبر أن التفاوت الفطري بين الأفراد في القدرات، والصفات، والأرزاق ليس مدعاة للتناحر، بل هو الرافعة البنيوية المانعة لاندثار المجتمع والمحققة لاستقراره. ويبرهن ابن سينا على ذلك بفرضية جدلية: لو تساوى البشر في القوة والغنى لتصارعوا على السيادة حتى الفناء، ولو تساووا في الفقر والعوز لعجزوا عن تحقيق التكافل الضروري للبقاء والاتساق؛ غير أن هذا التمايز المادي لا يلغي مبدأ التكافؤ الإنساني في الحقوق والواجبات[14].

---

[13] سلوى محمد إسماعيل علي العامل الديني و ظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999، ص 32.

[14] أحمد الرجوب سلامة رضوان الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، 2005 ، ص 75.

وفي ذات السياق، اشترط ابن سينا لاستقرار المجتمع وجود "القائد العادل" الذي يمتلك خصال الشجاعة والحكمة والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية كمرجعية ناظمة، وهو طرح يتكامل في أبعاده مع الفلسفة السياسية لـ **أبي نصر الفارابي** في نموذج "المدينة الفاضلة"، وإن كان الفارابي قد أضفى على شروط الإمامة والرياسة صبغة أخلاقية ومثالية تقترب من منزلة الفضيلة المطلقة.

3.الشرعية الدينية والرضا العام عند الإمام الغزالي

وعلى النقيض من المقاربات الواقعية الغربية القائمة على أدوات الإكراه، صاغ **الإمام الغزالي** رؤية تنموية تربط طردياً بين ثبات واستقرار البناء المجتمعي وقوة السلطة الحاكمة، شريطة حصر هذه القوة في أبعادها الشرعية والأهلية الدينية والإيمانية للإمام، لا في امتلاك وسائل القمع المادي.

بناءً على هذا التصور السلوكي، يؤكد الغزالي أن عقيدة "الطاعة السياسية" يجب أن تنبع من قناعة ذاتية وطوعية لدى المحكومين بكفاءة الحاكم وأهليته لإدارة الشؤون العامة وتجسيد الصالح العام، وليس انصياعاً قسرياً للنفوذ والسطوة؛ فالاستقرار الحقيقي هو الذي يتأسس على الرضا والشرعية الدينية والموضوعية لا على مناخات الترهيب[15].

4.النظرية العصبية والدورة التاريخية للدولة عند ابن خلدون

قدم مؤسس علم العمران البشري **عبد الرحمن بن خلدون** قراءة سوسيولوجية رائدة للاستقرار السياسي عبر مفهوم "**العصبية**"، والتي تمثل حجر الزاوية في تفسير نشأة الممالك وسقوطها. ويرى ابن خلدون أن الكيان السياسي يتأسس على ركنين: (المؤسسة السياسية، وشخص الحاكم)، وأن "العصبية" — القائمة على أواصر الدم والقرابة والمصلحة المشتركة — هي

[15] عبد القادر بدر الدين (إكرام) ، ظاهرة الاستقرار السياسي في . السياسية قسم العلوم السياسية ، 1981 ، ص 36. مصر . أطروحة دكتوراه جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم

الآلية المحددة لاختيار القائد وتوفير الالتفاف الشعبي والتأييد اللازمين لتثبيت أركان حكمه، مما يضمن استقامة البناء الاجتماعي واستقراره في مرحلة التأسيس وبناء الدولة.

ومع ذلك، يفجر الطرح الخلدوني مفارقة ديناميكية؛ فرغم أن قوة العصبية هي المؤشر الرئيس لتوحد المجتمع وتماسكه، إلا أنها تحمل في طياتها بذور الاضطراب وعدم الاستقرار المستقبلي؛ نظراً لبروز نزعات التنافس والصراع بين العصبيات المختلفة الطامحة للوصول إلى مركز السلطة واحتكار النفوذ والمزايا الاقتصادية، مما يدخل الدولة في دورتها التاريخية المعهودة بين الاستقرار والزوال.

المطلب الثالث: الأبعاد البنيوية لظاهرة الاستقرار السياسي

أطَّرت أدبيات الفكر السياسي المعاصر دراسة الاستقرار عبر ثلاثة أبعاد محورية ومتكاملة؛ تمثل الأول في **المستوى السلوكي الإنساني** بمؤشريه: نبذ العنف والامتثال للأطر الدستورية، وجاء الثاني ليعبر عن **المستوى المؤسساتي والأدائي** عبر موازنة التدفقات الوظيفية، بينما ركز البُعد الثالث على **المستوى النفسي والسوسيولوجي** المتمثل في حيازة الشرعية والرضا العام. وفيما يلي تفصيل هذه الأبعاد:

1. بُعد السلوك الإنساني (المحددات السلوكية)

ينقسم هذا البُعد في قياس الثبات النسقي إلى مقومين أساسيين:

- **أولاً: حظر العنف السياسي واحتكار أدوات الإكراه** :تتأسس بنية الدولة الحديثة على فرضية السيطرة المطلقة واحتكار وسائل العنف الشرعي داخل إقليمها، مستندة إلى أجهزتها السيادية (كالجيش وقوات الأمن) كأدوات قانونية لحماية الدستور وصون السلم الأهلي. ويعد تقليص مؤشرات العنف

السياسي الضمانة الرئيسة للاستقرار؛ إذ يتناسب العنف عكسياً مع نضج المنظومة السياسية. ورغم أن الدولة توظف أدوات الردع المادية لاحتواء الاضطرابات، إلا أن المقاربات الحديثة ترى في العنف الظاهري أحياناً "مؤشراً وظيفياً تنبيهياً"؛ فبروز بعض الممارسات الاحتجاجية العنيفة قد يعكس احتقاناً كامناً ينذر بهزات أعنف، مما يحفز صُنّاع القرار على صياغة استجابات عاجلة لتلبية المطالب المجتمعية وتفادي الأزمات المستدامة[16].

- **ثانياً: الامتثال للمرجعية الدستورية والقانونية** :ويتجلى هذا المقوم عبر مستويين متكاملين:
  - **مستوى السلطة الحاكمة** :ويتحقق بالتزام النخبة بالأطر القانونية، وتجنب ممارسات الاعتقال التعسفي خارج نطاق القضاء، والابتعاد عن الأساليب القمعية ضد المعارضة، واحترام الآجال الدستورية للمجالس النيابية والتشريعية دون حلها تعسفياً.
  - **مستوى القواعد الجماهيرية** :ويتمثل في حصر التفاعلات والمطالب ضمن القنوات الشرعية؛ كالامتناع عن تشكيل تنظيمات سرية أو أحزاب محظورة، ونبذ الثأر العائلي أو القبلي، وعدم اللجوء إلى الأساليب العنيفة في التعبير عن الرأي. كما يشمل هذا البُعد كفاءة هندسة التعديلات الدستورية (الكلية أو الجزئية)، حيث يُعد رسوخ

[16] صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين . (ترجمة : عبد الوهاب غلوب، مرجع سابق مص 79

الوثيقة الدستورية واستمراريتها مؤشراً بارزاً على النضج والثبات السياسي.

2.بُعد الأداء المؤسساتي (ديناميكية المدخلات والمخرجات)

يرتكز هذا البُعد على الكفاءة الهيكلية والوظيفية للنظام السياسي، وهو ما يفسره **ديفيد إيستون** (*David Easton*)عبر نموذج تحليل النظم القائم على التوازن بين دورتي المدخلات والمخرجات:

- **المدخلات** :(***Inputs***) وتتمثل في مجموع المطالب والضغوط والمؤازرة (المادية والمعنوية) التي يرفعها المجتمع إلى البيئة السياسية.
- **المخرجات** :(***Outputs***) وهي القرارات والسياسات العامة التي تصوغها السلطة كاستجابة لتلك المطالب.

تتحرك هذه الدورة باستمرار عبر آلية "**التغذية العكسية**(*Feedback*) "؛ ومن ثم فإن حدوث التوافق والتوازن بين المدخلات والمخرجات ينتج عنه انسجام وظيفي وثبات نسقي. وفي المقابل، ينشأ الاضطراب نتيجة "قصور المخرجات" وعجزها عن تلبية سقف التوقعات المجتمعية؛ إما بسبب اتساع الفجوة بين طموحات الأفراد والإرادة السياسية للحكام، أو نتيجة أزمات وهزات فجائية طارئة، أو بسبب ضعف وهشاشة المؤسسات السياسية التي تفقد القدرة على استيعاب وتدوير تلك الضغوط والمطالب، مما يؤدي إلى اختلال التوازن والانزلاق نحو عدم الاستقرار[17].

[17] عبد الرحمان موسى النهار مهيدات أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية (دراسة حالة الأردن السعودية مصر تونس) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك ، 2006-2007 ، ص 27.

3.البُعد النفسي والسوسيولوجي (الشرعية والقبول)

يرتبط هذا البُعد بمدى مشروعية الأبنية والمؤسسات السياسية في الوعي الجمعي للمواطنين. وفي هذا السياق، يربط **سيمور ليبست** (*Seymour Lipset*) الاستقرار بقدرة المنظومة على توليد وتعميق قناعة راسخة لدى المحكومين بأن الهياكل الحكومية القائمة هي الأنسب والأكثر ملاءمة لواقعهم المجتمعي. ورغم تركيز *ليبست* على الشرعية النفسية كعامل حاسم، إلا أن الأدبيات اللاحقة انتقدت إغفاله لـ "الكفاءة الإشباعية" للنظام؛ إذ يمكن بلورة هذا البُعد كصيغة تكاملية تنبع من متغيرين:

- **الموقف السلوكي للجماهير** :ويقاس بمدى الرضا الطوعي والدعم الشعبي الموجه للنخب الحاكمة ومؤسسات الدولة[18].

[18] عبد الرحمان موسى النهار مهيدات أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية (دراسة حالة الأردن السعودية مصر تونس) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك ، 2006-2007 ، ص 27.

- **القدرة الأدائية والوظيفية للنسق** :وتتمثل في كفاءته على إشباع الاحتياجات الأساسية للمجتمع، ومرونته في التكيف والتأقلم مع المتغيرات البيئية والظروف الطارئة.

بناءً على ذلك، عندما تترسخ قيم الشرعية في أذهان الأفراد، وتتحول علاقتهم بالسلطة من الطاعة القسرية إلى الولاء القائم على الرضا والقبول والمشروعية، يصبح هذا البُعد النفسي صمام الأمان الأقوى لتحصين الاستقرار السياسي واستدامته.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية وواقعها بالجزائر

برزت قضية التنمية كواحدة من أكثر القضايا محورية في الفكر الإنساني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث استحوذت على اهتمام واسع من قِبل المنظرين والمحللين الاقتصاديين، وتحولت إلى موضوع جوهري للنقاش على الصعيدين المحلي والدولي.

ويعزى هذا الاهتمام المتزايد إلى كون التنمية تمثل الغاية الأسمى التي تنشدها المجتمعات كافة، وبالأخص دول العالم الثالث التي تسعى جاهدة للتخلص من إرث الفقر والتبعية والتخلف. إن الرغبة في النهوض بالمجتمعات والارتقاء بجودة حياة الأفراد دفعت بالدول إلى تبني التنمية كخيار استراتيجي شامل يمس كافة القطاعات والمستويات.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

نظراً للأهمية البنيوية والإستراتيجية التي تكتسيها التنمية المحلية كرافعة أساسية للاستقرار والنهوض بالمجتمعات، فقد أولتها الأدبيات التنموية والسوسيولوجية اهتماماً بالغاً؛ حيث تباينت وجهات نظر الباحثين في تأطيرها المفاهيمي، ويمكن رصد أبرز هذه المقاربات والتعريفات على النحو الآتي:

1. المقاربة القائمة على المبادأة والاعتماد الذاتي

تُعرَّف التنمية المحلية من هذا المنظور بأنها:

"ديناميكية مجتمعية تهدف إلى تحفيز وتوجيه البيئة المحلية لاتخاذ المبادرات والخطوات الإجرائية الكفيلة بالارتقاء بجودة حياتهم في أبعادها المادية والروحية، مستندين في ذلك بصفة أساسية على قدراتهم ومواردهم الذاتية؛ إذ يتمحور جوهر العملية التنموية هنا حول الفلسفة والآلية التي ينتهجها المجتمع في تشخيص مشكلاته ومعالجتها بشكل مستقل[19]."

[19] وفاء معاوي الحكم المحلى الرشيد كالية لتنمية المحلية في الجزائر. رسالة ماجيستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية, جامعة باتنة 2010, ص 52.

2.المقاربة التشاركية (التحرك المجتمعي الممنهج)

كما تُعرَّف التنمية المحلية إجرائياً بأنها:

"العملية المنظمة التي تتيح للقواعد الشعبية وأهالي الوحدات المحلية الصغيرة فرصة تدارس ومناقشة احتياجاتهم الأساسية، ورسم الخطط الإستراتيجية المشتركة والمقترنة بجهودهم الجماعية لإشباع تلك الاحتياجات، حيث ينصب التركيز الأساسي في هذا الإطار على تعبئة الطاقات والتحرك المجتمعي الواعي لحل المشكلات الهيكلية وتجاوز العقبات التنموية."

3.المقاربة التكاملية (التنمية المحلية كجزء من الكل الشامل)

وفي سياق أوسع، تُصنَّف التنمية المحلية كشكل من أشكال "**تقسيم العمل التنموي** "المنبثق عن السياسة العامة للدولة وإستراتيجيتها الشاملة؛ ولا ينطوي هذا التقسيم على عزل الأقاليم أو النظر للمحليات كجزر منفصلة عن التخطيط القومي، بل إن مشروعية وجدوى التنمية المحلية تُستمد أساساً من مدى إسهامها الوظيفي في إسناد التنمية الشاملة، بالتوازي مع قدرتها على احتواء الأزمات وحل المشكلات ذات الطابع المحلي.

- **المعجم الموسوعي لاروس (Larousse):** يشير المعجم إلى أن المصطلح يرتبط إشتقاقياً بفعل "نما/ ينمو/ نمواً" والذي يحمل دلالة "التطور". أما في السياق البيولوجي، فإن التنمية تعني" *:مجموع المراحل والتحولات الفسيولوجية المتتابعة التي يمر بها الكائن العضوي في سبيل بلوغ مرحلة النضج والاكتمال.*[20]
- **القاموس القياسي والتناظري (Analogique):** يُفسر التنمية بأنها عملية إكساب الشيء قوةً وزخماً أو توسيع نطاق فاعليته؛ كأن يُقال تنمية العضلات بمعنى "تقويتها"، أو تنمية الذكاء والمعارف الإنسانية بمعنى "إغنائها وتوسيع مداركها"، أو

[20] وفاء معاوي الحكم المحلى الرشيد كالية لتنمية المحلية في الجزائر. رسالة ماجيستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية, جامعة باتنة 2010, ص 52.

تنمية المؤسسة بمعنى "تطوير هياكلها وتوسيع حجمها"، وصولاً إلى تنمية الموضوع أو الحوار بمعنى "إماطة اللثام عنه وجعله أكثر وضوحاً وبياناً"

- **ثانياً: المقاربة في العلوم الإنسانية (علم النفس وعلم الاجتماع)**

شهد المفهوم امتداداً معرفياً في حقول العلوم الإنسانية، متجاوزاً أبعاده المادية الصرفة:

- **في حقل علم النفس** :يُعرّف القاموس المتخصص التنمية بأنها" *سلسلة متتابعة ومنظمة من المراحل السيكولوجية والفيزيولوجية التي يمر بها الكائن الحي، مستهدفاً الوصول إلى أقصى درجات ازدهاره ونضجه الذاتي*[21].
- **في حقل علم الاجتماع** :يذهب القاموس السوسيولوجي إلى أن فكرة التنمية استُعيرت مجازياً من حقل البيولوجيا؛ حيث يجري تصور المجتمع ككائن حي يتطور وفق آليات نضج داخلية، وتتحرك هذه الآليات بصفة مستمرة ومتراكمة حتى تبلغ الدولة مرحلة "العصرنة والحديث". ويُفترض في هذه التحولات البنيوية أن تمسّ وتطال كافة قطاعات ومفاصل النسق المجتمعي (المنظومة الاقتصادية، السلم الاجتماعي، والنظام السياسي)[22].

المطلب الثاني: المقاربات النظرية لأزمات التنمية السياسية وتجلياتها الفكرية

.إشكالية المسميات: التحديات، المتطلبات، والأزمات في الفكر الغربي

شهد الفكر السياسي المقارن تنوعاً اصطلاحياً بارزاً عند تصنيف المعضلات البنيوية التي تواجه المنظومات السياسية في الدول النامية؛ حيث رصد الباحثون هذه الإشكاليات وفق زوايا نظر متعددة:

[21] محمد الطاهر عزيز, آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية. رسالة ماجيستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم الحقوق جامعة ورقلة 2009, ص 4.
[22] وفاء معاوي، مرجع السابق، ص 53.

- **المقاربة التحدياتية) غابريال ألموند :(Gabriel Almond** أطر ألموند مشكلات الأنظمة الانتقالية تحت مفهوم "**تحديات التنمية السياسية**"، وحصرها في أربعة أبعاد مفصلية: (بناء الأمة، بناء الدولة، المشاركة، والتوزيع)

- **المقاربة الاشتراطية) والت روستو :(Walt Rostow** استبدل روستو المفهوم بـ "**متطلبات التنمية السياسية**"، مصنفاً إياها إلى ثلاثة محاور تكاملية: (الهوية للأمة، السلطة للدولة، والمساواة كرافعة للحداثة).

- **المقاربة المأزقية) لوسيان باي Lucian Pye ولجنة السياسة المقارنة الأمريكية :(**توافق هذا المنظور على تسميتها بـ "**أزمات التنمية السياسية** ."وفي حين حددت اللجنة خمس أزمات، أضاف "باي" أزمة سادسة (الاندماج)، لتتشكل رؤيته من ست أزمات بنيوية) :**أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التوزيع، أزمة التغلغل، وأزمة الاندماج.**

وتأسيساً على هذا الإرث النظري، تبلورت المعالجات المفاهيمية للتنمية السياسية لتصيغ مقوماتها الذاتية؛ حيث لم تنشأ هذه الطروحات بمعزل عن الإطار الكلي، بل خضعت لعلاقة التفرع والتبعية التي تربط التنمية السياسية (كجزء وفرع) بـ **التنمية الشاملة** (كأصل وكل). وفرضت هذه الجدلية الانتقال المنهجي من الكلي إلى الجزئي، مما جعل أطوار نشأة التنمية السياسية حلقة تدور في فلك نظريات التنمية الشاملة وتطورها الحركي.[23]

.2التنمية في الفكر الماركسي: المادية التاريخية وجدلية الإنتاج

ينطلق التصور الماركسي من فرضية "**الحتمية التاريخية** "للتنمية، حيث يرى أن المجتمعات البشرية محكومة بعبور قسري متسلسل يبدأ من تفكيك النمط الإقطاعي (أو تشكيلات ما قبل الرأسمالية) نحو التحول الرأسمالي، وصولاً إلى العتبة الاشتراكية ثم الشيوعية كخاتمة للمسار

[23] احمد غريبي, أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر. محاضرة, مجلة البحوث والدراسات العلمية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المدية 2010, ص7.

التاريخي. وتتحرك هذه الصيرورة بدافع من ديالكتيك الصراع الطبقي وتناقضات علاقات الإنتاج[24].

ورغم أن هذا المنظور يدمج الأبعاد السياسية والاجتماعية ضمن قراءته – متميزاً بذلك عن النزعة الاقتصادية المحضة للمدرسة النيوكلاسيكية – إلا أنه يتبنى موقفاً راديكالياً ضاغطاً ومقيداً للمشاركة السياسية والحريات المدنية الأساسية، مما يضعه في تعارض مع الاشتراطات المعاصرة للتنمية المستدامة. علاوة على ذلك، فإن تغييب القطاع الخاص وإقصاء مبادراته في الفلسفة الماركسية يفقد الدولة مرونة السوق وقدراته الابتكارية.

وفي هذا الإطار، يرتكز المؤرخون الماركسيون على الاقتصاد باعتباره المتغير المستقل الحاسم في تشكيل البنية الفوقية (السياسية) للمجتمع؛ فالنمط الاقتصادي الأكثر كفاءة وإنتاجية يزيح الأنماط التقليدية تاريخياً. وتقرر **المادية التاريخية** أن أسلوب إنتاج الاحتياجات المادية (كالغذاء، والمسكن، وأدوات العمل) هو القوة الجوهرية الصانعة لشكل المجتمع والموجهة لتحولاته البنيوية. ويُقصد بـ "**أسلوب الإنتاج** "هنا التفاعل الجدلي بين:

- **قوى الإنتاج** :وتشمل أدوات العمل، والتكنولوجيا، والخبرات البشرية المتراكمة.
- **علاقات الإنتاج** :وتتمثل في الروابط الاقتصادية والقانونية التي تجمع الأفراد (علاقات الملكية والعمل) أثناء عملية الإنتاج الاجتماعي.[25]

.3مقاربات الفكر السياسي والاجتماعي العربي للتنمية السياسية

جاءت إسهامات الباحثين العرب متناغمة – في كثير من أبعادها – مع الأطروحات الغربية حول التحديث والتحول السياسي، إلا أنها تضمنت خصوصيات تفسيرية يمكن إبرازها عبر النماذج الآتية:

[24] احمد غريبي، المرجع السابق ص 08
[25] احمد غريبي، المرجع السابق ص 09

- **مقاربة الوعي والمأسسة الديمقراطية (نبيل السمالوطي)** :يرى التنمية السياسية كعملية لتطوير الوعي الجمعي للجماهير لتمكينهم من تفكيك مشكلاتهم وتشخيصها، وبناء قدراتهم على التعبئة الذاتية للموارد، بالتوازي مع تذويت (تمثيل) القيم الديمقراطية وترسيخ المساواة السياسية بين أفراد المجتمع.

- **المقاربة التخطيطية والوظيفية (عبد المطلب غانم)** :يصفها بأنها "حزمة التغيرات المخططة والموجهة" التي تستهدف الأبنية والعمليات المجتمعية، بغرض الرفع من كفاءة النظام السياسي، وزيادة استجابته للمطالب، وتعزيز إسهامه الوظيفي في دعم وتطوير الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموازية[26].

- **المقاربة الثقافية والبنيوية (محمد علي محمد)** :يطابق بين التنمية والتحديث السياسي باعتبارهما امتداداً للتنمية الشاملة، ويعرفها بأنها "الصيرورة التي تنتج تحولاً عقلانياً في القيم، والاتجاهات، والبنى السياسية، وتعمل على هندسة ثقافة سياسية جديدة تدعم التكامل والاتساق داخل النسق السياسي"

- **مقاربة الانتقال نحو العصرنة (صادق الأسود)** :يؤكد أن التنمية السياسية تركز على النظام السياسي بذاته كبنية متميزة وذات استقلال نسبي عن الأطر الاجتماعية والاقتصادية؛ فكما يخضع النظام الاقتصادي للتحديث ليكون عصرياً، فإن النظام السياسي يتطور ويتكامل عبر قنوات معقدة ومستقلة، تعكس مؤشرات انتقال النسق من النمط التقليدي إلى النمط العصري المستقر.

- **مقاربة الفاعلية التشاركية (عبد اللطيف القصير)** :ينظر إليها كفعالية إجرائية تستهدف تعظيم جدوى وكفاءة النظام السياسي في إدارة أزماته، عن طريق إعادة ترتيب الأولويات وجدولة القيم بما يتوافق مع الإطار الأيديولوجي للنظام، شريطة

[26] محمد عدنان وديع التنمية ومؤشرات التنمية واستراتيجيات التنمية 10/01/2013,
- http://www.sef.ps..1

بلورة دور مواطني نشط يضمن توسيع قنوات المشاركة الشعبية في صياغة تلك الأولويات.

- **مقاربة الكفاءة والجدارة الأدائية (علي الدين هلال)** :يقدم قراءة ديناميكية تعتبر التنمية السياسية تطوراً حركياً يرفع من قدرة النسق السياسي على التوجيه والتأثير في باقي الأنساق الفرعية للمجتمع. فالنظام المتقدم يفترض كفاءة مؤسساتية عالية في مجالات الأداء، والتنفيذ، والفاعلية الإنجازية، ويرتكز طرحه على ثلاثة محددات:

1. صياغة نظام قانوني يتسم بـ **العمومية والتجريد** ويكفل المساواة المطلقة أمام القانون.
2. اعتماد معايير **الإنجاز والجدارة (الكفاءة والتفوق)** كمرتكز وحيد للتجنيد السياسي وشغل المناصب العامة، بعيداً عن اعتبارات القرابة، والنسب، والولاءات الفرعية الحاضنة.
3. تفعيل وتوسيع مجالات **المشاركة الجماهيرية** والإسهام الشعبي في صنع القرار.

المطلب الثالث: محددات التنمية المحلية ومؤشرات تمظهرها

تتشابك في بيئة التنمية المحلية حزمة من المحركات البنيوية والمؤشرات الأدائية التي تعكس درجة نضج التجربة التنموية؛ وحيث تنقسم هذه المقاربة منهجيّاً إلى شقين أساسيين: الأول يعنى بالبيئة السببية والمحفزة (العوامل)، والثاني يختص بالنتائج والمخرجات الميدانية (المظاهر).

أولاً: العوامل والمحددات المحركة للتنمية المحلية

تتضافر عدة مرتكزات إستراتيجية لضمان نجاح التنمية المحلية، ويأتي في طليعتها المشاركة المجتمعية الواعية باعتبارها المتغير المستقل الحاسم، والتي تتحدد فعاليتها عبر النقاط الآتية:

هندسة الأهداف التشاركية: صياغة غايات تنموية محددة ودقيقة، تتناغم بصورة موضوعية مع الاحتياجات الحقيقية والأولويات الملحة للمجتمع المحلي[27].

تذويت المبادأة والقدرات الذاتية: تبني نظرة إيجابية حيال طاقات المجتمع المحلي وقدرته على قيادة التحول الشامل، عبر الاستخدام الأمثل والاستثمار الذكي للموارد المتاحة، ووفق آليات تتماشى مع الخصوصيات السائدة وتدعم اكتساب الخبرات[28].

تكامل الأبعاد الإنسانية والثقافية: الاستجابة لدوافع وتطلعات الأفراد الإنسانية وعدم حصر العملية في الزوايا المادية الصرفة، مع الاحترام الكامل للموروث القيمّي، والعادات، والتقاليد، والخلفيات السوسيولوجية والبيئية التي تشكل أنماط حياتهم.

المقاربة السوسيولوجية الشاملة: النظر للبيئة المحلية كبنية متكاملة ومترابطة الأبعاد (اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً) دون عزل متغير عن الآخر.

بناء رأس المال البشري: الاعتماد على مساري التعليم والتدريب التخصصي المنبثقين من تجارب واقعية وخبرات حقيقية يلمسها أفراد المجتمع في واقعهم المعاش.

الاسترشاد الأكاديمي والمهني: المزج بين الحماس الشعبي والخبرات العلمية التخصصية لخبراء ومستشاري التنمية المجتمعية الشاملة.

وبالتوازي مع تفعيل هندسة المشاركة الشعبية، تتحرك التنمية المحلية في فلك ثلاثة أبعاد سوسيوسياسية واقتصادية تضمن استدامتها:

---

[27] محمد عدنان وديع، المرجع السابق

[28] محمد عدنان وديع، المرجع السابق

المضمون والمؤشرات الإجرائية	أبعاد العوامل
الارتقاء بمستوى المعيشة، عقلنة الكثافة السكانية وتوجيهها، الاستغلال الأمثل للرأس المال البشري، مع جودة الرعاية الصحية الفائقة التي تنعكس في خفض معدلات الوفيات ورفع الآجال المتوقعة للحياة.	**العوامل الاجتماعية**
نمو ثقافة الإنتاج والإنجاز، وتطوير الوعي المجتمعي تجاه بعض الحرف والمهن، بالتوازي مع تعميق آليات تقسيم العمل، ورفع الكفاءات الفنية والإدارية، وتوطين التقنيات الحديثة وإرساء مناهج التخطيط العلمي.	**العوامل الاقتصادية**
تفتيت احتكار السلطة عبر تفعيل اللامركزية، وإرساء الآليات الديمقراطية والمساواة، وتوفير مناخ نفسي وسياسي عام يحفز ويدعم الاستثمار والجهود التنموية.	**العوامل السياسية**

ثانياً: مظاهر وتجليات التنمية المحلية

تنعكس التنمية المحلية إجرائياً وبنيوياً على مستوى البيئة الإدارية وعلاقتها بالمواطن عبر أربعة مظاهر وشواهد أساسية:

.طفرة الخدمات الاجتماعية والرفاه الإنساني

إن الغاية الوجودية للمؤسسات الإدارية المحلية هي تمحورها حول خدمة المواطن؛ ويتجلى ذلك من خلال تقديم حزم خدمية متكاملة لجميع الفئات الاجتماعية دون تمييز، وتشييد التجهيزات التنموية الملائمة في شتى المرافق الحيوية. كما تشمل جودة الخدمة هنا مراعاة

المقاربة السيكولوجية للمواطن عبر حسن الاستقبال وبث قيم الاحترام المتبادل وتبسيط الإجراءات البيروقراطية.

.التوازن المالي وضبط الهندسة الموازناتية

تعد القدرة على إحداث توازن بنيوي بين الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية (ولا سيما البلديات) وحجم نفقاتها العامة المتغيرة صمام الأمان المالي للتنمية المحلية. ويبرز هذا الاستقرار المالي كمظهر تنموي بارز يعكس كفاءة الإدارة المحلية في تدوير وتسيير الموارد المتاحة وتحويلها إلى رافعة تمويلية للمشاريع الحيوية دون الوقوع في عجز موازناتي[29].

.الرقمنة والاحترافية التقنية للإدارة المحلية

ويُقصد بها دمج وتوطين الآليات والتقنيات التكنولوجية الحديثة في صلب العمل الإداري اليومي؛ بهدف الانتقال بالوظيفة المحلية نحو الاحترافية والكفاءة العالية، ويقترن هذا المظهر ببرامج التكوين المستمر والتأهيل التقني للموظفين لتمكينهم من استثمار هذه الوسائل الرقمية في تسريع وتيرة المعاملات وتطوير المرفق العام.[30]

.الإعلام المحلي وتجسيد الشفافية والاتصال الوظيفي

تلعب الوسائط الإعلامية المتنوعة (السمعية البصرية، والمكتوبة، والرقمية) دوراً جوهرياً في تفتيت العزلة المعرفية والمسافات التنظيمية الفاصلة بين المواطن والإدارة؛ حيث يعمل الإعلام المحلي كقناة اتصالية ثنائية الاتجاه، تزود الرأي العام بالبيانات والمعلومات التنموية الدقيقة، وتشركه في صياغة القرارات، مما يساهم بشكل مباشر في تجسيد وتوطين المشاريع الحقيقية التي يتطلع المجتمع إلى بلوغها.

---

[29] عبد السلام عبد اللاوي دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر مكملة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة ورقلة, 2010-2011, ص 65

[30] عبد السلام عبد اللاوي، المرجع السابق ، ص 66

المبحث الثالث: تأثير الاستقرار السياسي على التنمية في الجزائر

المطلب الأول: آليات تجسيد إستراتيجية التنمية المحلية

يتطلب بناء مجتمع مزدهر ومتقدم في شتى المجالات تبني الإدارة لسلسلة من القواعد والإجراءات العلمية المدروسة. ومن هذا المنطلق، يتعين على السلطات المحلية صياغة حلول ناجعة تلامس الواقع العملي، مع توسيع آفاق "الإدارة الشعبية". وبات من الضروري الراهن تأهيل المجالس المنتخبة لرفع كفاءتها وإنتاجيتها داخل منظومة الإدارة المحلية، بصفتها حلقة الوصل الأساسية بين الدولة والمواطن. وتتبلور هذه الآليات في النقاط التالية:

1- الاستثمار في الموارد البشرية

تمثل الثروة البشرية الركيزة الأساسية المؤثرة في كفاءة الهيئات المحلية، واللبنة الأولى لنجاح أي خطة تنموية باعتبارها المحرك الأساسي للمرفق العام والمسؤولة عن ترقية جودة الخدمات. بناءً على ذلك، يجب الارتقاء بمؤهلات الكوادر البشرية علمياً ومهنياً، وتوجيه الاهتمام نحو هذا العنصر عبر تحسين أوضاعه المالية والمهنية، ورفع مستواه التأهيلي والمعرفي.[31]

2- ترقية وتطوير مالية الجماعات المحلية

يتحقق ذلك عبر تزويد الإدارة المحلية بالوسائل المادية الكفيلة بدعم ملاءتها المالية، وتشجيعها على الإنفاق الرشيد لتأمين الخدمات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والإدارية، استناداً إلى مبدأ اللامركزية المالية.

[31] مسعود البلي واقع السياسيات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها في التنمية المستدامة . مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية.. كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة باتنة 2009-2010 ص 165

ويتطلب هذا التوجه تحفيز الجماعات المحلية على تنمية إيراداتها الذاتية بالاعتماد على المنظومات الضريبية الحديثة وتطوير الجباية المحلية، مع تعديل آليات توزيع الموارد لتواكب الإصلاحات الشاملة. ويشمل ذلك أيضاً:

- **توسيع الاستثمار الفلاحي والصناعي** :وجذب المستثمرين لتنفيذ مشاريع حيوية محلياً.
- **تثمين الأصول المحلية** :وتشجيع استغلال الأملاك العقارية، والأنشطة المنتجة كالمناجم، والمحاجر، ومواد البناء، بالإضافة إلى قطاعي السياحة والصناعات التقليدية والموروث الثقافي.
- **عصرنة التسيير الحضري** :عبر تحويل خدمات النظافة، والمساحات الخضراء، وتوزيع المياه إلى مصادر دخل إضافية، إلى جانب عائدات رسوم عبور شبكات الطاقة (أنابيب النفط والغاز، خطوط المياه، والشبكات الكهربائية)[32].

3-تحديث أساليب وأدوات التسيير المحلي

تستند عملية عصرنة الإدارة المحلية إلى حزمة من الآليات المترابطة بهدف تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، والتي يقع في مقدمتها إرساء قواعد **الحكم الراشد**.

الحكم الراشد :يعد محفزاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والاجتماعي، كونه يضمن تحقيق الأمن الغذائي والرفاه الاجتماعي، ويكفل مشاركة المواطنين الفعالة في اتخاذ القرار والشفافية في إدارة الشأن العام، مما يسهم في مأسسة العلاقة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

- **أركان الحكم الراشد محلياً** :الشفافية المطلقة في أداء الجماعات المحلية، وإشراك المواطن في صناعة القرار.

[32] مسعود البلي، المرجع السابق ، ص 168

- **معاييره** :تكريس دولة القانون، ترسيخ الديمقراطية والتعددية السياسية، تفعيل الرقابة والمحاسبة الشعبية، وقبول الاختلاف وتبادل الآراء.

ثانياً: إخفاقات التنمية (الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية)

تؤدي الفوارق الاجتماعية الحادة إلى اتساع رقعة الفقر، وارتفاع معدلات الوفيات، وتباين فرص الاستفادة من شبكات النقل وأنظمة المعلومات، مما يولد شكلاً من أشكال "العنف الهيكلي" غير المباشر.

الأثر السياسي والاجتماعي للإخفاق التنموي

إن الهزات الاجتماعية التي شهدتها بعض الدول العربية (مثل مصر عامي 1977 و2012، تونس في 1981 و1984 والسنوات الأخيرة، المغرب عام 1984، السودان في 1981 و1985، والجزائر عام 1988 وخلال العشرية السوداء) كانت انعكاساً مباشراً لتوجه الحكومات نحو رفع أسعار المواد الأساسية وتقليص الدعم الاجتماعي، استجابةً لإملاءات صندوق النقد الدولي.

كما يسهم غياب العدالة الاجتماعية والتفاوت في توزيع الدخل والمرافق الحيوية (كالتعليم، الصحة، السكن، والكهرباء) في تقويض الأمن والاستقرار السياسي. وقد عاشت الجزائر – خاصة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي– تحت وطأة تداعيات تعثر الخطط التنموية، وتنامي الفقر والبطالة، وتراجع مستويات المعيشة، وسوء توزيع الثروة، فضلاً عن انهيار قيمة العمل وانخفاض الإنتاجية وتدهور المرافق العامة، مما أدى إلى ظهور الأحياء العشوائية المحيطة بالحواضر نتيجة نزوح سكان الأرياف[33].

على صعيد آخر، واجهت المجالس المحلية المنتخبة في الفترات السابقة لصدور قانوني البلدية والولاية الحاليين انسدادات حادة في تسييرها؛ تعود لتقاطعات سياسية وأسباب ذاتية،

[33] يوسف ازروال الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية, مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية, . 164 2008-2011

مما دفع الولاة في حالات عديدة إلى إعادة تشكيل المجالس وتغيير الرؤساء والنواب. هذا المنحى أدخل الجماعات المحلية في دوامات سحب الثقة والانغلاق، مما عطل مشاريع التنمية لدرجة عجزت معها بعض الولايات عن استهلاك أكثر من خُمس ميزانياتها. وتعتبر تجربة ولاية خنشلة (بين سنتي 2002 و2012) نموذجاً واضحاً لهذا التأثير، حيث تراوحت نسب استهلاك ميزانية الولاية بين 18% و19% فقط نتيجة للتجاذبات السياسية. أما على الصعيد التربوي، فقد تجسد الإخفاق في تدني مستويات التعليم وانحطاط بيئة المؤسسات والبرامج التعليمية[34].

المؤشرات الاقتصادية للإخفاق

تجلت مظاهر التعثر الاقتصادي في الهيمنة المطلقة لصادرات المحروقات التي مثلت نحو 98% من إجمالي الصادرات و70% من المداخيل العامة؛ ورغم ذلك شهدت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً متتالياً وفقاً للمؤشرات التالية:

حجم الإنتاج النفطي (مليون طن مكافئ)	حجم مداخيل الصادرات	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	السنة
233.3مليون طن	–	43%	**2007**
205.8مليون طن	–	37%	**2011**
–	70مليار دولار	–	**2012**
–	63مليار دولار	35%	**2013**

[34] يوسف ازروال، المرجع السابق ص 165

يعود هذا الانكماش الذي تجاوزت نسبته 10% في العائدات بين عامي 2012 و2013 إلى تراجع حجم الإنتاج النفطي، وتقلبات الأسواق العالمية الناجمة عن تزايد الاحتياطيات الدولية، وتأثير المضاربين، وبروز مصادر الطاقة البديلة.

وفي المقابل، أدى غياب السياسات الرشيدة في قطاعي الفلاحة والصناعة (خارج المحروقات) إلى تزايد الهجرة الريفية نحو المدن؛ حيث لم تتعد نسبة مساهمة القطاع الصناعي 5% في عام 2013 مقارنة بـ 4.2% في 2011. أما القطاع الزراعي، فقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 حوالي 4.2%، وهي نسبة لم تغطِ سوى 25% إلى 30% من الاحتياجات الوطنية للحبوب، مما تسبب في تضخم الفاتورة الغذائية (الخاصة بالحبوب والحليب فقط) لتصل إلى 9 مليارات دولار عام 2012.

وقد شكلت الواردات الغذائية ما يقارب 18% من الحجم الإجمالي للواردات الوطنية، والذي ارتفع من 47.5 مليار دولار في سنة 2012 إلى نحو 55 مليار دولار في عام 2013، وهو ما يعادل تقريباً 7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلاد[35].

المطلب الثاني: آليات الاستقرار السياسي في الجزائر ومساهمته في التنمية المحلية

حسب دراسة للأمم المتحدة حول الاقتصاد الجزائري للفترة ما قبل 2014 انتهت إلى أن السياق الاقتصادي الجزائري يتسم بمعدل نمو متواضع 3% في المتوسط خلال الفترة 2010 2013 وباختلال في الميزان التجاري إذ يتم استيراد مابين 70 إلى 75 بالمئة من احتياجات الأسر الجزائرية والشركات كما انتقل حجم فائض الميزان التجاري من 26.3 مليار دولار سنة 2011 إلى 11.06 مليار دولار سنة 2013 وهذا حسب دراسة للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات وتشهد صادرات الجزائر من المحروقات لجو 98% من إجمالي الصادرات و 70% من المداخيل وقد انتقلت مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 43.7% سنة 2007 إلى 37 % سنة 2011 و 35% سنة 2013 والخفضت مداخيل الصادرات

[35] مسعود البلي، المرجع السابق ، ص 169

بأزيد من 10% منتقلة من 70 مليار دولار سنة 2012 إلى لجو 63 مليار دولار سنة 2013 ويعود سبب الاخفاض إلى تراجع الإنتاج النقطي من 233.3 مليون طن مكافئ سنة 2007 الى 205.82 مليون طن مكافئ سنة 2011 والذي راجع إلى تقلبات سوق النفط وكذا سياسات المضاربين وارتفاع المخزون العالي ومنافسة الطاقات البديلة، وهو ما يتعين على الدولة الجزائرية آنذاك إلى البحث على طرق بديلة للاستثمار خارج المحروقات والمحدثة للثروة ومناصب الشغل خاصة في قطاع الخدمات والذي كان أنذاك يشغل حوالي 58% من السكان النشيطين على حساب وكذا في قطاع الصناعة والفلاحة والذي كان إنتاجهما جد ضعيف وقد مثلث الصناعة خارج المحروقات 5% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013 و 4.2% سنة 2011.

أما القطاع الفلاحي فان مساهمته تقدر ما بين 9.7%10% فانه لا يغطي إلا نسبة تتراوح مابين 25 و 30% من الاحتياجات الوطنية من الحبوب كما بلغت فاتورة الحبوب والحليب 9 مليار دولار سنة 2012 وعلى المستوى الاجتماعي عرفت مستويات الاستهلاك ارتفاعا كما الخفض المستوى العام للبطالة

تتسم الجزائر بهشاشتها الايكولوجية التي تتمثل في حساسية أنظمتها البيئية والجفاف والتصحر إذ تبلغ مساحة المناخ الجاف أكثر من 90% من مساحة البلاد تجعل الجزائر تصنف ضمن الدول الفقيرة في مجال الثروة المالية كما أن التوزيع غير المنتظم للسكان بين الساحل والداخل وكذا التصنيع غير المتحكم فيه سيؤدي إلى زيادة التلوث ويهده التغير المناخي وبشكل خاص الفلاحة والمياه والصحة وهذا ما زاد من فاتورة النفقات على حساب الاقتصاد الوطني

أولا: قانون الوئام المدني

لقد كان لقانون الوئام الوطني رقم 99/08 الدور البارز في المصالحة الوطنية وإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الوطن وذلك من خلال عودة الكثير من المتورطين في الأعمال الإرهابية إلى ديارهم وإعلانهم توقيف نشاطهم الإرهابي وهذا يفضل ما تضمنه قانون الوئام للمني من إعفاءات لهؤلاء من المتابعات والمحاكمات والعقاب أو التخفيف منها وهذا في صلب الماتين

2 و 3 منه. ولقد ساهم هذا القانون في إعادة الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي ودفع بالتنمية إلى الأمام بعودة النازحين إلى أريافهم وقراهم وكذا دخول المستثمرين الأجانب وغيرها.[36]

ثانية الإنعاش الاقتصادي

لقد ساهم برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 في دعم أنشطة المؤسسات الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية الفلاحية كما دعمت قطاعات النقل والمنشئات القاعدية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن ودفع عجلة التنمية في ربوع الجزائر وخاصة في المناطق الأكثر حرمانا، وذلك بإنشاء مؤسسات صغيرة وفتح مناصب الشغل وتحسين القدرة الشرائية للمواطن إضافة إلى التهيئة العمرانية والتي ساهمت بشكل كبير في تقليص الهوة بين المناطق الداخلية والساحلية ويمكن إجمال أهم أهداف هذا البرنامج في.

إعادة الاعتبار وصيانة البنية التحتية – مستوى نضج المشاريع – دعم النشاط الإنتاجي في ميدان الفلاحة والصناعة والصيد والموارد المالية وذلك من خلال تكثيف الإنتاج الفلاحي للمواد الواسعة الاستهلاك – حماية الأراضي من الانجراف والجفاف – حماية البيئة – تربية المانيات – القروض إضافة إلى ذلك فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي قوى الاهتمام بالتنمية المحلية والبشرية من خلال سياسة التشغيل والحماية الاجتماعية والذي خصص لها غلاف مالي 129 مليار منها 113 مخصصة للتنمية المحلية و 13 مليار دينار مخصصة للشغل والحماية الاجتماعية.

ثالثة البرنامج التماسي للاستثمارات العمومية 2010 2014

أولى البرنامج الاستثماري لسنة 2010 2014 الذي بلغ غلافه المالي 286 مليار دولار الأهمية لتحديث البنية التحتية وخصخصة الاقتصاد وقد تم تنفيذ برنامج في مجالات حماية

[36] **نوال بلحري**، أزمة الشرعية في الجزائر (1962-2006)، رسالة ماجستير علوم سياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007، ص 226.

البيئة وتدبير المياه والتحكم في نسبة في نسبة انبعاثات غازات التدفئة وتم تخصيص غلاف مالي بمبلغ 2000 مليار دينار (27) مليار دولار) القطاع المياه والتطهير و 7 مليار دولار لقطاع تهيئة المجال الترابي وأحداث 4 مدن جديدة وجو 100 بنية تحتية الحماية البيئة .[37]

المطلب الثالث: أثر التحولات السياسية الراهنة على مقومات الاستقرار السياسي في الجزائر

شهدت البيئة الإقليمية للجزائر مجموعة من التحولات السياسية والأمنية بداية من سنة 2011 تمثلت فيما عرف بالحراك العربي، والتي حملت جملة من الإفرازات عصفت بالأنظمة السياسية القائمة في المنطقة العربية، وهذا في السياق المضطرب بدا النظام السياسي في الجزائر مرتبكا إلى حد كبير وعينه على الحفاظ على الاستقرار السياسي الذي ظل ينشده مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم سنة 1999، والتي توجت بجملة من المشاريع السياسية والأمنية (قانون الوئام المدني 1999، سياسة المصالحة الوطنية 2005)، فضلا عن المشاريع الاقتصادية التنموية (برامج التنمية الاقتصادية 2001-2019)، غير أن هذه التحولات كشفت عن عمق الاختلالات القائمة سواء على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، المعبرة عن التراكمية في تطور المجتمع الجزائري .مع تخوف النظام السياسي في الجزائر من انتقال موجة الاحتجاجات ظهرت مستجدات ايجابية، حيث بدا صانع القرار الجزائري بحزمة من الاصلاحات في سنة 2011 كان وراءها عدد من الجهات الفاعلة من داخل النظام، ناشدين الوصول الى استقرار مجتمعي آمن، لكن سرعان ما انخفضت وتيرة هذه الإصلاحات مع بداية، سنة 2012 حتى توقفت بعد الاستقرار النسبي الذي شهدته الجبهة الاجتماعية، إلى غاية 22 فيفري 2019، الذي شهد حراكا مجتمعيا أعاد فكرة ضرورة استكمال الإصلاحات، لذا تبرز أهمية الموضوع في كونه يرتكز أساسا على البحث في المتطلبات الرئيسية التي يستلزمها تحقيق أمن مجتمعي في الجزائر يحقق الاستقرار المنشود.

---

[37] **منصور لضاري**، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2015، ص 221.

1* الحراك الشعبي الجزائري: بين انهيار النظام السابق وتحقيق المطالب

إن تصاعد موجة الاحتجاجات بهذه الصورة التي كانت عليها منذ نهاية شهر فبراير اختلف عن احتجاجات 2011 في خضم الموجة الأولى من الثورات العربية. لقد تمكن النظام الجزائري حينها بالنأي بالبلاد عن حركة التغيير التي اجتاحت بلدان المغرب العربي خاصة، وبعض الدول العربية الأخرى. وكان ذلك بالتذكير بما شهدته البلاد من موجة عنف تواصلت لعشر سنوات دامية في التسعينات من القرن العشرين. لكن الرئيس السابق بوتفليقة وعد حينها بإصلاحات عميقة للنظام وتحوير معتبر للدستور. إلا أن الحصيلة لم تكن في المستوى المنتظر من قبل الجزائريين[38].

-1الاحتجاجات الشعبية في الجزائر 2011:

بعد التجربة التي عرفتها الجزائر في 5 أكتوبر 1988، والتي عرفت خروج الجزائريين إلى الشوارع، للمطالبة بتحسين ظروف المعيشة عقب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الجزائري، وعشية الاحتجاجات التي عرفتها الدول المجاورة على غرار الجارة تونس، نهاية عام 2010 وبداية 2011، شهدت الجزائر حالة من الاضطراب في عدة ولايات، كان يغذيها شعور بالاختناق من الحالة المعيشية التي يعرفها المجتمع الجزائري خاصة الشعور بالضيق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بسبب ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وزيادة التضخم، وعدم استجابة الحكومة لمطالب الناس الملحة، وركود عملية التحرر السياسي.

شهدت الجزائر طيلة عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019) انسدادا سياسيا الذي شكل عائقا أمام إدخال تغييرات السياسية والاقتصادية من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة بتطوير مختلف القطاعات خاصة (الزراعية والصناعية).

---

[38] **محمد السبيطلي**، حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة، مجلة دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 43، مارس 2019، ص 07.

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي وتسخر بجملة من الموارد الطبيعية والبشرية التي تؤهلها أن تكون دولة قوية إقليميا، ولكن في ظل غياب إرادة سياسية وتلاعب بمستقبل الأجيال جعل الدولة الجزائرية تتخبط في الأزمات متشابكة داخليا وإقليميا[39].

-2حراك 22 فبراير 2019 في الجزائر:

على الرغم من أن الدافع الأساسي لانفجار الوضع وخروج الشعب الجزائري بالملايين في حراك 22 فبراير 2019 هو الإحساس بالإذلال عقب الإعلان الرسمي عن ترشح بوتفليقة لخوض عهدة رئاسية خامسة وهو عاجز على ذلك تماما إلا أنه في الحقيقة هناك الكثير من الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شكلت مع بعضها تراكما ونقاط ارتكاز مقنعة للشروع في تجاوز هذا النظام الفاسد الذي ظل لما يقارب العقدين من الزمن يمارس كل أنواع الظلم والفساد والاستبداد في حق الشعب الجزائري، وسنتطرق لهذه الأسباب على الشكل التالي:

على المستوى السياسي:

لقد اشتغل نظام بوتفليقة على امتداد سنوات على تحييد قواعد التداول على السلطة وذلك عبر تعطيل وجود تعددية حزبية حقيقية، بالإضافة لتمييع الممارسات السياسية وتفريغ المؤسسات السياسية من محتواها كالأحزاب وفعاليات أخرى مثل المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وعمل النظام السابق على شل الأداء الوظيفي والعملي للعدد الهائل الموجود والمعتمد من الأحزاب السياسية والجمعيات المختلفة ووسائل الإعلام بكل أنواعها وحتى المؤسسات المنتخبة والمتمثلة في المجالس البلدية والولائية والوطنية والتي هي في الأصل لا تحوز على الشرعية ولا على ثقة المواطنين.

[39] **زهيرة مزارة**، الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان نموذجاً)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 04، العدد 02، نوفمبر 2020، ص 343.

مؤشرات الاستقرار السياسي في الجزائر

أن عملية الحكم على الاستقرار السياسي في الجزائر بعد موجة الحراك العربي لن تقتصر فقط على الاستقرار الأمني وغياب العنف، بل الأمر ينصرف إلى المؤشرات التي سبق الإشارة إليها في الإطار النظري، مع العلم أن قياس هذه المؤشرات في الجزائر يعد عملية صعبة. بيد أننا سنحاول أن نرصد ذلك وفق معطيات واقعية من شأنها التأسيس لفكرة الاتجاه نحو عدم الاستقرار السياسي، ويظهر هذا الانحراف بداية من التعديل الدستوري لسنة 2008، مع الاعتقاد بأن عدم الاستقرار السياسي والأمني في الجزائر يعود بدرجة كبيرة إلى عدم قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب التغير الاقتصادي والاجتماعي، وهي الحالة التي تنطبق على الدول النامية على حد قول هيغر[40].

1-نمط انتقال السلطة في الجزائر:

إن عملية انتقال السلطة في الجزائر كانت دائما تتم عن طريق العملية الانتخابية فمنذ سنة 1999 إلى غاية آخر انتخابات رئاسية في الجزائر 2019 تجرى في وقتها المحدد، حيث تكتسي هذه الانتخابات الرئاسية في الجزائر أهمية خاصة، باعتبارها تتعلق بأهم مؤسسة سياسية ودستورية منتخبة (رئيس الجمهورية) لما يتمتع به رئيس الجمهورية من مكانة مهمة في البناء السياسي والدستوري من جهة، وجملة الصلاحيات التي يتمتع بها من جهة أخرى، كما أسهمت في الحفاظ على أهم ثوابت النظام السياسي الجزائري ولعل أبرزها قوة ومكانة مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في البناء السياسي والدستوري للجزائر.

مع ثبات رئيس الجمهورية في منصبه، وعدم حدوث أي طارئ من شأنه أن يؤسس إلى انتقال عنيف للسلطة، غير أنها لا تزال في يد نظام يرفض التغيير، وتعض عليه بالنواجذ المؤسسة العسكرية، وهو الأمر الذي يؤسس إلى انتقال عسير وعنيف في المنظور القريب والمتوسط

[40] **سارة بوسعبود، عقون شراف**، واقع الفساد الإداري في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الأول، ص 318

في ظل استمرارية الغلق السياسي، واستمرارية صراع الرئاسة و المؤسسة الأمنية (جهاز المخابرات) والحراك الذي تقوده المعارضة من خلال آلية تنسيقية الانتقال الديمقراطي.

2- شرعية النظام السياسي في الجزائر:

نجد في الجزائر أن النظام السياسي تكون نتيجة أزمة تاريخية، هي رد فعل على نظام استعماري، وهو لم يتكون نتيجة تناقضات اجتماعية داخلية بين الجزائريين، بل كان نتيجة تناقض خارجي على المجتمع، أي بين الأمة الجزائرية الموحدة حول هدف واحد والاستعمار الفرنسي، الشيء الذي جعل هذا النظام مبني على الإجماع الفوقي وليس على مؤسسات انتخابية، وارتكز بعد الاستقلال هذا النظام على أسس سياسية لبناء شرعيته، وذلك من الفترة الممتدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا[41].

3-قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

أثبتت الجزائر قدرتها على الدفاع عن البلاد من الاعتداءات الإرهابية المتكررة وتحقيقها لاستقرار أمني مقبول يشيد به كل الجزائريين، وقد نجحت الجزائر في تقليص الإرهاب المحلي مما أدى إلى تهجير هذه المجموعات إلى ما وراء الحدود الجزائرية وذلك بسبب الظروف الإقليمية غير المستقرة، لذلك قامت الجزائر في وقت لاحق ببذل العديد من الجهود الدبلوماسية في حين ظلت تعمل على الحفاظ على مصالحها القومية وتتمسك بمبادئ القانون الدولي.

هكذا تحركت الجزائر دبلوماسيا في محيطها الجغرافي (الساحل) باعتبارها الدولة المركزية في القارة بحكم موقعها وقوتها الاقتصادية، وفي كل الأحوال حرصت الجزائر على تغليب الخيار الدبلوماسي واستبعاد الخيار العسكري لدرء مشاكل القارة بما فيها معضلة الإرهاب كما سعت الجزائر في إطار دبلوماسيتها إلى إقناع المجتمع الدولي منع وتجريم تمويل الأعمال الإرهابية وتجريم دفع الفدية. مع القدرة الواضحة في التكيف مع التهديدات.

4- سياق التحول الاقتصادي بعد الحراك

[41] سارة بوسعبود، المرجع السابق،ص320

جاء برنامج الرئيس عبد المجيد تبون في ظل تحديات مركبة؛ **سياسية** أفرزها الحراك الشعبي والمطالبة بتغيير جذري في نمط الحكم، و**اقتصادية** تمثلت في تراجع أسعار النفط، واستنزاف احتياطي الصرف، وتفشي الفساد والبيروقراطية، تلتها أزمة جائحة كورونا.[42]

تبنّى البرنامج رؤية تقوم على الانتقال من "اقتصاد ريعي" مبني كلياً على المحروقات، إلى "اقتصاد سوق اجتماعي" ينوع مصادر الدخل ويحقق السيادة الاقتصادية والغذائية.

أولاً: مخطط الإنعاش الاقتصادي (الإصلاحات الهيكلية والتشريعية)

ارتكزت الإصلاحات على تغيير "قواعد اللعبة" الاستثمارية لإعادة بناء الثقة بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين عبر محاور رئيسية:

1. المنظومة التشريعية الجديدة (قانون الاستثمار 22-18)

تم إلغاء القوانين السابقة التي اتسمت بعدم الاستقرار، وصدر قانون الاستثمار الجديد الذي قدم ضمانات قوية:

- **إلغاء قاعدة 51/49**: تم حصر هذه القاعدة (التي كانت تلزم الشريك الأجنبي بامتلاك 49% فقط) في القطاعات الإستراتيجية فقط (كالمحروقات والمناجم)، وفتح بقية القطاعات للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 100%.
- **الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)**: استُحدثت بدلاً من الوكالة السابقة، وتم تفعيل "الشباك الموحد" لتسريع منح العقار الاقتصادي وإصدار التراخيص في مدد زمنية محددة قانوناً.
- **الاستقرار التشريعي**: نص القانون على عدم تعديل المزايا الممنوحة للمستثمرين طيلة فترة المشروع (تصل إلى 10 سنوات) لحمايتهم من التغييرات المفاجئة.

2. إصلاح التجارة الخارجية وترشيد الاستيراد

[42] سارة بوسعبود، المرجع السابق،ص320

اعتمدت الدولة سياسة صارمة لتسيير تدفقات السلع لمنع تهريب العملة الصعبة ودعم الإنتاج المحلي:

- **منع استيراد المواد المنتجة محلياً** :تم وضع قوائم ديناميكية للسلع التي يغطي الإنتاج الوطني حاجة السوق منها (مثل بعض مواد البناء، الأدوية، والمواد الغذائية).
- **التحكم في فاتورة الاستيراد** :تقلصت الفاتورة من مستويات تفوق 60 مليار دولار سنوياً في العشريات السابقة إلى مستويات مستقرة بين 35 و38 مليار دولار، مما سمح بالحفاظ على احتياطي الصرف وتثبيته[43].

3. ورشة الرقمنة ومحاربة السوق الموازية

اعتبر الرئيس تبون الرقمنة أداة أمن قومي ومحاربة للفساد:

- رقمنة قطاعي **الضرائب والجمارك** لتقليص التهرب الضريبي وضمان تتبع السلع والتحصيل المالي الفعلي.
- إطلاق مشاريع الدفع الإلكتروني والتعاملات البنكية الرقمية لامتصاص الكتلة النقدية الضخمة المتداولة في السوق غير الرسمية (الموازية).

ثانياً: القطاعات الإستراتيجية الرافعة للنمو خارج المحروقات

ركزت الإستراتيجية على أربعة قطاعات أساسية لتعويض ريع النفط:

1. قطاع الفلاحة والأمن الغذائي (معركة السيادة)

تحول القطاع الفلاحي ليكون المساهم الثاني في الناتج المحلي الإجمالي (بنسبة تفوق 14%).

- **الفلاحة الصحراوية** :تم تخصيص مئات الآلاف من الهكتارات في الجنوب (ورقلة، المنيعة، تيميمون، وأدرار) لإنتاج المواد الإستراتيجية (القمح، الذرة، والنباتات الزيتية).

[43] سارة بوسعبود، المرجع السابق،ص320

- **السيادة على الحبوب** :وضعت الجزائر هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من القمح الصلب، مع تقليص استيراد القمح اللين عبر ديوان الحبوب والاعتماد على السقي المحوري والتخزين الإستراتيجي (بناء صوامع جديدة).

.2الثروة المنجمية والمشاريع المهيكلة

تم الانتقال من مرحلة تصدير الخام إلى مرحلة التصنيع المحيط بالمنجم:

- **مشروع غار جبيلات للحديد (تندوف)** :يهدف لتأمين المادة الخام لمركبات الحديد الوطنية (مثل بلارة ووهران) وتصدير الفائض، باحتياطيات تقدر بـ 3.5 مليار تن.
- **مشروع الفوسفات المدمج (بلاد الحدبة/تبسة – سوق أهراس)** :باستثمار ضخم لإنتاج الأسمدة واليوريا، وتحويل الجزائر إلى أحد أكبر مصدري الأسمدة عالمياً.
- **مشروع الزنك والرصاص (واد أميزور/بجاية)** :لتثمين المواد غير الحديدية وتوجيهها للصناعات التكنولوجية والتحويلية[44].

.3المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة

شهدت الفترة استحداث بيئة قانونية ومالية متكاملة للشباب:

- إنشاء **صندوق الجزائر للمؤسسات الناشئة (ASF)** لتمويل المشاريع عبر آلية رأس المال المخاطر بدل القروض البنكية الكلاسيكية المعقدة.
- منح علامة "مؤسسة ناشئة (Startup) "و"حاضنة أعمال" التي تعفي الشباب من الضرائب وتسهل لهم الحصول على العقار والمقرات الإدارية.

ثالثاً: البعد الاجتماعي والتنمية المحلية المتوازنة

[44] سارة بوسعبود، المرجع السابق،ص322

لم ينفصل الشق الاقتصادي في برنامج الرئيس عن الالتزام بالديمقراطية الاجتماعية ومبدأ العدالة التوزيعية:

1. سياسة القضاء على "مناطق الظل"

كانت هذه المبادرة من أولويات الفترة الرئاسية الأولى؛ حيث تم إحصاء أكثر من 15 ألف منطقة معزولة عبر القطر الوطني:

- توجيه ميزانيات استثنائية لربط هذه القرى بشبكات الغاز، الكهرباء، مياه الشرب، وفتح الطرقات لفك العزلة عنها.
- إدماج سكان هذه المناطق في الدورة الاقتصادية المحلية عبر دعم الفلاحة المصغرة وتربية المواشي.

2. دعم القدرة الشرائية والأمان الاجتماعي

- **منحة البطالة** :تأسيس منحة شهرية مرافقة برعاية صحية وتدريب مهني للشباب طالبي الشغل لأول مرة (إجراء غير مسبوق إقليمياً).
- **الإصلاح الضريبي والأجور** :رفع الأجور بشكل تدريجي عبر مراجعة الرقم الاستدلالي، وإعفاء أصحاب الدخول الضعيفة (الأقل من 30 ألف دينار) تماماً من الضريبة على الدخل الإجمالي.(IRG)

خلاصة الفصل:

سعينا من خلال محاور هذا الفصل إلى ضبط المفاهيم الأساسية وتأصيل الإطار النظري للدراسة .وتتأسس الأطروحة على فرضية جوهرية مؤداها :أن أي اختلال في التوازنات الاقتصادية والاجتماعية يمثل دافعاً رئيساً لتقويض أركان المجتمع وتهديد استقراره السياسي، مما يمهد لنشوب النزاعات والحروب؛ وفي المقابل، يشكل الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي الحجر الزاوية والشرط القبلي لإرساء قيم السلام والاستقرار المستدام.

هذه التحولات المتسارعة — سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً — والتي أثرت بعمق على الدول النامية، كشفت عن قصور أسلوب التخطيط المركزي (أو الشامل) وعدم قدرته على مجاراة متطلبات التنمية المستدامة .وفرض هذا الواقع الانتقال نحو مناهج تخطيطية مرنة قادرة على التكيف مع متغيرات العصر، لا سيما بعد تراجع احتكار الدولة للعملية الإنمائية وبروز فواعل جدد (كالمجتمع المدني والقطاع الخاص) .وبناءً عليه، يمكن القول إن التخطيط تحول إلى أداة فنية ومنهج علمي محايد لا يرتبط بنظام سياسي معين، بل يهدف بالأساس إلى توجيه المسار التنموي وتصحيحه.

وفي السياق ذاته، خلص الفصل إلى مقاربة مفهوم "الأزمة" باعتباره فرصة سانحة لإعادة توجيه السياسات التنموية نحو الأفضل، وليس قدراً حتمياً ملازماً للدول النامية .فالأزمة تمثل نقطة تحول محورية تدفع نحو التفاعل الإيجابي مع التحولات العالمية، وتعمق الوعي بضرورة صياغة استراتيجيات تنموية مرنة توافق بين الخصوصيات المحلية والتحديات الدولية المستجدة.

وأخيراً، ولتجاوز التباين المنهجي في تفسير "التحولات العالمية"، آثرت الدراسة التركيز على رصد آليات هذه التحولات وآثارها المباشرة على بنية التنمية والتخطيط الاقتصادي .إن التغيرات الهيكلية في العلاقات الدولية، وأنماط الإنتاج، وشبكات النقل، بالإضافة إلى الطفرات العلمية والتقنية، تشكل في مجملها الرافعة الأساسية والمؤثر الحاسم في رسم معالم مسيرة التنمية ومستقبل التخطيط في العالم النامي.

الفصل الثاني: ديناميكية العلاقة بين التنمية ومتطلبات الاستقرار السياسي في الجزائر(2000 - 2025).

الفصل الثاني: ديناميكية العلاقة بين التنمية ومتطلبات الاستقرار السياسي في الجزائر (2000 – 2025).

المبحث الأول: المقومات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر 2000-2025

ومع تزايد الزخم العالمي حول أبعاد "التنمية المستدامة" مؤخراً، وصدارتها للمشهد البحثي والنقاشات الاقتصادية دولياً، برز هذا المفهوم كإطار متكامل يضمن استدامة النمو وتحسين الرفاه الاجتماعي دون الإضرار بفرص الأجيال المقبلة. وفي هذا السياق، سعت الجزائر جاهدة لتوطين هذا التوجه ضمن سياساتها الإنمائية؛ وتجسد ذلك في إطلاق منظومة من المخططات التنموية الخماسية المتتالية بدءاً من سنة 2001 وحتى الوقت الراهن، جعلت من التوفيق بين معالجة الاختناقات الاقتصادية وتحقيق الاستدامة غايتها المحورية الاستراتيجي.

المطلب الأول: البرامج التنموية و السياسات الاقتصادية المنتهجة خلال الفترة 2000-2009

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 – 2004)

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار قبل أن يصبح هذا الغلاف يقدر بمبلغ 1216 مليار دينار نتيجة إضافة مشاريع جديدة، بالإضافة إلى إجراء تقييم لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا وجه هذا البرنامج أساسا للمشاريع والعمليات الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري النقل الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية[45]. وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات

[45] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10 جامعة ورقلة، الجزائر 2012، ص 147.

ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية. وتم توزيع هذا البرنامج على أربع قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 1 التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار جزائري

التعيين	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية	71 .8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من 2001، ص87.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل من قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وقطاع التنمية المحلية والبشرية خصص لها أكبر نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج بما يفوق 40% بالنسبة لقطاع الأشغال الكبرى، وما يفوق 38 بالنسبة لقطاع التنمية المحلية والبشرية، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 124 وفي الأخير دعم الإصلاحات بنسبة 8%.[46] ولو تتبعنا كيفية توزيع المبالغ على حسب السنوات الخمسة، نجد أن التركيز كان على السنوات 2001-2002-2003 بقيمة 205,4 مليار دينار جزائري 1859 مليار دينار جزائري 113,9 مليار دينار جزائري على التوالي، وهذا ما يدل على حزم الحكومة في تنفيذ النسبة الكبرى من العمليات والمشاريع الخاصة بهذا البرنامج في أقصر فترة زمنية ممكنة، وذلك من

[46] نبيل بوفليح، دراسة تقييم السياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (200-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9 جامعة الشلف الجزائر، 2013، ص 46

أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، والتي عرفت تدهور من قبل نتيجة الأزمة الاقتصادية والأمنية التي عرفتها البلاد. ومن أجل نجاح تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية توجب تجنيد موارد هامة، وتطبيق مجموعة من التعديلات المؤسساتية والهيكلية التي تسمح بإنشاء محيط يضمن سهولة التطبيق. وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم 2 السياسات المرافقة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دينار جزائري

التعيين	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0 .2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية القدرة التنافسية الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

Services du chef du gouvernement ; programme de soutien à la relance économique a court et moyen termes 2001/2004 ;appui aux reformes ;p : 3 .

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، هناك عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة البرامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أي تخصيص موارد مالية بهدف تشجيع الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال

للمؤسسة، والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوربي.[47]

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر، نتيجة ارتفاع أسعار البترول، والذي وصل إلى حدود 38.5 دولار للبرميل سنة 2004. تعتزم الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وستعمل كذلك على مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي. ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1 استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تحدد قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي

2 مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي المصرفي

3. انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية

4 تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة، التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

[47] كريم زرمان التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 7، جامعة بسكرة 204 الجزائر، جوان 2010، ص

وكان المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر ب 4202,7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج على خمس برامج فرعية، تمثل خمس قطاعات رئيسية كما هو مبين في ما يلي:

جدول رقم : 3 التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

القطاعات	المبالغ(مليار دج)	النسبة%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005، ص6-7.

المطلب الثاني: البرامج التنموية و السياسات الاقتصادية المنتهجة خلال الفترة 2009-2019

أولا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي " برنامج التنمية الخماسي" (2010-2014) :

أطلق على هذا البرنامج عنوان " برنامج الاستثمارات العمومية "، ويندج هذا البرنامج ضمن سياسة الدولة لإعادة الأعمار الوطني، والتي كان قد تم انطلاقها قبل 10 سنوات من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2000، على حسب الإمكانيات المتوفرة آنذاك.[48] وخصصت له الحكومة غلافا ماليا قدر بحوالي 21214 مليار دينار جزائري للاستثمارات العمومية، خاصة بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة وإدخال الكهرباء

[48] بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية - أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11/12 مارس 2013

الريفية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب. أي أن الحكومة ركزت في هذا البرنامج على المشاريع الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشمل هذا البرنامج قسمين أساسيين هما :

1 استكمال المشاريع الجاري انجازها ب 9700 مليار دينار جزائري

2 إطلاق مجموعة جديدة من المشاريع بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري.

و الجدول التالي يبين كيفية توزيع المبالغ على المحاور الرئيسية للبرنامج:

جدول رقم 4 مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

المحاور	المبالغ(مليار دج)	النسب
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010-1014.

ثانيا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

يعتبر هذا البرنامج تكميل للبرامج السابقة، بدأ الشروع في تنفيذه سنة 2015 وتم فتح حساب 302-1433 عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية (المسجل بعنوان برنامج توطيد النمو 2015 - 2019)، وتتمثل أهدافه في ما يلي:[49]

[49] بوعشة مبارك، المرجع السابق، ص 50

. الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن التربية، التكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الكهرباء والمياه والغاز ... إلخ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؟

. بلوغ نمو قوي لناتج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019

. إيلاء الاهتمام الأكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه؛

. استحداث مناصب الشغل، ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل

. إيلاء عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.[50]

ومع استمرار انخفاض أسعار البترول مع حلول سنة 2015 ، أدى بالسلطات الجزائرية تبني مجموعة من الإجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العامة، من أجل تدارك الوضع الاقتصادي. وعلى هذا الأساس تم قفل حساب هذا البرنامج في تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتححساب آخر بعنوان: "برامج الاستثمارات العمومية قدر بمبلغ 300 مليار دج خلال الفترة (2017 – 2019) وهي الفترة المتبقية، وهذا دليل على انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى تحميد جميع المشاريع التي لم يكن قد تم الانطلاق في تنفيذها والحفاظ فقط على الالتزام بالعمليات الضرورية، والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى التأثير السلبي على الأهداف التي كان يطمح لها البرامج، وخاصة المتعلقة بالنمو والتشغيل.[51]

ثالثا: الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 2020

[50] مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة الجزائر، ماي 2003 ، ص 41.
[51] نفس المرجع السالق

مثل هذه الخطة محطة إصلاحية محورية في مسار الاقتصاد الجزائري، إذ جاءت استجابة لتداعيات مزدوجة داخلية وخارجية فرضتها التحولات السياسية، جائحة كورونا، وانهيار أسعار النفط. وقد صيغت كالية عملية لإعادة توجيه الاستثمار نحو قاعدة إنتاجية متنوعة، عبر التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة كالزراعة، الصناعة التحويلية، المناجم، والاقتصاد الرقمي، مع جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافعة أساسية لدعم التشغيل وتنشيط النسيج الاقتصادي المحلي. كما هدفت الخطة إلى تحسين جانبية الاستثمار من خلال إصلاحات تشريعية وتبسيط الإجراءات الإدارية، بما يرسخ بيئة مؤسساتية أكثر مرونة. وعلى المستوى العملي، تميزت ببرمجة زمنية دقيقة قصيرة ومتوسطة المدى ، لضمان متابعة تنفيذ المشاريع القطاعية وتحقيق انسجامها مع الهدف الاستراتيجي المتمثل في تنويع مصادر النمو، تقليص التبعية للمحروقات، وإرساء مسار استثماري أكثر استدامة.

أ. أهداف البرنامج يسعى البرنامج إلى تحقيق تحول هيكلي يقوم على محورين متكاملين : الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي. كما يلي:

الإصلاح المالي: يرتكز على تحديث النظام المالي والجبائي وإعادة هيكلة الحوكمة الميزانية، من خلال:

مراجعة النظام الجبائي لتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءتها بما يعزز الإيرادات العامة ويمكن من تمويل الاستثمارات المنتجة.

اعتماد قواعد حديثة لإدارة الميزانية والنظام البنكي، بما يرفع من نجاعة الأدوات المالية ويحد من التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي.[52]

تحسين أدوات الاستشراف الاقتصادي والإحصاء، ما يسمح بتخطيط استثماري قائم على معطيات دقيقة.

[52] World Bank, Algeria: A public Expenditure Review: Assuring High Quality public Investment, vol 1, world bank report, NO 36270-DZ, August 2007, pl.

ويمثل الإصلاح المالي قاعدة صلبة لتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية المتنوعة كالزراعة، الصناعة السياحة والتكنولوجيات الحديثة، وهو شرط أساسي لتقليل الاعتماد على المحروقات وبناء اقتصاد أكثر مرونة.

التجديد الاقتصادي: يهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتطوير الإطار المؤسسي عبر : تطوير البنية التحتية الصناعية والإقليمية وترشيد استغلال العقار الصناعي لتسهيل الاستثمارات.[53]

دعم القدرات المؤسسية في القطاعات الصناعية والمنجمية، مع التركيز على تشجيع الإنتاج المحلي وتوسيع قاعدة الصادرات.

تعزيز الانتقال الطاقوي والتحول الرقمي باعتبارهما محركين أساسيين لاستثمارات المستقبل والنمو المستدام. هذه الآليات تعزز التنويع بدعم القطاعات الإنتاجية المختلفة، تخفيف الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية

وتحفيز الصناعات الحديثة والخدمات المرتبطة بالمعرفة، بما يخلق فرص عمل ويزيد من القيمة المضافة الوطنية.

إن المخطط الحكومي جاء بتوزيع قطاعي مدروس، يترجم واقع الاستثمار في الجزائر من زاويتين أساسيتين:

من جهة أولى، ركز على القطاعات الكلاسيكية كالطاقة الصناعة والفلاحة، كدعامة أساسية للاقتصاد الوطني، مع محاولة ربطها بقطاعات أخرى الطاقة بالصناعة والزراعة، والفلاحة بالصناعات الغذائية). وهذا يعكس استمرار اعتماد الاقتصاد على موارد تقليدية مع محاولة تدريجية لإعادة توجيهها نحو التنويع.

[53] كريم زرمان التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 7، جامعة بسكرة 204 الجزائر، جوان 2010، ص100

ومن جهة ثانية، برزت قطاعات جديدة أو حديثة مثل الصناعة الصيدلانية الاقتصاد الرقمي، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تعكس توجها استراتيجيا لخلق روافد إضافية للنمو خارج المحروقات. غير أن هذه القطاعات، رغم أهميتها، ما زالت في طور التأسيس وتحتاج إلى دعم مالي، تكنولوجي، ومؤسساتي حتى تتحول إلى محركات حقيقية للتنمية.[54]

كما يوضح المخطط أن القطاع المالي والتعليم العالي والبحث العلمي يمثلان قاعدة عرضية، تدعم باقي القطاعات بالتمويل والابتكار والموارد البشرية المؤهلة. غير أن نجاح هذه الرؤية يظل رهينا بمدى قدرة الدولة على تجاوز العراقيل البيروقراطية، وضعف الحوكمة، وضمان انسجام السياسات القطاعية في إطار رؤية تكاملية.

يمكن القول إن المخطط رسم خريطة شاملة لتنويع الاقتصاد، لكنه واجه تحدي الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ الفعلي للاستثمارات المنتجة، وهو ما سيحدد مدى قدرته على تغيير واقع الاستثمار الوطني.

ب. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2020 2023

إن المخطط لم يكن ذا طبيعة اجتماعية فحسب، بل جاء كخيار استثماري استراتيجي يربط التنمية المحلية بمسار التنويع الاقتصادي، عبر خلق شبكات إنتاج وخدمات قادرة على توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتقليل التبعية للمحروقات. فهذا المخطط تجاوز البعد الاجتماعي التقليدي نحو تبني رؤية استثمارية أوسع وشكل أداة استراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري عبر ضخ استثمارات موجهة نحو تمكين المناطق المهمشة وربطها بالأنشطة الاقتصادية، وتعزيز القطاعات الإنتاجية كالفلاحة والصناعة والخدمات، إلى جانب الاستثمار في التعليم والتكوين الإرساء قاعدة بشرية مؤهلة. هذا التوجه يعكس انتقال السياسات العمومية من مجرد تحسين البنية التحتية إلى تهيئة بيئة استثمارية متعددة

[54] سليمان بوفاسة، المحافظة على البيئة من أجل تنمية مستديمة جديد الاقتصاد، مجلة اقتصادية علمية إعلامية تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين

المستويات، جغرافية وقطاعية وبشرية، قادرة على خلق شبكة اقتصادية أكثر مرونة واستدامة بما يقلل من التبعية للمحروقات ويوسع قاعدة الإنتاج المحلي لضمان نمو متوازن على المدى المتوسط والطويل[55]. ويظهر الجدول التالي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2020–2023

الجدول 12 تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2020 2023

السنوات	2020	2021	2022	2023
تعداد المؤسسات الخاصة	1209252	1266995	1320440	-
تعداد المؤسسات العمومية	239	225	224	-
المجموع	1209491	1267220	1320664	1483980

المصدر: (صونيا و بوشوشة، 2024، صفحة 340)

إن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين سنتي 2020 و 2024 يعكس ديناميكية متنامية في واقع الاستثمار، حيث ارتفع عددها من 1209491 إلى 1483980 مؤسسة، بزيادة قدرها 274489 مؤسسة جديدة خلال أربع سنوات ما يشير إلى الدور المحوري للقطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي ضمن نموذج اقتصاد السوق، خاصة في ظل التراجع التدريجي لمؤسسات القطاع العام نتيجة سياسات الخوصصة وإعادة هيكلة النسيج الإنتاجي. كما أن الدعم الحكومي الموجه نحو هذا النوع من المؤسسات، من خلال آليات تمويلية وتسهيلات جبائية وإعفاءات ضريبية في المراحل الأولى من النشاط شكل عاملا أساسيا في تحفيز المستثمرين وتشجيعهم على دخول سوق العمل. ويلاحظ أن عددا معتبرا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ينشط في القطاع الموازي، وهو ما يعكس حيوية المبادرات الفردية رغم صعوبة ضبطها إحصائيا. ويكشف الجدول أن واقع الاستثمار

[55] العايب عبد الرحمن التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011، ص 16.

خلال هذه الفترة اتجه بوضوح نحو تعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنويع الاقتصادي، وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي، وخلق فرص العمل، بما يساهم في تخفيف حدة الاعتماد على قطاع المحروقات.[56]

المطلب الثالث: عقبات تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية في الجزائر

العقبات السياسية:

أ- أزمة شرعية النظام السياسي وجدلية الإنجاز :أضحت الأطروحة التقليدية لـ "الشرعية التاريخية" التي اتكأت عليها المنظومة السياسية الجزائرية لعقود في حكم المنتهية صلاحيتها سوسيولوجياً، بل تحولت إلى أحد مغذيات الهشاشة وعدم الاستقرار السياسي. فالجزائر شهدت تحولات جوهرية عميقة شملت الفضاءات الاجتماعية والاقتصادية، مما أسهم في تبلور جيل جديد يتجاوز السرديات التاريخية ويرتكز في تقييمه للسلطة على "شرعية الإنجاز والأداء". غير أن هذه الأخيرة تحولت إلى حلقة مفرغة؛ حيث تشير المؤشرات الواقعية إلى تآكل مستمر في شرعية المنظومة الحاكمة جراء تدني كفاءة الأداء الوظيفي والفعالية المؤسساتية. وينعكس هذا التراجع بنيوياً في عزوف جماهيري حاد عن المشاركة السياسية المؤسساتية وسيادة النزعة اللامبالية. يؤدي ذلك بشكل مباشر إلى الدفع نحو حالات من اللاستقرار السياسي، التي تتجسد ميدانياً في حركات الاحتجاج والعصيان المتكررة، لتصل أحياناً إلى تهديد تماسك الفضاء العام واستقراره.[57]

ب-كوابح المشاركة السياسية البنيوية وعجز الإصلاحات :إن تفكيك وقياس مستويات التحول الديمقراطي في التجارب المقارنة عامة، وفي الحالة الجزائرية خاصة، يرتبط طردياً بمدى توفر مشاركة فعلية للمواطنين في فضاءات صنع القرار، ومدى مأسسة واستدامة الآليات والقنوات الضامنة لتلك المشاركة. وتُمثّل أزمة المشاركة السياسية في الجزائر أحد

---

[56] Karen Delchet, qu'est ce que le développement durable, Edition AFNOR, Paris, France, 2004, p5.

[57] عربي بومدين، الحراك العربي و مسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011 انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق مجلة القانون المجتمع والسلطة، العدد 147 / 2016،، ص 02

الموانع الهيكلية الرئسية التي كبحت مسارات التنمية، وهي النتيجة الحتمية لإخفاق حزم الإصلاحات المعتمدة منذ فجر الاستقلال. وتتبلور هذه المعضلة في عجز الهياكل والمؤسسات السياسية الرسمية عن استيعاب واستدخال القوى الحيوية المتواجدة في المجتمع، ناهيك عن النزعة الاحتكارية للنخب الحاكمة المتسلطة التي آثرت تغييب المجتمع عن دوائر القرار الوطني. بناءً على ذلك، لم تحترم السلطة في تفاعلاتها مع المجتمع مبدأ الشراكة كقاعدة لتنظيم العلاقة بين المجتمعين المدني والسياسي؛ حيث فرضت المؤسسة العسكرية وصايتها التاريخية على المشهد العام، مما جعل المفهوم السائد للمشاركة ينحرف نحو آليات "التعبئة الفوقية" بدلاً من المشاركة الحرة والفاعلة[58].

ج-هشاشة وتحجيم مؤسسات المجتمع المدني وآليات الاحتواء الإداري :لم يشهد الفضاء المدني في الجزائر ديناميكية حركية أو نمواً كمياً ونوعياً ملحوظاً إلا مع مطلع التسعينات بالتزامن مع الانفتاح الدستوري نحو التعددية؛ مما جعل هذه التنظيمات الحديثة في مواجهة مباشرة مع سلطة مركزية قائمة منذ عقود. هذا التباين التاريخي كرس ضعف وهشاشة المجتمع المدني أمام مؤسسات الدولة التي تحوز احتكاراً مطلقاً للإمكانيات المادية، المالية، والمعنوية، مما يسهل عليها عملية احتواء وضبط أي تنظيم ذي امتداد وطني. في المقابل، تفتقر السواد الأعظم من تنظيمات المجتمع المدني للحد الأدنى من الموارد الذاتية والمادية الضرورية لممارسة نشاطها باستقلالية.

ونتيجة لضعف القواعد الشعبية وتكثيف القيود التشريعية المفروضة على حريتها في جمع التبرعات والهبات المحلية والدولية، فقدت هذه التنظيمات قدرتها على التمويل الذاتي، مما جعلها ترتهن كلياً للدولة، وهو ما ترتب عنه التبعية المطلقة في التوجه والقرار. إن هذه التبعية المالية والمادية للجمعيات إزاء الدولة تسمح للأخيرة بفرض استراتيجيات الاحتواء

[58] سمير بارق، التمثيل السياسي الحزبي في الجزائر بين تحديات الواقع و استراتيجيات التفعيل "، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 2016، العدد 51-52 سبتمبر 2016، ص 126

والإدماج، محولةً الشراكة المفترضة إلى علاقة إلحاقية وسلبية تعجز معها الجمعيات عن التكفل الحقيقي بالقضايا المطروحة وتلبية تطلعات منخرطيها[59].

كل هذه العوامل منحت الدولة قدرة كبيرة على التدخل في نشاطات التنظيمات المدنية والتأثير على قراراتها المصيرية، والتضييق عليها باستخدام أدوات قانونية وسياسية واقتصادية مختلفة، الأمر الذي مكنها من ضبط قوة المجتمع المدني والإبقاء عليه ضعيفاً إلى الدرجة التي لا يمكنه معها تهديد مصالحها ومعارضة قراراتها وسياساتها. من ناحية أخرى، تفتقر البنية الداخلية لكثير من هذه التنظيمات إلى الممارسة الديمقراطية؛ حيث تسودها النزاعات حول القيادة والانشقاقات وغياب التداول، مما يمنح السلطة مبرراً مستمراً للتدخل وحسم الخلافات لصالح الأطراف الأكثر ولاءً لها. هذا التوجس يعكس أزمة ثقة بنيوية تشهدها الأنظمة العربية إزاء الفضاء المدني، حيث يُنظر إلى العمل الجمعوي كـ "هبة وظرفية سياسية" تمنحها السلطة وتصادرها متى شعرت بتهديد لمصالحها. ولذلك، طُبع المشهد بعلاقة هيمنة صريحة تحول بموجبها المجتمع المدني إلى سند داعم لخيارات النظام واستحقاقاته الانتخابية، وأداة وظيفية تُستدعى لخدمة أغراض السلطة وامتصاص أي معارضة محتملة[60].

د- قصور وتهميش الأداء البرلماني والقيود التشريعية :رغم الترسانة التشريعية والصلاحيات الدستورية المعترف بها للبرلمان الجزائري في مباشرة العمل التشريعي، إلا أن ممارستها الفعلية تصطدم بجملة من الكوابح والقيود؛ فبينما يمتلك البرلمان نظرياً سلطة سن القوانين والتصويت عليها، جرى تقييد المبادرات البرلمانية الفردية واحتواء فضاءات النقاش والرقابة. هذا الوضع أفرغ المؤسسة التشريعية من محتواها التمثيلي، لتتحول في نظر النخب إلى قنوات لتحقيق الترقي الاجتماعي والمصالح الشخصية بدلاً من كونه منبراً للتعبير السياسي. وفي هذا السياق، برزت ظواهر انتخابية تعتمد على تصدر وجوه مغمورة سياسياً لا

[59] سمير بارق، المرجع السابق ، ص 128

[60] ا منير مباركية، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، مجلة دفتر السياسة والقانون عدد خاص أفريل 2011، ص 417.

تمتلك رصيداً نضالياً للحملات الانتخابية، حيث تعتمد في خطاباتها على استدعاء الولاءات الضيقة والخصوصيات المحلية كالقبلية والجهوية والعشائرية.

إن هذه البيئة لم تسهم في ترسيخ مسار التحول الديمقراطي، بل أنتجت برلمانات هندستها التوازنات المسبقة، وهيمنت عليها أحزاب الموالاة التابعة للسلطة، مما جعل الوظيفة الرقابية والتشريعية ثانوية، ومسخرة لتمرير القوانين والمشاريع الحكومية الخادمة لها. وتؤكد الممارسات الميدانية في المنظومات العربية أن السلطة التنفيذية تظل هي الفاعل المهيمن والمستأثر بالقرار، مما يجعل الأحزاب المساندة لها هي الأكثر نفوذاً ومقاعداً بصرف النظر عن حجم قاعدتها الجماهيرية الحقيقية.[61]

هـ- احتكار المنظومة الإعلامية (السمعي البصري) وغياب الإرادة الفتحية :على الرغم من حزمة الإصلاحات التي أعلن عنها رئيس الجمهورية سنة 2011، والتي تضمنت فتح قطاع السمعي البصري أمام الاستثمار الخاص وإلغاء احتكار الدولة، إلا أن القوانين التنظيمية جاءت مكبلة ومترددة؛ مما يعكس غياب إرادة سياسية حقيقية للانفتاح الإعلامي الحر. وتثبت القراءة التحليلية أن الاستراتيجية الإعلامية في الجزائر تظل صدىً للأيديولوجية السياسية السائدة والموجهة للمجتمع، تبعا لطبيعة المرحلة التي يمر بها في تطوره.

وقد ترتب على هذا الانفتاح الشكلي ظهور نحو 45 قناة تلفزيونية خاصة مجبرة على النشاط بموجب قوانين واختصاصات أجنبية، لكونها تأسست كشركات عابرة تملك مجرد مكاتب معتمدة في الجزائر، مما جعل "سلطة ضبط السمعي البصري" عاجزة عن فرض رقابة قانونية ومؤسساتية فعلية عليها، بما في ذلك القنوات الخمس التي نالت تراخيص أولية بناءً على معايير غير واضحة. ولم تتخذ السلطات خطوات جادة لمواءمة وتوطين هذه القنوات قانونياً، بل فرضت دفاتر شروط صارمة اعتُبرت أدوات تعجيزية تهدف للاحتكار والتحجيم

[61] المرجع نفسه، ص 418.

بدلاً من التقنين والمنافسة، مما يجعل من الصعب تقييم أداء هذه السلطة الفتية في ضمان التعددية وتطبيق القوانين المنظمة للقطاع (مثل القانون رقم 12-05 والقانون رقم 14-04).

و- الهشاشة البنيوية للأحزاب السياسية وأزمة الوساطة :تفتقر الأحزاب السياسية في الجزائر لآليات المرونة والتجديد النخبوي، إذ ظلت منذ نشأتها مرتهنة بشروط وضغوط السلطة القائمة وحاجاتها. وتتميز هذه الأحزاب بظاهرة "تخليد القيادات" وغياب التداول الداخلي على السلطة، مما حول كثيراً منها إلى امتدادات وظيفية للنظام السياسي، وعزلها عن أداء دورها الجوهري كوسيط قنواتي ومنبري بين السلطة والمجتمع لإيصال المطالب المعارضة والاحتجاجية. هذا القصور الهيكلي أفقد العمل الحزبي مصداقيته، وعزز مستويات العزوف الشعبي وأزمة الثقة الجماعية في المشهد الحزبي.[62]

كما عجزت الأحزاب عن صياغة برامج تنموية وعملية تلامس الانشغالات اليومية للمواطن، واقتصرت نشاطاتها على النخب الموسمية المرتبطة بالمواعيد الانتخابية، مما أفقدها القدرة على التعبئة الجماهيرية وإقناعها ببرامجها. وتتسم أطروحاتها بالعمومية والغموض، وتفتقر للحلول الواقعية القادرة على معالجة الأزمات الأمنية والسياسية والهيكلية للاقتصاد الوطني.

ز- أزمة الوظائف والقدرات الاستخراجية للنظام وعدم الاستقرار الحكومي :يواجه النظام السياسي الجزائري عجزاً وظيفياً يحول دون تحقيق تنمية سياسية حقيقية، ويرجع ذلك بالأساس إلى ضعف "قدرته الاستخراجية"؛ إذ عجزت المؤسسات الرسمية عبر محطات تاريخية متعددة عن تعبئة واستخراج الموارد المادية والبشرية الكامنة في بيئتها الوطنية، وتراجعت مصادر دعمها المعنوي والمادي لاسيما في الأوقات الحرجة.

ويتجلى هذا الارتباك في عدم الاستقرار الحكومي؛ فمنذ عام 2012 شهدت البلاد تعاقب قرابة سبع حكومات متتالية لفترات وجيزة، في حين أن معدل الاستقرار الاقتصادي للحكومات لا يتجاوز ثلاث سنوات. هذا التذبذب التنفيذي يضعف من كفاءة الأداء في هندسة وتنفيذ

[62] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 269

السياسات العامة، ويعكس عدم قدرة المؤسسات على التكيف المرن مع المطالب الاجتماعية الداخلية، أو الصدمات الخارجية المرتبطة بتراجع عوائد الطاقة بالأسواق العالمية.

العقبات الاقتصادية:

أ- معضلة الاقتصاد الريعي والارتهان البترولي للموازنة :يُمثّل المشهد الاقتصادي المرتكز الأساسي لتوفير بيئة الاستقرار التنموي والسياسي، كما يعد — في حال اختلاله — من أبرز الكوابح البنيوية. ويصنف الاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد كلياً على عوائد النفط والغاز؛ ووفقاً لبيانات البنك الدولي، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي 213.5 مليار دولار عام 2014، غير أن الصدمة النفطية وتراجع الأسعار دفعا بهذا الناتج للانكماش ليتراجع إلى 165 مليار دولار عام 2015، قبل أن يسجل تعافياً ظرفياً عام 2018 ليصل إلى 175 مليار دولار مدفوعاً باستقرار أسعار النفط فوق عتبة الستين دولاراً للبرميل منذ عام 2017[63].

وتظهر ريعية الاقتصاد الجزائري بوضوح عند تتبع حركة الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي؛ فمع انهيار أسعار الطاقة، تهاوى الاحتياطي من 178.9 مليار دولار عام 2014 ليصل إلى 97.2 مليار دولار عام 2017. ويشكل هذا الارتهان عائقاً حقيقياً أمام تحويل الإصلاحات الدستورية النظرية إلى ممارسات ميدانية، لاسيما في ظل تداخل واشتراطات السياسة بالاقتصاد؛ حيث يتطلب إنجاح التحولات صياغة استراتيجية تنموية طويلة المدى، وهو ما تعاني منه التجربة الجزائرية التي تظهر قصوراً استشرافياً واضحاً في هذا المضمار.

إن هيمنة قطاع المحروقات واستحواذه على نسبة 95% من إجمالي الصادرات الوطنية يضع البلاد في عين العاصفة عند حدوث أي تقلبات دولية، وهو ما تجسد أواخر عام 2014 حين اضطرت الدولة لاعتماد سياسات انكماشية وتقشفية في أغلب القطاعات الحيوية تفادياً لأزمات مالية حادة. وتتفاقم معضلة التنمية في الجزائر جراء غياب التنسيق

[63] هلال علاء الدين، المجتمع العربي والتعددية الحزبية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد، مؤسسة عبد الحميد تومان، عدد 7، 1999، ص 56

الهيكلي والربط البيني بين القطاعات الأساسية كالصناعة والفلاحة وآليات توطين التكنولوجيا فيها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفوائض المالية المتأتية من الريع النفطي لم توجّه نحو بناء قاعدة إنتاجية مستدامة، بل استُنزفت في تمويل بنى تحتية قاعدية غير منتجة على المدى الطويل ولا تساهم في خلق الثروة المستقبلية. وكان من الأجدر تنموياً توجيه مخصصات الجباية البترولية نحو القطاعات الحيوية البديلة كالفلاحة، والسياحة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة بضمان مردودية اقتصادية مستدامة؛ حيث يسهم تطوير الصناعات المحلية في تلبية الطلب الداخلي وتقليص فاتورة الاستيراد، وتحويل الموارد نحو استيراد التكنولوجيات الدقيقة، مع الاستثمار وبناء تكنولوجيا وطنية موطنة بدلاً من اللحاق بوهم تحويل التكنولوجيا الجاهزة[64].

ب- ضعف السياسة الاقتصادية :إن نجاح السياسات الاقتصادية للنظام دعامة أساسية لتعزيز الاستقرار السياسي في الجزائر، ولكن يبدو أن هذا الأمر يأخذ صفته العكسية خصوصاً إذا علمنا أن هذه الزيادة في تحسن مستوى المعيشة والارتفاع البيني في مستويات معينة في الجزائر لا تعود إلى مشاريع اقتصادية مخطط لها، وإنما تعود بصفة مباشرة إلى تزايد أسعار النفط، بحيث لم يؤد ذلك إلى خلق للثروة وتنمية حقيقية، بل ساهم في تحسين مواقع وأدوار أشخاص معينين. وما يؤكد ذلك سياسة التقشف المعلن عنها مطلع 2015 جراء تراجع أسعار النفط، وهي النقطة التي ستؤسس في اعتقادنا إلى منطق اللااستقرار عندما تتقهقر درجات هذا الموقع، وتتراجع مستويات المعيشة، فالأمر لن يخرج عن سياسة تشغيل مدروسة وبالتقطير، وزيادة حجم الضرائب وهو ما سينعكس على الرفاه الاجتماعي.

[64] جهيد سحوت، عن فتح قطاع الإعلام السمعي البصري في الجزائر أمام المنافسة الحرة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10 العدد 01، افريل 2019، ص .1715

والملاحظة الجوهرية في هذا السياق أن السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بالبرامج التنموية، وبالتركيز على البرنامج الخماسي (2010-2014) لم تؤد إلى تنمية اقتصادية حقيقية بل الأمر لا يعدو أن يكون مداخلاً لتقوية النظام والحفاظ على السلطة.

ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث يصنف خبراء المنتدى الاقتصادي العالمي في تقاريرهم الخاصة بمؤشر التنافسية، الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات التي تعاني من استفحال ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الريعية الناضبة وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري كمحصلة للاختلالات البنيوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق الدولية، وهذا مؤشر كاف على عدم تحمل اقتصادنا الوطني للصدمات الخارجية حيث يتأثر كثيراً بالتذبذبات الطارئة على أسعار المحروقات في البورصات العالمية من ناحية، وبالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة (الدولار والأورو) من جهة أخرى[65].

وعلى الرغم كذلك من رغبة الحكومات المتعاقبة منذ عقدين في تحقيق عائدات خارج المحروقات تبلغ 5 مليار دولار إلا أن هذه القيمة بقيت بعيدة المنال بلغة الأرقام، حيث يبقى البترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي، وتبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة في حجم ضئيل، ولمعاجة وتناول هذه الجزئية التي تعتبر في غاية الأهمية، والتي تعتبر الصادرات دالة التنمية الاقتصادية (تطور الدخل الفردي، وتحسن مستوى المعيشة)، على غرار تسريع وتيرة النمو الاقتصادي (زيادة القيمة المضافة للإنتاج الوطني). كما يعاني مناخ الاستثمار في الجزائر من عدة مشاكل وعراقيل، حيث احتلت الجزائر مراتب متأخرة جداً ضمن المؤشرات الدولية للبيئة الاستثمارية، فلم تقم خلال العقد الأخير سوى بـ 4 إصلاحات على مستوى بيئة أداء الأعمال، وكان تنقيطها ضمن مؤشر

[65] 2 قانون عضوي رقم 12-105 مؤرخ في 12 يناير 2012 يتعلق بالإعلام، ج.ر العدد 02 لسنة 2012. مؤرخ في 24 فبراير سنة 2014 متعلق بالنشاط السمعي البصري، ج. والعدد 16 لسنة 2014. 14-04 3-قانون رقم

الحرية الاقتصادية ومؤشر الشفافية ضعيفاً، حيث سجلنا صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل، وأن بيئة الاستثمار غير شفافة وتتسم بالفساد والبيروقراطية.

وفي الجزائر تعتبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة والمدرسة) بنظامها التربوي والاجتماعي أداة لتشجيع الفرد على قبول آراء الآخرين مباشرة دون تردد في الجهة المقابلة تجعل منه يخجل من الثقة في آرائه الخاصة ولا يصرح بها، فينمي لدى الفرد الخضوع للسلطة ويقضي على الإبداع والابتكار، في هذه الحالة يصبح الفرد غير قادر على تحمل المسؤولية والاختباء وعدم مواجهة الواقع وإلى غياب النقد الذاتي وإرادة العمل والمبادرة في الفعل، فيترك غيره ليحل محله ويخضع له خضوعاً تاماً، فمعظم الشباب في الجزائر وخاصة الشباب خريجي الجامعة الجزائرية تجدهم مقيدين وفي بطالة هم من قاموا بابتكارها ينتظرون البرامج الحكومية للإفراج عن مناصب عمل، وما أن يتم انتقادهم يعلنون براءتهم موجهين الاتهامات إلى الحاكمين وهذا يثبت الشعور بالعجز الكلي عن التأثير في الحياة الاقتصادية والسياسية، فيصبح الفرد موضوعاً لهذه الأحداث بدل أن يكون محركاً لها، وهذا يسهم في زيادة المشاركة الكلامية اللافاعلة وبالتالي يوسع التناقض بين الفعل والعمل، فترى في المجتمع روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة[66].

الفساد السياسي في الجزائر

تصنف منظمات الشفافية الدولية الجزائر في ذيل الترتيب من حيث الفساد ولعل تحليل أسباب هذه الظاهرة، يرجع إلى أزمة ثلاثية الأبعاد؛ أزمة الشرعية وريع البترول والعلاقات الزبائنية بين السلطة والمجتمع المدني. فقد كشفت المرحلة الانتقالية منذ أحداث أكتوبر 1988، والتطورات السياسية الخطيرة التي أفرزتها بعد توقيف المسار الانتخابي عام 1992، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة أمنية دموية دامت لأكثر من عقد؛ كشفت عن

[66] Addi Lahouari, les partis politique en Algérie, revue des mondes musulmans et de la méditerranée, C.N.R.S, France, no 111-112,2006, p 139.

أزمة شرعية وثقة بين الشعب والنظام. فهذه الأوضاع السياسية والأمنية الفوضوية وغير المستقرة وفرت بيئة خصبة لنمو الفساد، فقد اتسمت الفترة الانتقالية بالتدخل المباشر للجيش في تسيير دفة الحكم ما انجر عنه بروز جماعات مصالح جديدة ارتبطت به وطفت إلى السطح بشكل سريع ومفاجئ "الأثرياء الجدد" التي استغلت حالة الفوضى من أجل التربح خاصة أن هذه المرحلة عرفت إعادة تصحيح وهيكلة الاقتصاد الوطني.

ارتفاع أسعار البترول وزيادة مداخيل ريع المحروقات منذ سنة 2000، جعل السلطة –ولا أقول الجزائر– تعيش بحبوحة مالية مكنتها من السيطرة على الفاعلين الاجتماعيين، وعرقلتها والحيلولة دون تمكنها من تكوين طبقة اجتماعية حقيقية. وهي مكونة من فئات اجتماعية مختلفة تنسج تحالفات ظرفية تختلف باختلاف الخيارات والأوضاع الاقتصادية والسياسية لكل مرحلة، غير أنها تشترك في كون مصدر نفوذها وسلطتها هو المراكز التي تحتلها في هرم الدولة، والتي تسمح لها بتوجيه الاقتصاد الوطني واحتكار توزيع الريع وتوجيهه، الأمر الذي يجعلها تسعى لإبقاء هذا الاحتكار، من خلال فرضها لنظام تسلطي يضعف القوى الاجتماعية التي قد تهدد نفوذها[67].

سيطرة السلطة على القوى الاجتماعية عبر التحكم في مصير الريع، وبالتالي توزيع الثروة وخلق علاقات زبائنية بين السلطة والمجتمع المدني، فالجمعيات والنقابات وحتى الأحزاب السياسية تكون متمحورة حول شخص واحد أو مسمى ديني أو جهوي أو تاريخي...، وتتعلق بأمل تجنيد جمهور معين أو ضمان وجود إعلامي شكلي يبيعان لنظام يسعى لكسب المشروعية، وعلى استعداد لوضع زعيم من تلك التنظيمات أو بعض رموزها في مراكز المنتفع كي يقدر على إعادة توزيع ما يقبض ويدعم الفريق الذي أنشأه

[67] عبد الرحمان بينكو، التجربة الحزبية بالجزائر، منشور بتاريخ 19 ماي 2012 ، تاريخ الاطلاع عليه 29/12/2021 ، ساعة الاطلاع: 21:35 على الرابط الالكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

المبحث الثاني: آليات دعم الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 2000-2025

يعتبر تحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ عليه من الغايات التي دأبت عليها الأنظمة السياسية، في كل دول العالم، وأصبح من الأهداف الجوهرية التي لابد من تحقيقه، وشرطا ضروريا ومسبقا لتحقيق باقي متطلبات الحياة الكريمة للشعوب. لكن، إلى جانب محورية الاستقرار السياسي، نجد أيضا أن هناك هدفا آخر يسعى أي نظام سياسي لتحقيقه إرضاء للمواطنين، وحفاظا على بقائه واستمراره بطرق سلمية وشرعية، وهو العمل باستمرار على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين اقتصاديا، واجتماعيا.

تعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي ومنذ كان الاستقرار السياسي من بين أكبر غاياتها، إذ عمل النظام السياسي في البلاد بجهد حثيث للحفاظ على الاستقرار السياسي الذي كان قد تم استرجاعه بعد عقد من الصراع الداخلي المسلح، ما زالت أحداثه الدامية ماثلة في الوعي الجمعي الجزائري. نتيجة لاسترجاع الاستقرار، ورغبة من النظام في الحفاظ على ديمومته واستقراره، كان لابد من القيام بجملة من الإجراءات التي تصب في خانة تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وهو ما تم فعلا، بيد أن هذا التغيير جرى على المستوى الاجتماعي والاقتصادي أكثر من جريانه على المستوى السياسي؛ كون أن النظام السياسي الجزائري انطلق، كما يفعل العديد من الأنظمة الاستبدادية، من فكرة أن إحداث تطورات اجتماعية واقتصادية كفيلة بأن تسهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي واستمراره بغض النظر عن طبيعة الحكم ودرجة التطور المؤسساتي للدولة.

المطلب الأول: المصالحة الوطنية كركيزة أساسية لتثبيت السلم الأهلي والاستقرار المؤسساتي في الجزائر

برز مفهوم المصالحة الوطنية كركيزة أساسية في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث اعتمدته العديد من الدول كآلية للعبور من الأنظمة الشمولية إلى المسار الديمقراطي. وقد شملت هذه الموجة دولاً في أمريكا اللاتينية، وأقطار المنظومة الاشتراكية السابقة، وبعض الدول الإفريقية. وعلى الرغم من أن المنطقة العربية ظلت لمدّة بمنأى عن هذا الحراك، إلا

أن فكرة المصالحة امتدت لاحقاً لتشمل دولاً عانت من ويلات العنف وعدم الاستقرار السياسي، معتبرة إياها المخرج الاستراتيجي الوحيد لإنهاء الأزمات الداخلية.

تجسدت هذه التجربة في الجزائر من خلال **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**، الذي لم يكن مجرد نص قانوني، بل كان تتويجاً لمسار طويل من الحوار السياسي الذي أعقب الأزمة الأمنية العنيفة (العشرية السوداء).

مسار تحقيق مشروع المصالحة الوطنية: إن الأزمة الجزائرية كانت أزمة سياسية وكان لابد لها من حل سياسي، فاعتمد النظام السياسي كبداية للمسار **قانون الرحمة** ثم **الوئام المدني** وصولاً إلى **المصالحة الوطنية** والتي هي مطلب سياسي وشعبي[68]

بفشل كل الحلول السياسية –من قانون الرحمة وما تزامن معه من حوارات – وتأزم الوضعية الأمنية أكثر، ازدادت المطالبة الخارجية بإيجاد لجنة دولية للتحقيق في المجازر المرتكبة، خاصة وأن الاتهام كان موجهاً للمؤسسة العسكرية، بأنها هي المسؤولة عما آلت إليه الأوضاع الأمنية في البلاد. وبالتالي كان التوافق موجوداً بين صناع القرار بانتخاب **عبد العزيز بوتفليقة** رئيساً لأمرين أساسيين:

- **الأول** :لأن بوتفليقة مدني، وتنصيبه رئيساً يتلاءم مع التقاليد العسكرية المتمثلة باستخدام المدنيين واجهةً بالنسبة إليهم مما يساهم في إخراج الجزائر من العزلة التي فُرضت عليها، وبوصفه أيضاً وزير خارجية سابق وأكثر فعالية.

[68] **فاطمة الزهراء بوعزة**، المصالحة الوطنية الجزائرية كمقاربة لحل النزاع الداخلي، مجلة صوت القانون، المجلد 06، العدد 02، نوفمبر 2019، ص 593.

- **السبب الثاني** :هو ما خلفه العنف كان ذو أبعاد سلبية جداً مما استدعى وجود حل ملموس حتى تسترجع الجزائر شرعيتها مرة أخرى، مما أمّن مرور قانون الوئام المدني[69].

وصفت العهدة الأولى من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمرحلة "**التوافق والانسجام** "بين المؤسسة العسكرية والرئاسة، ولكن بعد اكتساب الرئيس شرعيته من خلال الاستفتاء على الوئام المدني، والانفراج المالي الذي بلغ 12 مليار دولار، ونجاحه في فك العزلة عن النظام السياسي في بيئته الإقليمية والدولية، تحول التوافق إلى صراع وتنافس.

وكان من أبرز نتائج فوز عبد العزيز بوتفليقة بعهدة رئاسية ثانية، حدوث تصدع داخل المؤسسة العسكرية، وتقاعد الفريق محمد العماري، وطرح الرئيس مشروعاً للسلم والمصالحة بتبني إستراتيجية "**الارتياح العام**"؛ فلا هو أراد استفزاز الأطراف الاستئصالية، ولا قطع أمل القيادات الإسلامية بإمكانية العودة إلى الساحة السياسية[70].

مضمون قانون المصالحة الوطنية الجزائري:

يتضمن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تدابير للعفو العام عن الأفراد الذين سلموا أسلحتهم، مع استثناء المتورطين في:

- جرائم القتل الجماعي.
- الهجمات التفجيرية على المنشآت العامة.
- جرائم الاغتصاب(*ويشمل هذا العفو المحكوم عليهم غيابياً*).

الضوابط والشروط السياسية والأمنية:

---

[69] **فوزية قاسي، عربي بومدين**، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"، مجلة سياسات عربية، العدد 19، مارس 2016، ص ص 60-62.

[70] **فاطمة الزهراء بوعزة**، مرجع سابق، ص 593.

- **حظر النشاط الحزبي** :وضع الميثاق شرطاً أساسياً للاستفادة من أحكامه، وهو عدم عودة حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" المحظور للنشاط مجدداً.
- **تنزيه الأجهزة الأمنية** :برّأ الميثاق رجال الأمن من تهم "الاختفاء القسري" من خلال الفصل السادس منه، حيث أشاد بجهود قوات الأمن خلال العشرية السوداء، معتبراً أن ما يُشاع عن تجاوزات هي "تصرفات معزولة" فردية تمت معاقبة مرتكبيها، ولا ينبغي نسبتها للمؤسسة الأمنية ككل.
- **استمرارية مكافحة الإرهاب** :التأكيد على أن محاربة الإرهاب تظل عملية مستمرة وأن الدولة لا تزال بحاجة لجهود جميع أبنائها.

تقييم تجربة المصالحة الوطنية الجزائرية:

إن تجربة المصالحة والتي كانت امتدادا لسياسة الوئام المدني ما زالت تعطي ثمارها إلى اليوم في حفظ السلم والأمن الداخليين، لكن ذلك لا يمنع من الاشارة إلى بعض الاشكالات الاجتماعية والقانونية التي أفرزها تطبيقه. ورغم الايجابيات الكبيرة التي صاحبت هذه السياسة من تحسن في الوضع الأمني، وكذلك ضم لأول مرة فئات كانت الدولة ترفض التكفل بها أو معالجة أوضاعها سابقا كعائلات الإرهابيين، عائلات المفقودين، اللاجئين السياسيين والمفصولين من عملهم لأسباب سياسية. إلا أنه قد احتوى على بعض السلبيات منها:

الميثاق حمل طرفا واحدا مسؤولية نشوب الأزمة يتمثل في الذين استعملوا الدين لأغراض سياسية في إشارة ضمنية للجبهة الإسلامية للإنقاذ وبرأ السلطة منها، وكرس منطق الغالب والمغلوب، حيث أكد بأن الدولة الجزائرية انتصرت على خصومها الذين فشلوا في تطبيق إيديولوجيتهم، في حين أن المصالحة الحقة لا تعمل بهذا المنطق.

الميثاق لم يتضمن حلا سياسيا شاملا للأزمة، حيث ركز على الأبعاد الأمنية والاجتماعية للمصالحة في حين أهمل أبعادها السياسية والحضارية، بعبارة أخرى ركز على المعالجة

الأمنية لقضية المسلحين والمعالجة الاجتماعية لقضية المفقودين وضحايا المأساة الوطنية بصفة عامة. وقد تفطن لهذا النقص العديد من السياسيين على رأسهم عبد الحميد مهري الذي أعاب على الميثاق إهماله للحل السياسي الشامل للأزمة والذي اعتبره الوحيد القادر على تمكين الجزائر من مواجهة التحديات المفروضة.

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية والاقتصادية كآلية لتحقيق الاستقرار المستدام في الجزائر

إن السياسات المعتمدة من قبل النظام السياسي الجزائري أخذت أبعادا مختلفة أمنية واقتصادية وسياسية، حيث اعتمد في البعد الأمني على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وفي البعد الاقتصادي اعتمد على برامج اقتصادية متنوعة من خلال محاولة تعزيز الاطار العام لسير الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار، وفي البعد السياسي اعتمد على مقولات الاستقرار السياسي من خلال العودة إلى الشرعية الدستورية في بناء الصرح المؤسساتي من جهة و مباشرة مجموعة من الإصلاحات السياسية التي مست قوانين عضوية عدة، من جهة واختتام هذه الإصلاحات بتعديل دستوري.

أن عودة الأمن والاستقرار للبلاد فتح المجال واسعا لمباشرة العديد من المشاريع الاقتصادية، حيث تمكن الرئيس السابق بوتفليقة من خلال سياساته التنموية من وضع قطار التنمية الاقتصادية على السكة، حيث شهدت البلاد نموا اقتصاديا وإن لم يكن مرتفعا إلا أنه يختلف اختلافا بينا عن الوضع الاقتصادي في بداية حكمه، حيث باشر جملة من الإصلاحات السياسية، حيث شهدت البلاد نوعا من الاستقرار المؤسساتي من خلال وجود انتخابات سياسية دورية ومنتظمة، ومؤسسات سياسية مركزية ومحلية مستقرة ومباشرته لجملة من التعديلات الدستورية.[71]

[71] **نوال بلحري**، أزمة الشرعية في الجزائر (1962-2006)، رسالة ماجستير علوم سياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007، ص 226.

انعكاسات الإصلاحات السياسية والاقتصادية على الاستقرار السياسي في الجزائر

تبنت الدولة الجزائرية حزمة من السياسات الاستراتيجية التي استهدفت ترسيخ دعائم الاستقرار، وقد توزعت هذه الجهود على ثلاثة مسارات متكاملة:

أولاً: محاور الإصلاح الشامل

1. **المسار الأمني** :ارتكز بصفة أساسية على تفعيل **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية** كأداة لإنهاء النزاع الداخلي وترميم النسيج الاجتماعي.[72]
2. **المسار الاقتصادي** :سعى النظام السياسي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني عبر برامج تنموية تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتطوير الأطر التنظيمية المحفزة للنشاط التجاري.
3. **المسار السياسي والدستوري** :تم التركيز على استعادة **الشرعية الدستورية** من خلال إعادة بناء المؤسسات، وإصدار قوانين عضوية ناظمة للحياة السياسية، وصولاً إلى تتويج هذه المسار بتعديلات دستورية جوهرية[73].

ثانياً: نتائج التحول التنموي والمؤسساتي

ساهم استتباب الأمن بشكل مباشر في خلق بيئة مواتية لإطلاق مشاريع اقتصادية كبرى. وفي هذا السياق، شهدت فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة نقلة نوعية في المؤشرات التنموية مقارنة ببداية عهدته؛ حيث وُضع قطار التنمية على مساره الصحيح وتحقق نمو اقتصادي ملموس ساهم في فك العزلة الاقتصادية.

ثالثاً: الاستقرار المؤسساتي

---

[72] **منصور لضاري**، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2015، ص 221.

[73] **خطاب رئيس الجمهورية إلى الأمة** بتاريخ 15 أفريل 2011.

على الصعيد السياسي، أفرزت هذه الإصلاحات حالة من **الاستقرار المؤسساتي**، تجلت بوضوح في:

- انتظام المواعيد الانتخابية ودوريتها.
- استقرار عمل المؤسسات السياسية على المستويين المركزي والمحلي.
- تحديث المنظومة التشريعية عبر التعديلات الدستورية المتلاحقة التي عززت هيكل الدولة.

أ- قانون الولاية 12-07:

حيث يؤسس مشروع قانون الولاية لأرضية بناء أسس النظام اللامركزي كترجمة لتوصيات اللجنة الوطنية لإصلاح هياكل الدولة، ومساعي الحكومة لتنسيق رسم السياسات العمومية وترشيد القرار على المستوى المحلي، والذي تضمن مجموعة من المواد تدعم إلى حد بعيد المقاربة التشاركية في شقها المحلي، فقد بات بإمكان الولايات إنشاء تجمعات فيما بينها يشكل إطارا لامركزيا وسيطا ما بين الدولة و الولاية، والذي يساهم في حل المسائل ذات الاهتمام المشترك وخصوصا في مجال التنمية[74].

ب- القانون العضوي رقم 12/01 المتعلق بالانتخابات:

جاء القانون في 07 أبواب بمجموع 238 مادة، حيث نص القانون على الرقابة المزدوجة للانتخابات من خلال اللجنة السياسية للانتخابات الوطنية وفروعها الولائية والبلدية، وكذلك لجنة الاشراف القضائي:تتشكل هذه اللجنة من أمانة دائمة تضم عدد من الكفاءات الوطنية وتعين عن طريق التنظيم، ومن ممثلي كل من الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات والمترشحين الأحرار الذين يختارون عن طريق القرعة من قبل المترشحين الآخرين المادة

[74] **عمر بوجلال**، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014 الواقع وآليات التفعيل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015، ص 122.

(172). كما يشمل أيضا القانون الأحكام الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، وبالنسبة لتوزيع المقاعد يترتب على طريقة الاقتراع النسبي على القائمة (المادة 84) ويتم توزيع المقاعد حسب نسبة عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى الأخرى، ولا تؤخذ في الحسبان عند توزيع المقاعد القوائم التي لم تحصل على خمسة في المائة على الأقل من الأصوات المعبر عنها، ويكون المعامل الانتخابي المعمول به في توزيع المقاعد المطلوب تشغيلها، هو حاصل قسمة عدد الأصوات المعبر عنها، منقوصة منه الأصوات التي حصلت عليها القوائم التي لم تصل نسبة 5 بالمائة المادة (86).[75]

المطلب الثالث: أثر الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر على تحقيق الاستقرار السياسي

منذ سنة 2001 شرعت الجزائر في تطبيق برامج تنموية متتالية لم يسبق لها مثيل في تاريخها المعاصر خاصة من حيث المبالغ الضخمة المخصصة لها مستفيدة بذلك من عائدات النفط، تهدف في مجملها إلى استرجاع توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية، وزيادة معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة السكان والتهيؤ لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي. وقد طرحت الجزائر مشاريع عمومية كبرى من خلال هذه البرامج بغية التغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وتطوير البنى التحتية الموجودة خاصة بعد خروج البلاد من أزمتها الأمنية الطاحنة، وزيادة التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد وخلق توازن جهوي يسمح بعودة واستقرار سكان الأرياف للعودة إلى مناطقهم بعدما نزحوا إلى المدن بسبب الاضطرابات الأمنية.

تم تطبيق هذه البرامج التنموية في ظل تقلبات اقتصادية عالمية من شأنها أن تؤثر عليها خاصة لاعتماد تمويلها على أسعار النفط التي تتحدد في الأسواق الدولية، فقط عرف العالم

[75] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، القانون العضوي رقم 12/01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 01، 14 جانفي 2012.

الأزمة المالية لسنة 2008، وأزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014 التي ألقت بضلالها على الاقتصاد الجزائري إلى الآن[76].

لقد أسس ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لقيم التصالح والعفو من أجل طي صفحة الخلاف والتأسيس لمرحلة من التوافق والتسامح في ظل توحيد النظرة للمؤسسات الاقتصادية بين القطاع العام والقطاع الخاص وفتح الباب نحو الاستثمارات لخلق الثروة ومناصب الشغل لطالبيها، وبذلك لقد هيأ هذا الميثاق المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي بتوفير الأمن والسلم خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات.

لقد كان لعودة الأمن والاستقرار دورا هاما في تهيئة المناخ الذي يسمح بتفعيل الأنشطة التنموية لمواجهة التحديات التي تواجه المجتمع الجزائري والاقتصاد الوطني، حيث رافق الميثاق برامج وسياسات صبت في إطار تحقيق التطور للمجتمع وزيادة القدرات الانتاجية لمختلف المؤسسات بما يساهم في جلب رؤوس الأموال وتحقيق القدرة على المنافسة الانتاجية بين مختلف الدول.

أثر تعزيز مكافحة الفساد على تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر

يعتبر الفساد أحد أهم الظواهر الخطيرة، التي تهدد الدول والمجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة، ولكن بدرجات متفاوتة، حيث ترتفع نسبته في الدول النامية ذات الاقتصاد الريعي، لتوفر فرص الربح السريع وضعف نظم الرقابة والمساءلة، وغياب الشفافية والإفصاح عن المعلومات.

لا يخفى أن للفساد الإداري مضار سياسية متعددة، فهو يؤدي إلى تراجع مستوى الأداء الحكومي، وخلق أجواء تسودها عدم العدالة ويشيع فيها الظلم، ويؤدي في الوقت ذاته إلى تقويض الشرعية السياسية للدولة، ويخلق حالة من الاحتقان لدى أغلبية السكان واتساع الهوة

[76] **هدى بن محمد**، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جانفي 2020، ص 37.

بين الحكام والمحكومين، كما أن الفساد الإداري يؤدي إلى تشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع، فضلا عن ما يترتب على سلبيات الفساد الإداري من عنف ومظاهرات واضطرابات ضد الحكومة.

في الجزائر ساهم الفساد الإداري منذ الاستقلال في تأكل شرعية ومشروعية نظام الحكم، فالسلطة أضحت لا تتمتع بالمشروعية، ولم يعد للسلطة أي مشروع سوى الاحتفاظ بالثروة والامتيازات القائمة، وعليه فإن عامل استشراء الفساد في مختلف أجهزة الدولة لعب دورا أساسيا في تغذية أزمة الثقة بين السلطة والمواطنين، أي سبب تزايد القطيعة بين الدولة والمجتمع[77].

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للتنمية و الاستقرار السياسي

رغم ما أبداه النظام الجزائري من مرونة وقدرة على الاستجابة للمتغيرات، فإن نمطه الحمائي لا يعد محصناً ضد الهزات الفصيلة، بل يظل رهناً بالتحولات الاجتماعية المتسارعة. إن حدوث تراجع جديد في سوق النفط — على غرار أزمة منتصف 2014 — أو الدخول في ركود ممتد، قد يشل قدرة السلطة على تلبية مطالب القوى المتنافسة واحتوائها. وقد تجلى هذا الضعف الهيكلي بوضوح بعد طفرة الهبوط في 2014، حيث تآكلت الملاءة المالية للاقتصاد الجزائري أحادي المورد؛ إذ تراجعت عوائد الطاقة بمعدل 41% في عام 2015، ولم يشفع التعافي الطفيف بنسبة 16% عام 2017 في كبح عجز الموازنة الذي تفاقم ليصل إلى 9% من إجمالي الناتج المحلي في العام نفسه. وفي ظل تراخي الأداء الحكومي في ترجمة خطط التنويع الاقتصادي إلى واقع ملموس والتحرر من هيمنة المحروقات، تبدو البلاد مرشحة لتدوير الأزمات العمالية والاجتماعية، لا سيما مع اضطرار الدولة لتبني سياسات تقشفية يدفع المجتمع ضريبتها الأكبر".

---

[77] **سارة بوسعبود، عقون شراف**، واقع الفساد الإداري في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الأول، ص 318.

مطلب الأول: رهانات التنمية في ضل هبوط أسعار البترول

الواقع أن تحديات المحافظة على عائدات صادرات الطاقة تسبق انهيار الأسعار، إذ أن الإنتاج الجزائري كان بدأ يتداعى أصلاً بسبب التنمية المتعثرة للبنية التحتية، وغياب للاستثمار الأجنبي. فيروز موارد نقطية جديدة في بلدان حيث المخاطر أقل مثل الولايات المتحدة وكندا، والتصورات بأن الوضع الأمني الإقليمي يزداد سوءاً وهو شعور عززه بشكل دراماتيكي الحادث الأمني الكارثي في العام 2013 في عين أميناس) جعلا من الجزائر بيئة صعبة للاستثمار بالنسبة إلى الشركات الأجنبية، كما أن تردد البلاد في إصلاح بنيتها التعاقدية في مجال النفط والغاز، يدفع الشركات أيضاً إلى استثمار مواردها التي تتضاءل بشكل متزايد في أماكن مريحة أكثر. فكما شرح توفيق حسني، نائب رئيس سابق لشركة سوناطراك "، في سبتمبر 2015، بدل تراجع الاحتياطيات وارتفاع الطلب المحلي على أن البلاد عاجزة عن رفع إنتاجها لتعزيز الصادرات، فضلاً عن ذلك، لايزال قطاع الطاقة في الجزائر يعاني من نقص الخبرات التقنية، وسلسلة من فضائح الفساد، وتغييرات متكررة للمسئولين فيه. أما احتمال إنتاج الغاز الصخري، الذي لا يزال في المراحل المبكرة من التطوير، فمن غير المحتمل أن يحدث أي فارق في مالية البلاد على المدى القصير، علماً أن الكثير من العقبات نفسها التي تواجه بقية القطاع تحد من التفاؤل بالغاز الصخري .[78]

عجلت الصعوبات التي يعاني منها قطاع الطاقة منذ العام 2014 قيام نقاش واسع في الحكومة حول تنويع الاقتصاد وإصلاح قطاع الطاقة. لكن الإجراءات قيد النظر لاتزال محدودة، إذ أن النظام يتخبط في المشاكل السياسية الداخلية، ففي نهاية العام 2015، أوصى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بأن تستثمر الحكومة في خمسة عشر قطاعاً استراتيجياً بغية تنويع الاقتصاد. وإحدى الخطوات المحدودة التي تنظر الحكومة في

[78]" -1 Algeria Energy Earnings Drop 41 Pct in 2015, Posts $13.71 Bln Trade Deficit: Finance Minister," Reuters, January 19, 2016, https://af.reuters.com/article/investingNews/idAFKCN0UX1F6

اتخاذها هي قانون يرمي إلى تبسيط إجراءات الاستثمار للشركات الأجنبية، ولكنه لم يعتمد بعد.

في حين تبقى الإصلاحات والتنويع احتمالاً بعيد المنال، ليس أمام الحكومة من خيار إلا تعديل ماليتها للتكيف مع عائدات أقل. ويقدر صندوق النقد الدولي أن الجزائر تحتاج إلى سعر نفط يبلغ 96 دولاراً للبرميل من أجل موازنة ميزانيتها، وهو رقم يبدو مستبعداً في السنوات المقبلة. والواقع أن التراجع في أسعار النفط أدى إلى انخفاض عائدات الدولة من التصدير، ما أسفر عن عجز تجاري بلغ 12.62 مليار دولار جانفي إلى نوفمبر 2015 في أوت 2015، حث وزير الطاقة منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" على التحرك من أجل معالجة الهبوط الحاد والمتواصل في أسعار النفط بيد أن الجزائر لا تمتلك تأثيراً كافياً في المنظمة أو على البلدان المنتجة الأساسية لإجراء خفض للإنتاج بهدف المساعدة في رفع الأسعار.[79]

في غضون ذلك، اعتمدت الجزائر على احتياطاتها لتمويل ميزانيتها وقدرت احتياطيات العملات الأجنبية بـ 201 مليار دولار في العام 2013، ما يساوي حوالي ثلاث سنوات من الواردات. وكانت الاحتياطيات تراجعت إلى 159 مليار دولار بحلول جوان 2015، وفقاً لبنك الجزائر، وإلى 151 مليار دولار بحلول نهاية العام؛ ويتوقع أن تتراجع إلى 121 مليار دولار بحلول العام 2016. في سبتمبر 2015، حذر محافظ البنك المركزي محمد لكصاسي من خطورة الوضع، مشيراً إلى أنه بين نهاية جويلية 2014 ونهاية جويلية 2015 ، تقلصت احتياطيات النقد الأجنبي بمقدار 34.2 مليار دولار بسبب تأثير الصدمة الخارجية على ميزان المدفوعات الخارجية للجزائر، منذ الربع الرابع للعام 2014. وربما سعياً إلى إظهار ثقة وسيطرة في خضم المخاوف المتزايدة حول الميزانية، وترسيخ شعور أكبر في المواطنين

[79]-1 https://af.reuters.com/article/investingNews/idAFKCN0UX1F6; "Algeria's Energy Earnings Up 16.5 Pet in 2017-Customs," Reuters, January 22, 2018,

بالأهمية الملحة للوضع في الوقت نفسه. وعلى المدى القصير تواجه البلاد أزمة مالية وموارد مالية متضائلة تجبر الحكومة على إعادة النظر في خطط الإنفاق التي وضعتها.

خيارات محدودة أمام الحكومة بعد أن زعمت الحكومة بداية أنها تستطيع التعامل مع الهبوط في أسعار النفط من دون إجراء تخفيضات كبيرة في الميزانية، بدأت تحذر المواطنين من وضع اقتصادي صعب مقبل في أوائل العام 2015 فخفضت الجزائر الإنفاق بنسبة 1.3 في المئة خلال العام عند هبوط أسعار النفط بعد أن جهدت الحكومة الجزائرية للاستجابة لهبوط أسعار النفط والبيئة المالية الصارمة بشكل متزايد استقرت على إستراتيجية في نهاية العام 2014 نقاشات نظرية للتنويع الاقتصادي وسياسة تقشف، عرفها وزير المالية عبد الرحمان بن خالفة على أنها ترشيد الإنفاق. هذا التوصيف غير الملائم للاستراتيجية هو نتيجة حرص الحكومة على تجلب استخدام عبارات مثل خفض الإنفاق"، أو إصلاح الإعانات، أو القيود على الواردات، لئلا تقلق المواطنين أو تظهر بأنها تناقض التقليد في البلاد. فكما كان متوقع أن الإنفاق الاجتماعي والإعانات، كانت في حدود 27–28% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016. وكان الإنفاق الاجتماعي على الأمن الاجتماعي والرعاية الصحية، والتعليم والإعانات الظاهرة بلغ في العام 2015 نسبة 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وستبقى الإعانات – التي حددها صندوق النقد الدولي ب 18.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري في العام 2012 – كما هي عليه إلى حد كبير .[80]

مع ذلك، أجبرت الحكومة على المناورة بشكل مبدع لإجراء بعض التخفيضات. فبالنسبة إلى ميزانية العام 2016 ، التي جرى التوقيع عليها في 30 ديسمبر، أعلن رئيس الوزراء عن خفض إجمالي للإنفاق بنسبة 9 في المئة تقريباً، سيطال مشاريع البنية التحتية. كما تتضمن

[80] - https://www.jeuneafrique.com/330122/economie/algerie-mohammed-laksaci-remercie/ vu le 17/02/2017.

الميزانية زيادات في ضرائب الدخل، وضرائب الأراضي والممتلكات، وفي تكاليف بعض الخدمات مثل رسوم تسجيل المركبات وجوازات السفر البيومترية.

هذه الإجراءات تعقب أخرى مماثلة اتخذت في العام 2015، وشملت تجميداً للتوظيف طال 41 ألف وظيفة كانت الحكومة تنوي أن تملأها في القطاع العام (ماعدا الطاقة والرعاية الصحية)، وهذا ما ساهم في زيادة معدل البطالة الذي سجل 11.2% في سبتمبر 2015 أما القطاعات الأكثر تأثراً بذلك فهي التعليم، حيث جيد 15 ألف منصب، والإدارة المحلية، حيث جعد 13 ألف منصب، كذلك علقت الحكومة في العام 2015 خططاً عدة كبيرة في مجال البنية التحتية، بما في ذلك أربعة من أصل ثمانية مشاريع نقل، ومشاريع بناء أخرى اعتبرت غير ملحة، وستتواصل البرامج القائمة أو التي أعطيت الموافقة للبدء بها، مثل بناء ميناء جديد في الحمدانية، مع أن الحكومة لم تحدد بعد تاريخاً للانتهاء منها. وحرصاً على عدم إخافة المواطنين، يطمئن النظام الجزائريين بأن هذه المشاريع لم تلغ، ولكنها ببساطة علقت في الوقت الراهن [81].

وبغية تبديد المخاوف إزاء التخفيضات استمرت الحكومة في العمل على عدد من المشاريع الكبيرة التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية، ولاسيما نقص المساكن. ومن بين هذه المشاريع مشروع نقل 75752 أسرة تعيش في الأحياء القصديرية في الجزائر العاصمة. هذا ولا تزال بعض برامج الترميم المدني 553021 شقة سكنية و 792 مبنى في العاصمة قائمة، ويُرجح أن تُطبق برامج مماثلة في مدن رئيسة أخرى. كذلك أبقي على مشاريع إضافية، مثل توفير الكهرباء والغاز للأمر الريفية، واستكمال الطريق السريع بين الشرق والغرب، وافتتاح سكة حديدية تربط بئر توتة في جنوب ولاية الجزائر عبر سيدي عبد الله بزرالدة في الجنوب الغربي. ويحاول المسؤولون تحقيق توازن صعب، محذرين من التخفيضات الاقتصادية ومعززين الاستمرارية في الوقت نفسه، الأمر الذي غالباً ما يبعث بإشارات متضاربة في المجتمع، الخطاب الذي يرمي إلى طمأنة الجزائريين متناقض في أغلب الأحيان، والبيانات

[81] 1 Ahmed Dahmani, Op. Cit, p 160

الوزارية حول خطط الحكومة مريكة. على سبيل المثال، عندما صرح وزير الطاقة في جوان 2014 أن المشاريع المرتبطة بالطاقة المتجددة سيتم الإبقاءعليها، فيما زعم المدير التنفيذي لشركة سونلغاز Sonelgaz ، أكتوبر 2015، أن المشاريع ذات الصلة مجمدة بسبب خفض الميزانية.

المطلب الثاني: تحديات الاستقرار السياسي والاجتماعي

رغم شبكات الأمان الاجتماعي التي توفرها الدولة، يعتمل تحت السطح استياء شعبي واسع يتجلى في تحول الاحتجاجات إلى ظاهرة شبه يومية. وتكشف البيانات الأمنية عن تسجيل نحو 6200 حركة احتجاجية خلال النصف الأول من عام 2015 وحده. وتتنوع جغرافيا هذا الغليان وأسبابه؛ ففي منتصف جانفي 2015، تكتل مئات السكان في مدينة تيقزيرت الساحلية تنديداً بالانفلات الجنوني لأسعار المواد الغذائية الأساسية وغلاء المعيشة. وتلا ذلك بيومين فقط صدام شبابي في ولاية باتنة احتجاجاً على التهميش التنموي، وهو احتقان لم يهدأ إلا بعد إنزال عناصر الدرك الوطني. ولم يتوقف الأمر عند المطالب المعيشية للمواطنين، بل امتد العجز المالي إلى المؤسسات الاقتصادية؛ حيث أدى إضراب عمال الشركة الوطنية للسيارات الصناعية ({SNVI} في مطلع ديسمبر من نفس العام — احتجاجاً على تجميد الأجور — إلى شلل مروري تام بين بلديات العاصمة تخللته مواجهات أسفرت عن سقوط جرحى. وتكرر المشهد ذاته في اليوم الموالي مع عمال مؤسسة النقل الحضري والشبه حضري للعاصمة {ETUSA} الذين ربطوا العودة للعمل بتحسين البيئة المهنية وتوفير سكنات اجتماعية، وهو المطلب القطاعي المشترك الذي قاد أيضاً في 9 ديسمبر إضراب المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي الذين ثاروا ضد تآكل قدرتهم الشرائية وتأخر توزيع الحصص السكنية الشعبية.

2الخصوصية التاريخية للانتفاضات الجزائلرية وآليات التكيف

مع ذلك، لا يمثل تواتر هذه الهبات الشعبية دليلاً حتمياً على انهيار وشيك للمنظومة الحاكمة؛ فالنظام الجزائري يمتلك خبرة تراكمية طويلة في احتواء وتفكيك مكامن الغضب.

وتتميز الساحة الجزائلرية بسبقها التاريخي في اختبار الصدمات الاجتماعية مقارنة بمحيطها الإقليمي؛ بدءاً من "الربيع الأمازيغي" عام 1980 في منطقة القبائل الذي قاده الحراك الطلابي لفرض الهوية الثقافية، مروراً بانتفاضة قسنطينة عام 1986، ثم الانفجار الاجتماعي الحاسم في أكتوبر 1988، وصولاً إلى أحداث "الربيع الأسود" عام 2001 التي خلفت أكثر من 70 قتيلاً، وانتهاءً بهبة جانفي 2011 التي تزامنت مع بدايات "الربيع العربي". إن هذا التتابع المستمر للاحتجاجات ذات الطابع الجهوي أو القطاعي بين عامي 2012 و2016 يبرهن على أن حراك عام 2017 لم يكن حدثاً استثنائياً، بل هو امتداد لنمط تقليدي من الانفجارات الفجائية التلقائية التي عرفتها الجزائر حتى قبل سقوط معسكر أوروبا الشرقية في نهاية الثمانينيات، وهو ما أفقد التحركات الراهنة عنصر المفاجأة أو الزخم الثوري المزعزع لأركان الدولة.[82]

3المعضلة المالية والتحول نحو المقاربة الأمنية

إن التحدي الحقيقي اليوم يكمن في أن شح الموارد المالية الناجم عن أزمات الطاقة يحد من قدرة السلطة على استخدام "الإنفاق السخي" كأداة لشراء الولاءات وتهدئة الشارع. وأمام هذا الانسداد، تجري السلطة مناورات سياسية مدروسة عبر انفتاح دستوري مقيد؛ بهدف إيجاد قنوات لتصريف الاحتقان العام. وتأتي التعديلات الدستورية الأخيرة في هذا السياق لتمنح هوامش حركة خجولة للأحزاب السياسية وتضع قيوداً رمزية على صلاحيات التغول التنفيذي.

غير أن هذه الإصلاحات الفوقية تظل مسكنات مؤقتة لا تعالج جوهر الأزمة، حيث يرجح أن تواجه الحكومة موجات اضطراب أشد عنفاً مع تحول سياسات التقشف إلى عبء مباشر على الحياة اليومية للمواطن. وفي حال خروج رقعة الاحتجاجات عن السيطرة وعجز الدولة عن تمويل "السلم الاجتماعي"، فإن الخيار المتبادل سيكون الارتداد نحو المقاربة الأمنية

[82] Entretien du ministre de l'Energie accordé à l'APS, http://www.aps.dz/economie/89884-entretien-du-ministre-de-l-

الصرفة، مما سيعزز بالتبعية دور المؤسسة العسكرية كضامن وحيد للاستقرار، ويقود إلى إعادة تشكيل الخارطة التفاعلية بين النخب المدنية والعسكرية والسياسية في البلاد.

المطلب الثالث: مستقبل التنمية والاستقرار السياسي

أولاً: التشوهات الهيكلية للاقتصاد الجزائري

رغم انقضاء أكثر من عقدين على إطلاق خطط التعديل الهيكلي وتبني سياسة الانفتاح نحو القطاع الخاص، لا يزال الاقتصاد الجزائري مكبلاً باختلالات جوهرية يمكن رصدها في النقاط التالية:

- **تأصيل التبعية الريعية** :الإخفاق في فك الارتباط التاريخي والمفرط بقطاع المحروقات؛ فمع متم عام 2017، كان هذا القطاع يستأثر بثلث الناتج المحلي الإجمالي(35%) ، ويحتكر 98%من إجمالي الصادرات الوطنية، فضلاً عن تأمينه 70%من الموارد المالية للموازنة العامة. والمفارقة الهيكلية تكمن في عجز هذا القطاع الديناميكي عن توليد فرص العمل، إذ لا يستوعب سوى أقل من 5%من القوى العاملة. وفي المقابل، شهدت الحصص الإنتاجية للقطاعات الحقيقية كالزراعة والتصنيع انكماشاً ملموساً خلال العقد الماضي، حيث تراجعت مساهمة الزراعة من 11%إلى 8%، والصناعة التحويلية من 10%إلى5%[83]
- **غياب الرؤية التنموية الشمولية** :يطغى الطابع القطاعي المفكك على الخطط الحكومية، وهو ما تجلى في المخطط الخماسي (2010–2014) الذي رُصدت له ميزانية ضخمة ناهزت 286 مليار دولار. هذا البرنامج لم يكن استراتيجية تنموية واضحة المعالم، بل مجرد تجميع لخطط قطاعية وضعتها الوزارات بشكل معزول؛ إذ ركزت الصياغة على المؤشرات الكمية (أعداد المدارس، والمستشفيات، والمساكن)

[83] صالح زياني، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية، مجلة دفاتر السياسة والقانون عدد خاص أفريل 2011، ص 319.

دون إرساء سياسات نوعية تتوخى رفع الكفاءة الكيفية لمعضلات التعليم، والصحة، والتوظيف[84].

- **ضعف المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال** :يظل الاستثمار العمومي عاجزاً بمفرده عن قيادة تنمية مستدامة ما لم ينخرط القطاع الخاص كشريك في الإنتاج والتشغيل. ويتطلب هذا التحول بيئة تشريعية جاذبة للمبادرات الفردية والاستثمارات المحلية والأجنبية، وهي شروط تفتقر إليها بيئة الأعمال في الجزائر نتيجة البنى التحتية الهشة، والتعقيدات البيروقراطية، وغياب الشفافية، والاضطراب التشريعي.
- **غياب آليات الحوكمة والرقابة** :إن كفاءة الإنفاق العام وكبح الهدر المالي يرتبطان طردياً بتفعيل منظومة المحاسبة؛ وهو ما يستلزم تعزيز الدور الرقابي للبرلمان عبر الفحص الدقيق لقوانين تصفية الموازنة، ومنحه صلاحية تشكيل لجان تقصي حقائق مستقلة في قضايا الفساد، بالتوازي مع تعزيز استقلالية الجهاز القضائي لملاحقة المتورطين في تبديد المال العام.
- **انغلاق المنظومة المصرفية** :يهيمن القطاع العام على المنظومة البنكية الجزائرية، مما يحد من مرونتها في تمويل المشاريع الاقتصادية. ولا تتعدى التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص 24%من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بدول الجوار الإقليمي؛ حيث تتجاوز 50%في تونس وتصل إلى 78%في المغرب. هذا الانسداد التمويلي يحرم رواد الأعمال من التوسع الاستثماري واعتماد التكنولوجيات الحديثة.

ثانياً: الإرث المأزوم وسيكولوجية السلم الاجتماعي

في وقت تلج فيه الجزائر الاستعداد لاستحقاقات مرحلة ما بعد الرئيس بوتفليقة، يلقي إرثه السياسي بظلاله على الآفاق المستقبلية؛ فرغم نجاح سياسة "المصالحة الوطنية" في استعادة

[84] صالح زياني، المرجع السابق ، ص340

الهدوء الظاهري، إلا أنها تظل هشة لإخفاقها في استئصال الأسباب العميقة للأزمة السوسيوسياسية. ومع ذلك، تبقى هذه المصالحة خياراً حتمياً لمواجهة التحديات الهيكلية المتراكمة كالمرض الهيكلي للبطالة، والفقر، وأزمة السكن، والفساد، وغياب الحوكمة. يضاف إلى ذلك عمل الجزائر ضمن بيئة إقليمية شديدة الاضطراب، مما جعل عقيدتها الدبلوماسية التقليدية القائمة على "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" غير عملية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود[85].

[85] 2- جهيدة ركاش ، الباس قسايسية ، التحديات الثقافية و الاجتماعية للتنمية السياسية الجزائر وآليات تفعيلها، مجلة دراسات في التنمية، العدد 03، ديسمبر 399 2015، ص 45

ثالثاً: هندسة السلطة وسياسة التنازلات التكتيكية

تتميز المعادلة السياسية الجزائرية بقدرتها على إعادة إنتاج الاستقرار دون إحداث تحول ديمقراطي بنيوي؛ ورغم تواتر الاضطرابات والإصلاحات الفوقية والانتخابات الدورية، تظل المؤسسة العسكرية الفاعل المحوري الحاكم، وهو وضع مرشح للاستمرار[86].

ويعزى هذا الجمود إلى عوامل عدة أبرزها:

الدور والواقع البنيوي	المكون السياسي
افتقرت للزخم التغييري، وقبلت بقواعد اللعبة التي يفرضها النظام، بل وأعادت إنتاج السلوكيات غير الليبرالية ذاتها.	**قوى المعارضة**
تعرض لعمليات احتوء وتهميش ممنهج؛ حيث استغلت السلطة انقساماته الداخلية وبناه غير الديمقراطية لإحباط دوره كوسيط بين الشارع وصناع القرار.	**المجتمع المدني**
أنتجت "الليبرالية الاقتصادية الانتقائية" طبقة من رجال الأعمال المرتبطين بالنخبة الحاكمة، مما ساعد القادة على توسيع شبكات الرعاية والولاء لضمان البقاء في السلطة.	**الرأسمالية المحاسيبية**
تحول الفساد من مجرد ظاهرة سلبية إلى آلية وظيفية داخل نظام الحوكمة لفض النزاعات البينية بين أجنحة السلطة وإرساء الاستقرار السياسي.	**الفساد الهيكلي**

[86] 3 - عبد الرزاق حمزة سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار إستراتيجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص:

رابعاً: الرهانات المستقبلية وحتمية الانفتاح

إن التحولات السوسيولوجية العميقة ستظل تضع مرونة النظام الجزائري على محك الاختبار. وأمام استمرار الضغوط المالية الناجمة عن تراجع عوائد المحروقات، قد يجد النظام نفسه مضطراً لتقديم حوافز وتنازلات سياسية أوسع؛ تشمل توسيع هوامش المشاركة السياسية، والاعتراف بالخصوصيات الإثنية والثقافية، وإشراك المعارضة والمجتمع المدني في صياغة القرارات[87].

تحذير استراتيجي :قد تضطر السلطة مستقبلاً لمنح منظمات المجتمع المدني فضاءً أوسع للنشاط، باعتبارها قنوات شرعية لتصريف وتقنين الاحتقان الشعبي؛ إذ إن الإمعان في حظر هذه الكيانات وتهميشها سيؤدي إلى نتائج عكسية حتمية، دافعاً بالحركات الاحتجاجية نحو العمل السري، ومفسحاً المجال للتيارات الراديكالية التي تؤمن بالعنف كأداة وحيدة للتغيير.

[87] اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 2011-2012، ص 26

خلاصة الفصل:

يرتبط التحرر السياسي لأي مجتمع ارتباطاً وثيقاً بمدى استقلاله المادي؛ فالشعوب التي تعيش على عائدات "الريع" (المدخولات القائمة على احتكار الموارد دون إنتاج حقيقي) تظل عاجزة عن تحقيق سيادتها السياسية. وتكمن العلة في أن النظام الريعي يدفع السلطة الحاكمة تلقائياً إلى محاصرة أي مشروع إصلاحي حقيقي، والالتفاف عليه لإفراغه من مضمونه، فلا تسمح إلا بتغييرات قشرية لا تمس جوهر النظام ولا تهدد مصالح المتنفذين.

وقد عملت الممارسات السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال على تأسيس شبكات "زبائنية" واسعة النطاق شملت أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية؛ حيث تحول توزيع العوائد والمزايا إلى أداة لشراء الولاءات، وصناعة حلفاء تابعين للسلطة من أحزاب، ونقابات، وجمعيات، ورجال أعمال. بناءً على ذلك، يصبح من وهم السذاجة توقع أن يقوم نظام "باترمونيالي" (نظام حكم أبوي يقوم على الولاء الشخصي وتداخل الممتلكات العامة بالخاصة) بتبني إصلاحات جذرية تفصل العمل السياسي عن الهيمنة على مقدرات الاقتصاد والمجتمع.

وفي ظل الواقع الراهن، نجد أنفسنا أمام توليفة مشوهة: اقتصاد يرتدي قناع "النيوليبرالية" لكنه غارق في الريعية، وطبقة برجوازية طفيلية لا تنمو إلا عبر فتات الهبات الحكومية، ونظام سياسي يحافظ على بنيته البشرية والاجتماعية الصلبة رغم كل المتغيرات المحلية والدولية. ويتجلى ذلك في قدرة النخب الحاكمة (المتمثلة في الجماعات العسكرية المهيمنة الرافضة لمبدأ التداول السلمي للسلطة) على إحكام قبضتها بالتحالف مع كارتيلات المصالح المستفيدة من هذا الوضع، والتي تخشى المنافسة الاقتصادية الحرة. ولضمان استمرار هذا التحالف وإعادة إنتاج نفسه، يعمد النظام إلى إضعاف البنية المجتمعية وتفكيكها، من خلال إذكاء الصراعات الداخلية وإثارة النعرات الجهوية، واللغوية، والعرقية لتعميق الانقسامات.

الخاتمة

الخاتمة

ترتبط المشاريع التنموية والإصلاحية بروافدها المختلفة ارتباطاً وثيقاً بالواقع السياسي للدول؛ إذ تسهم السياسات التنموية التي تنتهجها الأنظمة الحاكمة في تشكيل معالم الثبات السياسي، الذي يعبر بدوره عن التوازن المطلوب بين السلطة والمكونات المجتمعية .ولا يمكن ترسيخ هذا التوازن إلا من خلال تعزيز الطمأنينة العامة، وتبديد المخاوف المجتمعية عبر سد الاحتياجات المعيشية الأساسية، وتوفير مناخ تسوده العدالة والمساواة والحرية، مما يمهد في نهاية المطاف لإرساء السلم الأهلي.

إن السعي نحو الاستقرار السياسي يمثل قاسمًا مشتركًا ومطلبًا أساسيًا لكافة الشعوب، باعتباره الركيزة الأولى لبناء بيئة محفزة على النهضة والازدهار .وبغض النظر عن المنظومة الأيديولوجية أو الطابع البنيوي للدولة، تظل الغاية الوجودية لأي نظام هي تأمين استمرارية حكمه وديمومته من خلال تدعيم أسس الاستقرار.

وعلى المستوى الإجرائي، يتجلى الاستقرار السياسي في إتاحة الفرص للتداول السلمي على السلطة، وتنشيط التعددية الحزبية ضمن بيئة ديمقراطية ونزيهة .ويتسع هذا المفهوم ليعكس مدى مرونة النظام وقدرته على تسخير الآليات الكفيلة باحتواء الأزمات الداخلية وتقويض مظاهر العنف؛ وهي غايات لا تتحقق عبر المقاربات الأمنية والعسكرية الجامدة، بل تُصنع من خلال حزمة متكاملة من التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتتميز ظاهرة الاستقرار السياسي ـ كغيرها من الظواهر والروابط السياسية ـ بالتعقيد والتداخل، مما يبرر تنوع التفسيرات الفكرية وتعدد أبعادها وفقاً للمحددات الزمانية والمكانية .ورغم هذا التباين، يظل الاستقرار هو الهدف الأسمى للمجتمعات، نظراً لدوره الجوهري في تمتين اللحمة الاجتماعية وتشكل خطوط الدفاع الأساسية لحماية كيان الدولة .وتؤكد التجارب التاريخية أن المجتمعات المستقرة تكون أكثر قدرة من غيرها على تحقيق التحديث والبناء المؤسسي، حيث ينعكس الاستقرار الداخلي والخارجي إيجاباً على تمكين الدولة سياسياً عبر المراحل الزمنية المتعاقبة.

ويكمن جوهر الاستقرار السياسي في الوصول إلى حالة من الانسجام والرضا المتبادل بين الجماهير والنظام الحاكم، بما يضمن الحد من التسلط والقمع من جهة، ونبذ العنف السياسي من جهة أخرى، في ظل سيادة القانون والشرعية الدستورية .ويكتمل هذا البناء في شقه الخارجي من خلال صياغة علاقات دولية متوازنة تعتمد على التعاون المشترك واحترام السيادة، وهي عوامل تتكامل لدفع عجلة التنمية المستدامة وتنظيم الهياكل المؤسسية .ولا يمكن لهذا الاستقرار أن يتكامل دون تعزيز قيم التضامن والتلاحم المجتمعي، لا سيما في ظل التعددية الإثنية، أو الفكرية، أو الطبقية، أو الحزبية التي تميز البنية المجتمعية.

وفي سياق موازٍ، لم تعد التنمية بمفهومها المعاصر مقتصرة على المؤشرات الرقمية الصماء للنمو الاقتصادي، بل أصبحت تتقاطع جوهرياً مع أبعاد "التنمية البشرية" التي ترتكز على تأهيل الموارد البشرية، وضمان العدالة في توزيع الثروات، وتطبيق معايير الحكم الراشد في إدارة الشؤون العامة.

بناءً على ذلك، يمثل الوصول إلى التنمية الشاملة المقصد النهائي للخطط الاقتصادية والسياسية للدول .وقد شهد هذا المفهوم حواراً فكرياً واسعاً بين المدارس النظرية؛ حيث ركز أدبيات الفكر الاقتصادي الغربي الكلاسيكي على صياغة التنمية كعملية هيكلية تهدف إلى بناء طاقات إنتاجية تضمن رفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل متصاعد ومستدام على المدى الطويل . كما تناولت الأطروحات السياسية والاقتصادية نظريات متعددة درست الظاهرة التنموية من زوايا مختلفة تعكس التطور التاريخي للفكر التنموي الحديث وأثره في صياغة السياسات المعاصرة.

تأسيساً على ما تقدم، تتضح طبيعة العلاقة الجدلية والتكاملية بين التنمية والاستقرار السياسي؛ إذ يشير الترابط بين النمو والبيئة السياسية إلى أن الاستقرار يمثل المحرك الجوهري لإنتاج نمو اقتصادي مستدام ويتسم بالإنصاف الاجتماعي.

وتظل الحقيقة الأكثر ثباتاً هي أن التنمية لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن مناخ سياسي مستقر يقوم على الشراكة والتوافق بين كافة مكونات المجتمع وأطيافه الفكرية والسياسية .فلا يمكن

صياغة واقع تنموي أو تحديثي في غياب المظلة الأمنية، كما لا يمكن بلوغ الرفاه الاجتماعي والاقتصادي دون استقرار ملموس .ونتيجة لذلك، تشكل التنمية والاستقرار والأمن ثلاثية متلازمة ومتكاملة؛ فلا تنمية حقيقية دون استقرار، ولا استقرار مستدام دون تنمية شاملة.

قائمة المصادر و المراجع

- ✓ خالد مزابية الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة (لبنان) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2012 – 2013 ص 09
- ✓ كريمة بقدي الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا (دراسة حالة الجزائر) رسالة ماجستير جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2011–2012، ص 49
- ✓ أحمد الرجوب سلامة رضوان الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، 2005 ، ص 75.
- ✓ عبد القادر بدر الدين (إكرام) ، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر أطروحة دكتوراه جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 1981 . ص 36.
- ✓ صامويل هانتجتون الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين (ترجمة عبد الوهاب غلوب)، مرجع سابق ص 79
- ✓ يفين عبد المنعم مسعد الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1988، ص 05.
- ✓ يفين عبد المنعم مسعد الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1988، ص 05.
- ✓ يفين عبد المنعم مسعد الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1988، ص 07
- ✓ إكرام عبد القادر بدر الدين ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر أطروحة دكتوراه جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 1981، ص 13.
- ✓ سلوى محمد إسماعيل علي العامل الديني و ظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999، ص 32.

- ✓ أحمد الرجوب سلامة رضوان الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، 2005 ، ص 75.
- ✓ عبد القادر بدر الدين (إكرام) ، ظاهرة الاستقرار السياسي في . السياسية قسم العلوم السياسية ، 1981 ، ص 36. مصر . أطروحة دكتوراه جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم
- ✓ صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين . (ترجمة : عبد الوهاب غلوب، مرجع سابق مص 79
- ✓ عبد الرحمان موسى النهار مهيدات أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية (دراسة حالة الأردن السعودية مصر تونس) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك ، 2006-2007 ، ص 27.
- ✓ وفاء معاوي الحكم المحلى الرشيد كالية لتنمية المحلية في الجزائر. رسالة ماجيستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية, جامعة باتنة 2010, ص 52.
- ✓ محمد الطاهر عزيز, آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية. رسالة ماجيستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم الحقوق جامعة ورقلة 2009, ص 4.
- ✓ احمد غريبي, أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر. محاضرة, مجلة البحوث والدراسات العلمية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المدية 2010, ص7.
- ✓ محمد عدنان وديع التنمية ومؤشرات التنمية واستراتيجيات التنمية 10/01/2013, http://www.sef.ps..1 –
- ✓ عبد السلام عبد اللاوي دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر مكملة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة ورقلة, 2010-2011, ص 65
- ✓ مسعود البلي واقع السياسيات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها في التنمية المستدامة . مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية.. كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة باتنة 2009-2010 ص 165

- ✓ يوسف ازروال الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية, مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية, . 164 2008-2011
- ✓ نوال بلحري، أزمة الشرعية في الجزائر (1962-2006)، رسالة ماجستير علوم سياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007، ص 226.
- ✓ منصور لضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2015، ص 221.
- ✓ محمد السبيطلي، حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة، مجلة دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 43، مارس 2019، ص 07.
- ✓ زهيرة مزارة، الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان نموذجاً)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 04، العدد 02، نوفمبر 2020، ص 343.
- ✓ سارة بوسعبود، عقون شراف، واقع الفساد الإداري في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الأول، ص 318
- ✓ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10 جامعة ورقلة، الجزائر 2012، ص 147.
- ✓ نبيل بوفليح، دراسة تقييم السياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (200-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9 جامعة الشلف الجزائر، 2013، ص 46
- ✓ كريم زرمان التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 7، جامعة بسكرة 204 الجزائر، جوان 2010، ص

- ✓ بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية – أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11/12 مارس 2013
- ✓ مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة الجزائر، ماي 2003 ، ص 41.
- ✓ World Bank, Algeria: A public Expenditure Review: Assuring High Quality public Investment, vol 1, world bank report, NO .36270-DZ, August 2007, pl
- ✓ كريم زرمان التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 7، جامعة بسكرة 204 الجزائر، جوان 2010، ص100
- ✓ سليمان بوفاسة، المحافظة على البيئة من أجل تنمية مستديمة جديد الاقتصاد، مجلة اقتصادية علمية إعلامية تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين
- ✓ العايب عبد الرحمن التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011، ص 16.
- ✓ Karen Delchet, qu'est ce que le développement durable, Edition .AFNOR, Paris, France, 2004, p5
- ✓ عربي بومدين، الحراك العربي و مسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011 انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق مجلة القانون المجتمع والسلطة، العدد 147 / 2016،، ص 02
- ✓ سمير بارق، التمثيل السياسي الحزبي في الجزائر بين تحديات الواقع و استراتيجيات التفعيل "، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 2016، العدد 51-52 سبتمبر 2016، ص 126

- ✓ ا منير مباركية، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، مجلة دفتر السياسة والقانون عدد خاص أفريل 2011، ص 417.
- ✓ ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 269
- ✓ هلال علاء الدين، المجتمع العربي والتعددية الحزبية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد، مؤسسة عبد الحميد تومان، عدد 7، 1999، ص 56
- ✓ جهيد سحوت، عن فتح قطاع الإعلام السمعي البصري في الجزائر أمام المنافسة الحرة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10 العدد 01، افريل 2019، ص .1715
- ✓ 2 قانون عضوي رقم 12-105 مؤرخ في 12 يناير 2012 يتعلق بالإعلام، ج.ر العدد 02 لسنة 2012. مؤرخ في 24 فبراير سنة 2014 متعلق بالنشاط السمعي البصري، ج. والعدد 16 لسنة 2014. 04-14 قانون رقم3
- ✓ Addi Lahouari, les partis politique en Algérie, revue des mondes musulmans et de la méditerranée, C.N.R.S, France, no 111-112,2006, p 139.
- ✓ عبد الرحمان بينكو، التجربة الحزبية بالجزائر، منشور بتاريخ 19 ماي 2012 ، تاريخ الاطلاع عليه 29/12/2021 ، ساعة الاطلاع: 21:35 على الرابط الالكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp
- ✓ فاطمة الزهراء بوعزة، المصالحة الوطنية الجزائرية كمقاربة لحل النزاع الداخلي، مجلة صوت القانون، المجلد 06، العدد 02، نوفمبر 2019، ص 593.
- ✓ فوزية قاسي، عربي بومدين، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"، مجلة سياسات عربية، العدد 19، مارس 2016، ص ص 60-62.

- ✓ نوال بلحري، أزمة الشرعية في الجزائر (1962-2006)، رسالة ماجستير علوم سياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007، ص 226.
- ✓ منصور لضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2015، ص 221.
- ✓ خطاب رئيس الجمهورية إلى الأمة بتاريخ 15 أفريل 2011.
- ✓ عمر بوجلال، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014 الواقع وآليات التفعيل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015، ص 122.
- ✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12/01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 01، 14 جانفي 2012.
- ✓ هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جانفي 2020، ص 37.
- ✓ سارة بوسعبود، عقون شراف، واقع الفساد الإداري في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الأول، ص 318.
- ✓ " Algeria Energy Earnings Drop 41 Pct in 2015, Posts $13.71 Bln Trade Deficit: Finance Minister," Reuters, January 19, 2016, https://af.reuters.com/article/investingNews/idAFKCN0UX1F6
- ✓ https://af.reuters.com/article/investingNews/idAFKCN0UX1F6; -1 "Algeria's Energy Earnings Up 16.5 Pet in 2017-Customs," ,Reuters, January 22, 2018
- ✓ https://www.jeuneafrique.com/330122/economie/algerie-mohammed-laksaci-remercie/ vu le 17/02/2017.

- ✓ Ahmed Dahmani, Op. Cit, p 160 1
- ✓ صالح زياني، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية، مجلة دفاتر السياسة والقانون عدد خاص أفريل 2011، ص 319.
- ✓ صالح زياني، المرجعالسابق ، ص340
- ✓ جهيدة ركاش ، الباس قسايسية ، التحديات الثقافية و الاجتماعية للتنمية السياسية الجزائر وآليات تفعيلها، مجلة دراسات في التنمية، العدد 03، ديسمبر 399 2015، ص 45
- ✓ 3 – عبد الرزاق حمزة سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار إستراتيجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص:
- ✓ اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 2011-2012، ص 26

الفهرس

Table des matières

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهومي الاستقرار السياسي و التنمية في الجزائر 1

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستقرار السياسي 2

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي **2**

المطلب الثاني: التطور التاريخي والنظري لظاهرة الاستقرار السياسي **5**

المطلب الثالث: الأبعاد البنيوية لظاهرة الاستقرار السياسي **12**

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية وواقعها بالجزائر 17

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية **17**

المطلب الثاني: المقاربات النظرية لأزمات التنمية السياسية وتجلياتها الفكرية **19**

المطلب الثالث: محددات التنمية المحلية ومؤشرات تمظهرها **23**

المبحث الثالث: تأثير الاستقرار السياسي على التنمية في الجزائر 27

المطلب الأول: آليات تجسيد إستراتيجية التنمية المحلية **27**

المطلب الثاني: آليات الاستقرار السياسي في الجزائر ومساهمته في التنمية المحلية **31**

المطلب الثالث: أثر التحولات السياسية الراهنة على مقومات الاستقرار السياسي في الجزائر .. **34**

الفصل الثاني: ديناميكية العلاقة بين التنمية ومتطلبات الاستقرار السياسي في الجزائر (2000 – 2025) 45

المبحث الأول: المقومات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر 2000-2025 45

المطلب الأول: البرامج التنموية و السياسات الاقتصادية المنتهجة خلال الفترة 2000-2009 ..... **45**

المطلب الثاني: البرامج التنموية و السياسات الاقتصادية المنتهجة خلال الفترة 2009-2019 ..... **49**

المطلب الثالث: عقبات تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية في الجزائر 56

المبحث الثاني: آليات دعم الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 2000-2025 66

المطلب الأول: المصالحة الوطنية كركيزة أساسية لتثبيت السلم الأهلي والاستقرار المؤسساتي في الجزائر 66

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية والاقتصادية كآلية لتحقيق الاستقرار المستدام في الجزائر 70

المطلب الثالث: أثر الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر على تحقيق الاستقرار السياسي 73

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للتنمية و الاستقرار السياسي..... 75

مطلب الأول: رهانات التنمية في ضل هبوط أسعار البترول..... 76

المطلب الثاني: تحديات الاستقرار السياسي والاجتماعي..... 80

المطلب الثالث: مستقبل التنمية والاستقرار السياسي 82

الخاتمة..... 89

قائمة المصادر و المراجع..... 92

الملخص: 101

الملخص:

بعد نهاية العشرية السوداء واستعادة الجزائر للاستقرار الأمني والسياسي بشكل ملموس، اتجهت أولويات الدولة إلى التركيز على قضايا التنمية والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، فاستحدثت بذلك مجموعة من البرامج والسياسات تصب في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة القدرات الإنتاجية لمختلف المؤسسات ودعم القطاع الخاص، بما يساهم في جلب رؤوس الأموال، وتحقيق القدرة على المنافسة الإنتاجية. إلا أن الجزائر عرفت في الفترة ما بين 2000 و2025 تحديات كبيرة أعاقت عملية التنمية الحقيقية، لعل أبرزها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتداعياتها على مداخيل الجزائر، بالإضافة إلى انتشار الفساد الذي ارتبط مباشرة بمرض الرئيس السابق بوتفليقة وفراغ كبير في مؤسسة الرئاسة، هذا ما انعكس بشكل مباشر على الاستقرار السياسي داخلياً، في ظل بيئة إقليمية متوترة تعرف أزمات أمنية خطيرة في كل من ليبيا ومالي، وجمود قضية الصحراء الغربية.

كلمات مفتاحية :التنمية، أبعاد التنمية، الاستقرار السياسي، الجزائر.

Abstract:

After the end of the Black Decade and the significant restoration of security and political stability in Algeria, the State's priorities shifted toward focusing on development issues and the challenges facing the national economy. Consequently, it created a set of programmes and policies aimed at achieving economic and social development, increasing the productive capacities of various institutions, and supporting the private sector, thereby contributing to capital mobilization and productive competitiveness. However, in the period between 2000 and 2025, Algeria experienced major challenges that hampered the process of real development, notably the volatility of oil prices on the world market and its repercussions on national income,

alongside the spread of corruption, which was directly linked to the former President's illness and a large vacuum in the institution of the presidency. This directly reflected on internal political stability, in light of a tense regional environment characterized by serious security crises in both Libya and Mali, and the stalemate of the Western Sahara issue.

Keywords: Development; dimensions of development; political stability; Algeria.

Résumé:

Après la fin de la décennie noire et le rétablissement tangible de la sécurité et de la stabilité politique en Algérie, les priorités de l'État ont eu tendance à se concentrer sur les questions de développement et les défis auxquels est confrontée l'économie nationale, mettant ainsi en place un ensemble de programmes et de politiques qui s'inscrivent dans le cadre de la réalisation du développement économique et social, l'accroissement des capacités productives des diverses institutions et le soutien du secteur privé, contribuant ainsi à attirer les capitaux et à atteindre la compétitivité productive.

Cependant, l'Algérie a connu de grands défis entre 2000 et 2025 qui ont entravé le véritable processus de développement, dont les plus importants sont peut-être les fluctuations des prix du pétrole sur les marchés mondiaux et leurs répercussions sur les revenus algériens, en plus de la propagation de la corruption qui était directement liée à la maladie de l'ancien président et à un grand vide dans l'institution

présidentielle. Cela s'est répercuté directement sur la stabilité politique interne, à la lumière d'un environnement régional tendu caractérisé par de graves crises sécuritaires tant en Libye qu'au Mali, et la stagnation du dossier du Sahara occidental.

Mots clés : développement, dimensions du développement, stabilité politique, Algérie.